

الهجرة وجدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠

دليل للممارسين



IOM

وكالة الأمم المتحدة للهجرة



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

لا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء فيها. كما أن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في الدليل لا يُقصدُ بها التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بالوضع القانوني لسلطات هذه الأماكن أو حدودها أو تخومها، أو الوضع القانوني للأفراد المشاركين في هذه الدراسة.

إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة مُفيدة لكل من المهاجرين والمجتمعات. والمنظمة الدولية للهجرة، باعتبارها منظمة دولية، تعمل مع شركائها في المجتمع الدولي على: المساعدة في مواجهة تحديات الهجرة العمليّة؛ تحسين الفهم لقضايا الهجرة؛ تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة الإنسان والأوضاع الجيدة للمهاجرين.

لقد تمّ تحرير النسخة الإنكليزية من هذه الدراسة، التي تُرجمت منها هذه النسخة العربية، من قبل سونيا إرفن وتم إصدارها دون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

إصدار المنظمة الدولية للهجرة

١٧ شارع الموريون

١٢١١ جنيف ١٩

سويسرا

هاتف: ٠٠٤١,٢٢,٧١٧,٩١,١١

فاكس: ٠٠٤١,٢٢,٧٩٨,٦١,٥٠

البريد الإلكتروني: hq@iom.int

الموقع الإلكتروني: www.iom.int

جميع الحقوق محفوظة © للمنظمة الدولية للهجرة ٢٠١٨

جميع الحقوق محفوظة. يُمنع منعاً باتاً استنساخ هذا المنشور أو تخزينه في نظم استرجاع المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة سواء كانت هذه الوسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو من خلال النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الهجرة وجدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠

دليل للممارسين



IOM

وكالة الأمم المتحدة للهجرة



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

الشكر والتقدير

تمّ التّكليف بهذا العمل من قبل المُنظمة الدوليّة للهجرة وبدعم من طرف الوكالة السويسريّة للتنمية والتعاون. وقد تمّ تحرير الأصل الإنكليزيّ من هذه الدّراسة من قبل سونيا إرفن وتمّ تصميم العمل لدى إل.إس ديزاين بالتشاور مع وحدة المطبوعات التابعة للمُنظمة الدوليّة للهجرة، وتمّت ترجمة العمل إلى اللّغة الفرنسيّة لدى شركة برايم برُداكشن المحدودة، وتمّت ترجمته إلى اللّغة الإسبانيّة من قبل خوان أنتونيو خوليان.

قامت بالكتابة الرّئيسيّة لهذا العمل إليزا موسلر فيدال وتمّ توجيه عمليّة الصّياغة من قبل وحدة الهجرة والتنمية التابعة لقسم تنقّل العمالة والتنمية البشريّة في المُنظمة الدوليّة للهجرة. ونتوجّه بشكر خاصّ للزملاء من الأقسام الأخرى في المُنظمة الدوليّة للهجرة الذين ساهموا بخبراتهم ذات الصّلة. ونتوجّه بالشكر كذلك إلى كافّة وكالات الأمم المتّحدة التي قدّمت مساهماتها في هذا الدّليل بتنسيق من قبل الفريق العامل المعنيّ بإدراج الهجرة في استراتيجيّات التنمية التّابع للفريق العالميّ المعنيّ بالهجرة.

وأخيراً وليس آخراً، نتوجّه بالشكر إلى حكومتي غانا وإثيوبيا اللّتين كانتا من أوائل الشّركاء الذين قاموا باختبار الدّليل وتقديم الآراء والتعليقات بشأنه عبر جلسة تدريبيّة مُخصّصة كجزء من مشروع في إطار الصندوق الفرعيّ للأمم المتّحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التّابع لصندوق الأمم المتّحدة الاستئماني للسلام والتنمية.

الفهرست

٩	مُقدِّمة
٩	الهجرة والتنمية
٩	ما هو جدول أعمال ٢٠٣٠
٩	ما هي الصِّلة بين أهداف التنمية المُستدامة والهجرة؟
٩	التَّشجيعُ على نهج تعاوني
٩	استخدام هذا الدليل
١٧	القسم الأول : نظرة عامة على الهجرة
٢٢	الصِّلات المباشرة
٣٢	الصِّلات الشاملة غير المباشرة
٤١	بالنوع الاجتماعي
٥٣	القسم الثاني : تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة
٥٣	نهج مُتكامل
٥٣	إشراك الأطراف المعنية
٥٣	عملية التنفيذ
٥٣	البدء
٦١	تحديد الأطراف المعنية
٦٣	التقرير بشأن الهيكل المؤسسي
٦٧	التوعية
٧٣	تحديد الأولويات
٧٣	تحديد مقاصد وأهداف التنمية المُستدامة ذات الأولوية
٧٧	تكيف مقاصد أهداف التنمية المُستدامة
٨١	التنفيذ
٨٢	اختيار النهج وعمليات التدخل
٨٥	تعبئة الموارد
٨٦	تطوير وتنفيذ خطة عمل
٩١	الرصد والإبلاغ
٩١	فهم الرصد والإبلاغ
٩١	الرصد والإبلاغ
٩٤	مسح وربط بيانات الهجرة
٩٧	وضع المؤشرات
١٠٢	التصنيف بحسب حالة الهجرة
١٠٣	الإبلاغ عن المؤشرات
١٠٦	بناء قدرات بيانات الهجرة
١٢٣	دراسات الحالة
١٢٣	أرمينيا
١٢٣	غانا
١٢٣	الإكوادور
١٢٣	إثيوبيا
١٤٧	الملحقات : المراجع

قائمة المُختصرات والمُسميات

جدول أعمال ٢٠٣٠ - جدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠	2030 Agenda
المنتدى العالمي للهجرة والتنمية	GFMD
المجموعة العالمية المعنية بالهجرة	GMG
الحوار الدولي بشأن الهجرة	IDM
منظمة العمل الدولية	ILO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية	JMDI
الرصد والتقييم	M&E
التعميم والتسريع ودعم السياسات	MAPS
منظمة غير حكومية	NGO
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
هدف من أهداف التنمية المُستدامة	SDG
فريق الأمم المتحدة القطري	UNCT
أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	UNDAF
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	UN DESA
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	UNDG
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
شبكة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية	UNSDN

مُقَدِّمَةٌ

الهجرة والتَّـنْـمِـيَّة

ما هو جدول أعمال ٢٠٣٠؟

ما هي الصِّلة بين أهداف التَّـنْـمِـيَّة المُسْتَدَامَةِ والهجرة؟

التَّشْجِيعُ على نهجِ تعاونيٍّ

استخدامُ هذا الدَّلِيلِ



مقدمة الهجرة والتنمية

الهجرة ظاهرة عالمية تؤثر على حياة معظم الناس. ويُقدَّر عدد المهاجرين الدوليين في العالم بنحو ٢٥٨ مليون شخص (وفقاً لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٧)، وفي عالمنا الذي يتسارع ويتزايد فيه الترابط، يتأثر ملايين الأشخاص الآخرين من خلال الصلات الأسرية والتبادلات الاقتصادية والروابط الثقافية. إن الهجرة هي عامل تحفيز قوي للتنمية المستدامة للمهاجرين أنفسهم ولمجتمعاتهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

يُشكل المهاجرون قرابة ٣ في المئة من إجمالي سكان العالم، بيد أنهم يُنتجون أكثر من ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر بقليل من ٣ تريليونات دولار أمريكي مما كانوا سينتجون لو لم يغادروا أوطانهم (وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة وشركة مكنيزي ٢٠١٨). غالباً ما يجلب المهاجرون معهم الكثير من المنافع لمجتمعاتهم الجديدة، تتمثل في المهارات والخبرات وتعزيز القوى العاملة والاستثمار والتنوع الثقافي. كما يلعبون دوراً في تحسين حياة المجتمعات في بلدانهم الأم، وذلك من خلال نقل المهارات المكتسبة والموارد المالية، التي تُسهّم بدورها في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية. ولكن، إن لم تتم إدارة الهجرة بصورة سليمة، يُمكن لها أيضاً أن تؤثر سلباً على التنمية وتعرض المهاجرين للخطر، وقد ينتج عنها كمّ من الضغوط على المجتمعات المحلية وارتكاس لمكاسب التنمية. بقدر ما تؤثر الهجرة على التنمية تتأثر بها أيضاً. تلعب سياقات التنمية التي يعيشها الناس والأماكن التي ينتقلون إليها والأماكن التي يمرون عبرها ليصلوا إلى مقاصدهم دوراً هاماً في تكوين موارد البشر وطموحاتهم ودوافعهم وفرصهم في الهجرة. يُمكن لكل من الصراعات وتغير المناخ وأسواق العمل، وغيرها من العوامل المرتبطة بالتنمية، أن تؤثر على دوافع وطبيعة الهجرة. يُوفر جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطاراً شاملاً لمعالجة هذه العلاقة المعقدة والدينامية بين الهجرة والتنمية ولخلق فهم أفضل لكيفية تأثير الهجرة والمهاجرين على شكل نتائج التنمية والعكس بالعكس.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (جدول أعمال ٢٠٣٠) في أيلول، سبتمبر، ٢٠١٥. ويتألف جدول الأعمال هذا من ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة) و١٦٩ مقصدًا مرفقًا. وقد تمت صياغة هذه الأهداف والمقاصد من خلال عملية تشاركية ومُتعددة الأطراف المعنية شملت الدول والمُجتمع المدني العالمي وغيرها العديد من الأطراف الفاعلة. وتُعتبر الأهداف السبعة عشر هذه خليفة للأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (٢٠٠٠) وترمي إلى أن تكون مجموعة شاملة من المقاصد التي تُعالج الفقر وعدم المساواة.

تُغطي الأهداف السبعة عشر طيفاً من قضايا التنمية المستدامة^١، بما في ذلك الفقر والجوع والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ وغيرها. ويتخذ جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ الإجراءات في مجالات بالغة الأهمية: البشر والكوكب والازدهار والسلام والشراكات. وتشمل مراميها أن يتمتع كافة الناس بحياة مزدهرة ورغدة ووضع حد للفقر والجوع بكافة أشكالهما وحماية الكوكب من التدهور واتخاذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ وتعزيز المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة. يسعى جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عبر مواجهة هذا الطيف الواسع من قضايا التنمية، إلى إحراز تقدم كبير في أبعاد التنمية المستدامة الثلاث: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بحلول العام ٢٠٣٠.

تتمثل الملامح الرئيسية لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تأكيده على العالمية والاشتمالية والشراكات. وتنطبق أهداف التنمية المستدامة على كافة البلدان، بصرف النظر عن حالتها التنموية. ويعترف ذلك بالمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي تجاه التنمية المستدامة، ويعترف كذلك بالطبيعة المترابطة لقضايا التنمية المستدامة اليوم. تبين دقة جدول أعمال ٢٠٣٠ لكافة البلدان للقيام بدور فاعل في تعزيز التنمية اعترافه بأن لن تتم معالجة القضايا بصورة فاعلة إلا عبر اتباع نهج شامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. نظراً للطابع مُتعدد التخصصات للأهداف وقابلية تطبيقها على كافة البلدان، يتطلب تحقيقها في الواقع تعاوناً وثيقاً واستباقياً بين الأطراف المعنية عبر إشراك طيف واسع من الجهات الفاعلة في جميع جوانب التنفيذ.

ما هي الصلة بين أهداف التنمية المستدامة والهجرة؟

ينظرُ جدول أعمال ٢٠٣٠ إلى الهجرة باعتبارها أمراً تنموياً أساسياً، لتكون بذلك هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها دمجُ الهجرة في جدول أعمال التنمية العالمي. ويخصُ جدول الأعمال كافة الفئات السكانية المتنقلة، بغض النظر عما إذا كانت تنقلاتها داخلية أو عابرة للحدود، أو ما إذا كانت نازحة أم لا: «سيتم تحقيق الأهداف والوصول إلى المقاصد لصالح كافة الأمم والشعوب وكافة شرائح المجتمع». ويرى الجدول بأن النساء والرجال والأطفال المهاجرين هم مجموعات ضعيفة ينبغي توفير الحماية لها، ويراها باعتبارهم عناصر تنموية. وينبغي أخذ كافة أنماط الهجرة بعين الاعتبار، بما في ذلك النزوح.

تردُ الإشارة المركزية للهجرة في المقصد السابع من الهدف ١٠ «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها»، عبر الدعوة إلى «تيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة». تُشير كذلك مقاصد أخرى عديدة إلى الهجرة بشكل مباشر، وبالنسبة لغيرها تُعتبر الهجرة مسألة جامعة ينبغي أخذها بالحسبان. يُوفرُ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فرصة لحماية وتمكين المجموعات السكانية المتنقلة لتحقيق إمكانات قدراتهم الإنمائية وتحقيق الفائدة للأفراد والمجتمعات والبلدان في كافة أرجاء العالم.

المهاجرون والمهاجرون الدوليون واللاجئون

الأقل، في حين أن المهاجر المؤقت هو شخص ينتقل إلى بلد ما لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة واحدة^٢. في حين يُعتبر أغلب اللاجئين مهاجرين وفقاً لهذه التعريفات، تجدر الإشارة إلى أن اللاجئين يخضعون لإطار قانوني خاص. تُعرف اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧ اللاجئ باعتباره أي شخص «يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع أو لا يريد نتيجة لذلك الخوف أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد»^٣.

تُعرف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر بأنه «أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو ضمن تخوم دولة، بعيداً عن مكان الإقامة المعتاد، وبغض النظر عن (١) الوضع القانوني للشخص؛ (٢) ما إذا كان التنقل طوعاً أو قسراً؛ (٣) الأسباب التي أدت إلى التنقل؛ أو (٤) مدة الإقامة. تُعنى المنظمة الدولية للهجرة بالمهاجرين والمسائل المتعلقة بالهجرة والمهاجرين الذين يحتاجون إلى خدمات الهجرة الدولية، وذلك بالاتفاق مع الدول المعنية».

على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول ومُعترف به عالمياً لمصطلح «المهاجر الدولي»، تمَّ تعريفه لأغراض إحصائية باعتباره شخصاً يُغَيَّرُ بلد الإقامة المعتاد. أما المهاجر طويل الأمد هو الشخص الذي يُقيم في بلد مُختلف لمدة تزيد عن عام واحد على

التشجيع على نهج تعاوني

يُمثل إدخال الهجرة في أهداف التنمية المُستدامة سابقة هامة فيما يتعلق بكيفية تقدّم حوكمة الهجرة في المستقبل. إن مبدأ العالمية الذي يُشكل القاعدة الأساس للأهداف ذو أهمية بالغة للهجرة بشكل خاص، حيث من شأنه أن يُعزّز التعاون الدولي حيال هذه القضية. إن مفعول وانطباق كافة مقاصد أهداف التنمية المُستدامة لكافة البلدان يؤكّد كيف أن لكل منها دور تقوم به في ميدان الهجرة، ويُقدّم إطاراً لإحراز التقدم نحو حوكمة دولية أكثر فاعلية للهجرة قائمة على الشراكات العالمية. ويتخطى هذا مفهوم تصنيف البلدان كبلدان منشأ أو عبور أو مقصد وتوزيع أدوار ومسؤوليات الهجرة عليها وفقاً لهذا التصنيف، ويقترح بدلا من ذلك أنه على كافة البلدان العمل بشكل مشترك في حوكمة الهجرة. كما يُمكن لذلك أن يُساعد في إبعاد جدول أعمال الهجرة والتنمية عن التركيز فقط على كيفية مُساهمة المهاجرين والمهاجرات في بلدان المنشأ، والتوجه بدلا من ذلك نحو رؤية أكثر شمولاً تعترف بالهجرة باعتبارها واقعاً كثير الأوجه يُمكن له الإسهام إيجابياً في نتائج التنمية.

يُمهد إدراج الهجرة ضمن أهداف التنمية المُستدامة الطريق نحو تعاون أوسع بين قطاعي الهجرة والتنمية وعبر ذلك نحو اتساق سياساتي أكبر. وتمت تسمية جدول أعمال عام ٢٠٣٠ بإعلان الاعتماد المتبادل (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). يُشجّع الجدول على تجاوز الحوكمة المعتادة ويدعو في المقصد ١٧،١٤ إلى «تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة». يتطلب جدول الأعمال من أصحاب المصلحة المعنيين التغيير إلى نهج حكومات بأكملها لتحقيق اتساق سياساتي في حوكمة الهجرة. تصل روابط الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة إلى أبعد بكثير من تطبيق سياسات الهجرة، ويستلزم إدخال الهجرة في كافة قطاعات الحوكمة. يُتيح تعزيز الاتساق بين جدولي أعمال الهجرة والتنمية المجال أمام سياسات الهجرة لتحسين نتائج التنمية وأمام سياسات التنمية لتحسين نتائج الهجرة.

استخدام هذا الدليل

تمَّ تصميمُ **هذا الدليل** لخدمة الأطراف الحكومية - القطرية والمحلية على حدٍ سواء - المنخرطة في أي من عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها تلك العاملة بشكل خاص في مجال الهجرة وتلك العاملة في قطاعات أخرى المهتمة بتضمين الهجرة. كما أنه مُصمَّم للجهات الحكومية العاملة في مجال الهجرة والتي ترغب في إدخال أهداف التنمية المستدامة في عملها. يتمحور تركيز هذا الدليل على مساعدة واضعي السياسات في تنفيذ جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لواضعي السياسات تسخير هذا الدليل في إدخال الهجرة في المخططات الإنمائية المحلية أو القطرية، وذلك عبر تصميم وتنفيذ عمليات تدخل ترتبط بالهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة. وقد تأخذ عمليات التدخل هذه شكل تشريعات أو سياسات أو برامج أو مشاريع أو غيرها من الأنشطة، وقد تتصل بموضوعات الهجرة الأساسية أو أن تدخل الهجرة ضمن أنشطة في قطاع آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن لواضعي السياسات استخدام هذا الدليل لتصميم تدخلات تتناول بنحو مباشر قضية الإتجار بالبشر، إضافة إلى تدخلات في القطاع الصحي تُساعد في حماية ضحايا الإتجار بالبشر.

يوفر هذا الدليل نهجاً جديداً، قائماً على جدول أعمال عام ٢٠٣٠، للأطراف الفاعلة ذات الخبرة بتعميم الهجرة. أما بالنسبة للأطراف التي ليس لديها خبرة في تعميم الهجرة يُقدّم هذا الدليل مقدّمة حول كيفية ارتباط الهجرة والتنمية في سياق أهداف التنمية المستدامة وكيفية اتخاذ الإجراءات حول هذه الاتصالات.

القسم الأول : يُمثّل نظرة عامة مواضيعية حول أشكال تضمين الهجرة في جدول أعمال عام ٢٠٣٠ والفرص الرئيسية التي يتيحها ذلك. ويُقدّم استكشافات مواضيعية حول الصلات المباشرة وغير المباشرة بالهجرة في كافة مقاصد وأهداف التنمية المستدامة. يُمكن هذا الجهات الفاعلة من النظر في كيفية موازنة أهداف التنمية المستدامة لسياقات الهجرة المحلية أو القطرية المرتبطة بها. يُمكنكم العثور على أداتين تكميليتين في نهاية هذا الدليل تُساعدان على توضيح هذه الروابط: (١) **كُتَيْب شامل** يبيّن الروابط بين الهجرة وكل من أهداف التنمية المستدامة و(٢) **وتصميم** يوضّح يلخص هذه الروابط.

القسم الثاني : يُقدّم إرشادات عملية وعملية مُقترحة لتنفيذ جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. ويُرشد الجهات الفاعلة بإطار عمل مرّن لإدخال الهجرة ضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي يمكن أن يتمّ تعديله بحسب السياق المحلي أو القطري. ليس مقصوداً للعملية أن تكون تقريرية أو شاملة، حيث أن على صناعة سياسات الهجرة أن تستجيب لديناميات الهجرة المحلية والقطرية والسياقات المؤسسية، ويمكن لتنفيذ جدول أعمال عام ٢٠٣٠ أن يأخذ أشكالاً عديدة.

الأدوات : لكل خطوة من خطوات العملية تُساعد الأطراف الفاعلة مع انخراطها مع أصحاب المصلحة وتحديد الأولويات وتقييم احتياجاتها البيانية وغيرها من الأنشطة على امتداد التنفيذ.

دراسات الحالة : المُشار إليها تكراراً في الدليل، تُقدّم أمثلة واقعية وحقيقية حول كيفية تنفيذ مختلف الأطراف الفاعلة لمقاصد وأهداف التنمية المستدامة.

مراجعُ مصادر : المعلومات ذات الصلة تمت إضافتها في كل من خطوات العملية، وكذلك في الملحقات.

- ١ يُستَخدمُ مُصطلح «التَّنامية المُستدامة» في هذا الدليل لوصف «التَّنامية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المُساومة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية الاحتياجات الخاصَّة بهم»؛ (كما هو مُوضَّحُ في تقرير «مستقبلنا المشترك» المعروف أيضًا باسم تقرير برونتلاند المتوفّر على الرّابط التّالي: <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>). ستتمُّ الإشارة إلى التَّنامية المُستدامة كذلك بمُصطلح «التَّنامية» فقط.
- ٢ الأمم المُتَّحدة، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدوليَّة، الأوراق الإحصائيَّة، السَّلسلة م، رقم ٥٨، الطَّبعة الأولى (جنيف، ١٩٩٨).
- ٣ الأمم المُتَّحدة، الاتِّفاقيَّة المُتعلِّقة بوضع اللاّجئين، المادَّة ١١(٢) (جنيف، ١٩٥١). انظر أيضًا تعريفات اللاّجئين في اتِّفاقيَّة ١٩٥١ الخاصَّة باللاجئين واتِّفاقيَّة منظرمة الوحدة الإفريقيَّة لعام ١٩٦٩ وإعلان قرطاج لعام ١٩٨٤. انظر <http://www.iom.int/key-migration-terms>.

القسم الأول

نظرة عامة على الهجرة في جدول أعمال ٢٠٣٠

الصّلات المباشرة

الصّلات الشّاملة غير المباشرة



القسم الأول نظرة عامة على الهجرة في جدول أعمال ٢٠٣٠

إن صلة الهجرة في سياق التنمية جذور راسخة في مقدمة جدول أعمال ٢٠٣٠:

إننا ندرك المساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة. ونعترف بأن الهجرة الدولية حقيقةٌ متعددة الأبعاد، وذات أهمية كبيرة للتنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، تتطلب استجابات متسقة وشاملة. سنقوم بالتعاون على المستوى الدولي لضمان أن تقوم الهجرة بصورة آمنة ومنظمة ونظامية تنطوي على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين والأجانب والأشخاص النازحين داخلياً، بصرف النظر عن وضع الهجرة. كما ينبغي أن يُعزَّز هذا التعاون قدرة التعافي لدى المجتمعات المضيفة للأجانب، وخاصة في البلدان النامية. ونؤكد على حق المهاجرين في العودة إلى بلد موطنهم، وتكرّر التأكيد أنه على الدول ضمان استلام مواطنيها العائدين على النحو الواجب.

(الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

يُظهر هذا بأن «الهجرة ليست «مشكلة» إنمائية ينبغي حلها، وإنما هي آلية يمكنها أن تساهم في تحقيق العديد من الأهداف». (مارتا فوريسي وهغن-زانكر، ٢٠١٧). وبالمثل، قال المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة:

«إن الجزء الأكبر من الهجرة يتم بصورة آمنة ومنظمة ونظامية - وليست أمراً حتمياً فحسب، بل إنها مفيدة أيضاً؛ حيث أنها تعود بالفائدة على حياة عدد لا يحصى من المهاجرين وعائلاتهم والبلدان الأم والمضيفة. تؤمن المنظمة الدولية للهجرة بشدة بأنه علينا أن نرحب بهذا الواقع، وأن نبحت معاً عن سبل تعظيم فوائد الهجرة بصورة إيجابية. ويعني ذلك بأنه ينبغي علينا ألا نركّز الجهود على إيقاف الهجرة، وإنما على خلق ظروف تكون فيها الهجرة خياراً وليس ضرورة، وتتم من خلال القنوات القانونية وتعمل كمحفز تنموي»^١.

ووفقاً لهذا الإدراك، إن تسهيل، وليس تقييد، الهجرة هو الأولوية، وكذلك هو الحال بالنسبة لتوسيع احتمالات تحقيق البشر كامل إمكاناتهم وطموحاتهم التنموية البشرية عبر التنقلات. يدعم جدول أعمال ٢٠٣٠ هذه الرؤية للهجرة، وإن نُفذت أهداف التنمية المستدامة بصورة فعالة يُمكن لها أن تساعد في توجيه التعاون وحوكمة الهجرة على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية نحو نهج شامل.

يأتي إدخال الهجرة في جدول أعمال عام ٢٠٣٠ بطيف من الفرض:

← يمكن لأهداف التنمية المستدامة توضيح طبيعة الهجرة مُتعددة الأبعاد وتمكين التقدم في مختلف القضايا وذلك عبر تناول مجموعة متنوعة من موضوعات الهجرة.

← إن مقاصد أهداف التنمية المستدامة عالمية وذات صلة بالنسبة للبلدان التي تتعامل مع كافة أنماط سياقات الهجرة، بما في ذلك البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

← من شأن أهداف التنمية المستدامة أن تزيد الوعي حيال قضايا وموضوعات الهجرة وترابطها الوثيق مع التنمية.

← ستساعد عمليات المتابعة والمراجعة والتقرير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في تحديد الدروس المُستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بكافة جوانب الهجرة، إضافة إلى تحسين بيانات الهجرة وتعزيز الأدلة حول الروابط بين الهجرة والتنمية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ج).

يُعتبر جدول أعمال ٢٠٣٠ جزءاً من خلفية عمليات عالمية هامة أخرى عززت الاعتراف ودفع الفرض الإضافية للهجرة باعتبارها قوة إنمائية. يرتبط بعض هذه العملية بصورة مباشرة بالهجرة، كالميثاق العالمي للهجرة، في حين يرتبط بعضها الآخر بالهجرة بصورة غير مباشرة، كجدول أعمال أديس أبابا وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ز). يدل إنشاء الميثاق العالمي للهجرة على أنه ستبقى كافة جوانب حوكمة الهجرة نقطة تركيز رئيسية في المضي قدماً بالنسبة للمجتمع الدولي. سيكون الميثاق العالمي للهجرة «هو أول اتفاق يتم التفاوض عليه بين الحكومات، وتم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة، لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بصورة شاملة»^٢. وسيكون له جذر راسخ في جدول أعمال ٢٠٣٠ وسيوفر فرصة هامة للغاية لتحسين حوكمة الهجرة ومواجهة التحديات المرتبطة بها وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.

الاشتمالية هي إحدى المبادئ المركزية في جدول أعمال ٢٠٣٠؛ حيث يتضمن الجدول تعهداً «بعدم التخلي عن أي شخص في المؤخرة» والسعي للوصول أولاً إلى أبعد شخص في الخلف. ولتحقيق ذلك، ينبغي أخذ المهاجرين والهجرة بعين الاعتبار في كافة جوانب تنفيذ مقاصد وأهداف التنمية المستدامة. المهاجرون كثيرون وقد يكونوا مجموعة ذات نقاط ضعف على نحو خاص تتأثر بأشكال التمييز المتداخلة المتعددة، وبالتالي فهم يستحقون الاهتمام الخاص. يعتبر جدول أعمال ٢٠٣٠ كلاً من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين من بين الأشخاص الضعفاء الذين ينبغي تمكينهم والذين ينبغي تلبية احتياجاتهم (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ز).

لا يمكن تحقيق العديد من مقاصد أهداف التنمية الإنمائية تحقيقاً كاملاً إلا إن وُضع المهاجرون والهجرة في الحسبان. ويؤدي عدم القيام بذلك إلى الحد من التقدم

المُحرز عن طريق تقييد شمولية واستدامة الجهود. مثلاً، يُشكّل الأطفال المهاجرون نسبة كبيرة من تعداد الأطفال في العالم، وينبغي بالتالي أخذهم بالحسبان لدى تنفيذ مقاصد التّعليم. إن قامت الحكومات مُسبقاً باشتغال المهاجرين والهجرة خلال عملية التّنفيد تزيد احتمالية تحقيق الأهداف بفاعلية واستدامة.

مثال آخر حول أهمية الهجرة في أهداف التّمية المُستدامة أن العديد منها تتناول دوافع النّزوح الرئيسيّة. يُمكن للتّدقّق المُفاجئ في أعداد الأشخاص، سواء اللاّجئين أو الأشخاص النّازحين داخلياً ضمن حدود بلدهم، أن يشكّل تحديات إنمائية للمُجتمعات المُضيّفة. وبالتالي فإنّ التّقدّم المُحرز في أهداف التّمية المُستدامة أساسيٌّ لضمان الأوضاع الجيدة لهذه المجموعات السّكانية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحسنة للمُجتمعات التي تستضيفهم. إنّ خطط التّمية المُعدّلة جيداً، التي تعمل في آن واحد على تعزيز خدمات وموارد المُجتمعات الأكثر تضرراً نتيجة للنّزوح وعلى تعزيز القدرات الإنتاجية والمُساهمات الإيجابية للأشخاص النّازحين، من شأنها أن تُوطّد التّقدّم المُحرز نحو تحقيق الأهداف التي تُفيد كلاً من المجموعات السّكانية النّازحة والمُجتمعات المحلية المُتضرّرة على حدّ سواء.

ينبغي فهمُ أنّه إلى جانب أخذ المهاجرين والهجرة بعين الاعتبار للمهاجرين والهجرة دور فاعل في المُساهمة في التّمية المُستدامة. يؤثّر المهاجرون وديناميات الهجرة على النّتائج في قطاعات التّمية والعكس بالعكس: يُمكن للهجرة أن تكون عاملاً مُساعداً في تحقيق مُختلف الأهداف والمقاصد، ويُمكن لها أن تكون عاملاً مُعقّداً أو إضافياً يجب النّظر فيه.

لا تُشير كافّة قضايا التّمية في جدول أعمال ٢٠٣٠ بشكل مُباشر إلى الهجرة؛ مثلاً، لم يرد ذكر المهاجرين في مقاصد تغيّر المناخ ولم يرد ذكر مُجتمعات الغربة في الشّراكات من أجل مقاصد التّمية. ومع ذلك، تتطلّب الروابط المُعقّدة وثنائية الاتّجاه للهجرة عبر قطاعات التّمية أن يتمّ تحديد وأخذ أوجه التعاون والتّبادل بعين الاعتبار في تنفيذ كافّة المقاصد.

يعرضُ هذا القسمُ لمحة عامّة حول علاقة التّرباط بين الهجرة وأهداف التّمية المُستدامة ومقاصد جدول أعمال ٢٠٣٠، وذلك مع التّركيز بشكل خاصّ على:

← **الصّلات المُباشرة** : التي ترد فيها القضايا المُتعلّقة بالهجرة بوضوح.

← **الصّلات الشّاملة غير المُباشرة** : التي قد يؤثّر أو يتأثّر موضوعها بالهجرة.

القسم الأول الصّلات المباشرة

تحتوي أهداف التنمية الإنمائية على عدّة مقاصد تُشير بشكلٍ مباشرٍ إلى الهجرة، بحسب ما هو^٢

المقصد ٤.ب		تنقّل الطّلاب ← زيادة تنقّلات الطّلاب الدوليّين
المقاصد: ١٦، ٢ و ٨، ٧ و ٥، ٢		<p>الإتجار بالبشر واستغلالهم</p> <p>← مكافحة كافّة أشكال الإتجار بالبشر والاستغلال</p> <p>← مواجهة استغلال والإتجار بالنساء والأطفال</p>
المقاصد: ٨، ٧، ٨، ٨، ٥، ٨، ٧		<p>هجرة العمالة والتوظيف</p> <p>← تعزيز العمل اللائق</p> <p>← مكافحة عمالة الأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال</p> <p>← مكافحة الإتجار بالبشر بغرض العمالة القسريّة</p> <p>← تناول مسألة تأنيث الهجرة</p> <p>← تحسين حوكمة هجرة العمالة</p>
المقصد: ١٠، ٧		<p>حوكمة الهجرة</p> <p>← تيسير الهجرة والتنقّلات بصورة آمنة ومنظمة ونظاميّة ومسؤولة</p> <p>← تنفيذ سياسات هجرة مُحطّط لها ومُدارة بشكلٍ جيّد</p>
المقصد: ١٠.د		<p>التّحويلات الماليّة</p> <p>← تخفيض تكاليف مُعاملات التّحويلات الماليّة</p>
المقصد: ١٧، ١٨		<p>بيانات الهجرة</p> <p>← تحسين بيانات الهجرة عبر مواضيع الهجرة</p> <p>← زيادة تصنيف بيانات الهجرة بحسب حالة الهجرة</p> <p>← زيادة تصنيف بيانات الهجرة بحسب مُتغيّرات أخرى</p>

المقصد ٤. ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.



زيادة تنقلات الطلاب الدوليين

يدعو المقصد «ب» من الهدف الرابع إلى توسيع عدد المنح الدراسية المتاحة عبر الحدود الدولية. ويوفر تعزيز تنقلات الطلاب فرصة لزيادة عدد الطلاب المهاجرين، أي زيادة فرص التعليم العالي لسكان البلدان الأقل نمواً وغيرها من المناطق المحرومة. من شأن تحقيق المقصد «ب» من الهدف الرابع أن يزيد نقل المهارات والمعارف للمهاجرين، وذلك إن كانت هناك سياسات هجرة مُدارة بشكل جيدٍ للتشجيع على هذا النقل.

الإتجار بالبشر واستغلالهم

المقصد ٢ في الهدف ٥ : القضاء على كافة أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال الاستغلال.



المقصد ٨،٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمالة القسرية وإنهاء الرقّ المعاصر والإتجار بالبشر وضمان حظر والقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.



المقصد ٢ في الهدف ١٦ : إنهاء سوء معاملة الأطفال واستغلالهم والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم.



تُجدد أهداف التنمية المُستدامة الالتزامات القطرية والعالمية بمُكافحة كافة أشكال الإتجار بالبشر وبِحمية ضحايا الإتجار (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ب).

➤ مُكافحة كافة أشكال الإتجار بالبشر والاستغلال

يُمكن للمقصد ٧ من الهدف الثامن مُساعدة الدول في العمل لأجل تعزيز الحماية المُقدّمة لضحايا الإتجار والاستغلال والحد من الإتجار والاستغلال والملاحقة القضائية والإنصاف المُرتبط بهذه الجرائم. ويُمكن لتحقيق هذا المقصد أن ينطوي على قيام البلدان بوضع سياسات وإقامة شراكات على المُستويات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية وقيامها بتعزيز السياسات والأطر القانونية وتعزيز الحوار والتعاون في ميدان مُكافحة الإتجار بالبشر وتطوير آليات لتحديد الضحايا وتقديم المُساعدة لهم، إضافة إلى تيسير جمع وتحليل بيانات الإتجار بالبشر.

➤ مواجهة استغلال والإتجار بالنساء والأطفال

تتناول أهداف التنمية المُستدامة الإتجار بالنساء والأطفال عبر المقصد ٢ من الهدف ٥ والمقصد ٢ من الهدف ١٦، وتُشجّع عبرهما الأطراف الفاعلة على استخدام نهج يُراعي الفروق بين الجنسين والأعمار عند مُواجهة الإتجار بالأشخاص. يُتيح هذا المجال أمام الأطراف الفاعلة للتركيز على أنواع مُعيّنة من الإتجار قد تكون فيها النساء والفتيات والأطفال ضعفاء بنحو خاص، كالإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو الزواج القسري أو الإتجار بالأطفال لأغراض التسوّل القسري.

الصّلة بالأهداف الأخرى

يُمكن لتركيز أهداف التنمية المُستدامة على العمل اللائق وظروف العمل الآمنة أن يُساعد في مُواجهة الإتجار بالبشر لأغراض العمالة القسرية. يتطلب القضاء على الإتجار بالبشر لأغراض العمالة القسرية وأشكال الاستغلال وسوء المعاملة الأخرى إلى خلق المزيد من فرص العمل اللائق وتيسير الهجرة الآمنة وتحسين معايير العمل (مثلاً، عبر تطبيق معايير مُعترف بها دولياً، كقواعد السلوك للنظام الدولي لسلامة التوظيف)؛ أي الإجراءات التي ينتهجها جدول أعمال ٢٠٣٠ عبر الهدف الثامن والمقصد ٧ من الهدف ١٠ وغيرها (أو-نايل وآخرون، ٢٠١٦).

يتطلب القضاء على الإتجار بالبشر جهوداً حثيثة وعميقة مُتعددة القطاعات. إن إحراز تقدّم نحو القضاء على الفقر (الهدف ١) وتحسين المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٥) والتشجيع على التوظيف الكامل والإنتاجي والعمل اللائق (الهدف ٨) وتيسير الحصول على العدالة للجميع (الهدف ١٦) وتيسير الهجرة بصورة آمنة ونظامية عبر المقصد ٧ في الهدف ١٠ من شأنها جميعاً أن تُساعد في مواجهة الإتجار بالبشر بكافة أشكاله.

هجرة العمالة والتوظيف



المقصد ٥ من الهدف ٨: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجور لقاء العمل ذي القيمة المساوية وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

المقصد ٧ من الهدف ٨: اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمالة القسرية وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر والقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥.

المقصد ٨ من الهدف ٨: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل تُوفّر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

تعزيز العمل اللائق

إنّ تعزيز العمل اللائق جزءٌ متّصلٌ في جدول أعمال ٢٠٣٠، كما هو مبينٌ في الهدف ٨، الأمر الذي يستدعي العديد من الروابط المباشرة مع هجرة العمالة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤). تُسلط بعض مقاصد أهداف التنمية المستدامة الضوء بشكل مباشر على قضايا تنقل العمالة الجارية والمستجدة والشاملة، وتتناول العديد من المقاصد الأخرى العوامل التي تصبغ ديناميات هجرة العمالة (مُسَلر فيدال، ٢٠١٧).

مكافحة الاتجار بالبشر بغرض العمالة القسرية

مكافحة عمالة الأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال

يتناول المقصد ٧ من الهدف ٨ العمالة القسرية والاتجار بالبشر بغرض العمالة القسرية وعمالة الأطفال وكافة أنواع الاستغلال في العمل. يسعى المقصد ٨ من الهدف ٨ إلى صون حقوق كافة فئات المهاجرين العمال. ومن شأن اعتماد نهج قائم على الحقوق يُعزّز أطر الحقوق الدولية، ومن بينها معايير العمل، أن يُساعد في تحسين أوضاع العديد من المهاجرين العمال الذين يواجهون حالات ضعف، وذلك عبر المساعدة في مواجهة التحديات المشتركة، بما فيها تلك المتعلقة بظروف العمل والأجور والحماية الاجتماعية والسلامة المهنية وحالة الهجرة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية (بما في ذلك الحصول على رعاية الصحة الجنسية والإنجابية). ويمكن لتحقيق هذا المقصد أن يُساعد أيضاً في مواجهة الاتجار بالبشر والاسترقاق والعمالة القسرية، وذلك عبر تعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقية والمساعدة في إلغاء رسوم الاستقدام والتعيين (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧).

الصّلة بالأهداف الأخرى

تُدرِك أهداف التّنمية المُستدامة بأنّ الأعداد المُتزايدة من العُمل المُهاجرين هي في الإناث (أي «تأنيث الهجرة») عبر تسليط الضّوء على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للقائمين بأعمال الخدمات والعمل المنزليّ (المقصد ٤ للهدف ٥). نظراً لعمل أغلب العاملات المُهاجرات في قطاع غير مُنظّم ولا رسميّ فإنّهنّ عادة ما يَكُنّ عرضة لسوء المُعاملة واستغلال العمالة. مثلاً، يُمكن أن تزيد المُمارسات الشّائعة، كربط التّأشيرات وبالتالي حالة الهجرة بصاحب عمل واحد، إلى تعريض العاملات المُهاجرات إلى خطر التّعريض للإساءات والاستغلال والعنف الجنسيّ والقائم على النّوع الاجتماعيّ.

إضافةً إلى اعتراف أهداف التّنمية المُستدامة في المقصد ٧ من الهدف ١٠ بتعدّد قضايا هجرة العمالة والتّشجيع على اعتماد نهج مُتعدّد القطاعات والدّعوة إلى حوكمة الهجرة بشكل أفضل، تدعو أهداف التّنمية المُستدامة بشكل غير مُباشر إلى تحسين حوكمة هجرة العمالة. ويستوجب هذا نُظُم هجرة عمالة فعّالة وقائمة على حقوق الإنسان ومُتجاوبة مع منظور النّوع الاجتماعيّ، تشمل المُؤسّسات والأطراف الفاعلة وعمليات حماية حقوق كافّة المُهاجرين، وفي الآن ذاته وضع التّوظيف وسوق العمل والمهارات والعوامل في جانب الطّلب. كما يُمكن لتحسين الحوكمة أن يُوْدي إلى تعاون دوليّ أوسع، مثلاً عبر مُبادرات وعلاقات شراكة إقليمية بين البلدان وذلك، على سبيل المثال، من خلال الاتّفاقيّات الثّنائية بشأن العمل والتعاون حيال حقوق العمل والتّوظيف الأخلاقيّ والاعتراف بالمهارات و/أو إمكانية تنقّل الاستحقاقات الاجتماعية.

تتناول أهداف التّنمية المُستدامة كذلك، عبر العديد من الأهداف الأخرى، بعض الدّوافع المُحتَملة لتنقّلات العمالة الدوليّة. مثلاً، عبر إدراكها للرّوابط بين الهجرة والتّعليم (في المقصد «ب» من الهدف ٤ والمقصد ٤ من الهدف ٤) تعترف الأهداف بالروابط بين المهارات وسوق العمل والهجرة، ومن خلال الرّبط بين مقاصد تنقّلات العمالة والأهداف المُتعلّقة بالعمل اللائق وعدم المُساواة (في الهدفين ٨ و ١٠) والنّوع الاجتماعيّ (في الهدف ٥) تُدرِك الأهداف التّفاعل الديناميّ بين التّوظيف وعدم المُساواة والنّوع الاجتماعيّ والهجرة. وعلى هذه النّحو، تُدرِك أهداف التّنمية المُستدامة بأنّ التّقدم المُحرز في مجالا أخرى سوف يُوْثر على ديناميات هجرة العمالة (مُنظمة العمل الدوليّة، ٢٠١٣).

المقصد ٧ في الهدف ١٠ : تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

تيسير الهجرة والتنقلات بصورة منتظمة وآمنة ونظامية ومتسمة بالمسؤولية

المقصد ٧، ضمن الهدف العاشر - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يقر بأن حوكمة الهجرة بصورة فعالة هو المفتاح إلى هجرة أكثر انتظاماً وأماناً ونظامية. كما يعترف المقصد ٧ بالحاجة إلى أطر سياساتية شاملة وأنظمة عالمية وإقليمية وقطرية لإدارة الهجرة لصالح الجميع. ويتضمن ذلك تعزيز الهجرة النظامية التي تحترم حقوق كافة المهاجرين وتسخير الأثر الإيجابي للهجرة لصالح المهاجرين أنفسهم، وكذلك كافة البلدان والمجتمعات.

تنفيذ سياسات الهجرة مخطط لها وتتسم بحسن الإدارة

تشتمل الإدارة الشاملة والمُدارة بصورة جيدة للهجرة عملياً على مجموعة واسعة من مجالات العمل. ويتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعميم منظور الهجرة وبناء القدرات وحماية حقوق المهاجرين وتعزيز الأوضاع الحسنة للمهاجرين وتحسين اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة وتشجيع تنقلات العمالة المنظمة والنهوض بصحة المهاجرين والتخفيف من مواطن ضعف المهاجرين ومعالجتها وإعداد برامج متخصصة للأجانب والأشخاص النازحين داخلياً وتيسير لهم شمل الأسر ومعالجة الهجرة غير النظامية وتوفير سبل لتنظيم الأوضاع والتعامل مع احتياجات المجتمعات المحلية ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم وتيسير عمليات إعادة التوطين والمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الاندماج للمهاجرين وتطوير حلول راسخة للأشخاص النازحين (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ و ٢٠١٧د) ٣ .

ماذا يعني المقصد ٧ من الهدف ٤١٠؟

الهجرة الآمنة: ليس هنالك من تعريف مُوحَّد لمُصطلح الهجرة الآمنة. يُمكن للمُهاجر أن يكون في وضع غير آمن أثناء هجرته عبر القنوات النظامية، أو بعدها؛ وفي المُقابل، يُمكن للمُهاجر أن يكون في وضع آمن وغير نظامي في الآن ذاته. يُمكن لوضع المُهاجر أن يتغير من آمن إلى غير آمن في مُختلف مراحل هجرتهم، فينبغي بالتالي على تعريف المُصطلح أن يشمل كافة مراحل عملية الهجرة، بما في ذلك بلد المنشأ والعبور وبلد اللجوء الأول وبلد المقصد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الهجرة الآمنة في الهجرة الداخلية، وكذلك بالنسبة للذين يتوقَّفون ولا يتابعون مسيرة هجرتهم إلى بلد المقصد. إن مفهوم الهجرة الآمنة ليس مفهوماً ثابتاً وهو مفهومٌ يعنى بصورة أساسية بأوضاع المُهاجرين الحسنة والحد من المخاطر التي تواجههم. كما يجب النظر^٧ في احتياجات مُختلف فئات المُهاجرين والعوامل التي قد تؤدي إلى حالات ضعفهم.

الهجرة المنتظمة: لا يوجد تعريف لهذا المُصطلح في جدول أعمال ٢٠٣٠. ستستخدم هذه الوثيقة بالتالي تعريف المنظمة الدولية للهجرة لهذا المُصطلح: «انتقال شخص ما من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الإقامة الجديد، تماشياً مع القوانين واللوائح التي تحكم الخروج من بلد الأصل والسفر والمرور العابر ودخول البلد المضيف^٨». ويؤكد هذا التعريف على حق الدول في تنظيم الدخول إلى أراضيها باعتباره أمراً أساسياً لضمان المعاملة المناسبة للمُهاجرين وحصول الحقوق وإنفاذ القانون وإدارة العلاقات مع المجتمعات المضيفة.

الهجرة النظامية: تُعرف المنظمة الدولية للهجرة مُصطلح الهجرة النظامية بأنها «الهجرة التي تتم عبر القنوات القانونية المُعترف بها^٩». لا تشير نظامية الهجرة إلى أسلوب عبور حدود بلد ما فقط، حيث أنه يُمكن للمُهاجرين الدخول إلى بلد ما عبر قنوات نظامية ولكن أن يجدوا أنفسهم في أوضاع غير نظامية بعد فترة من الزمن.

الصلة بالأهداف الأخرى

يتم التشجيع على حوكمة الهجرة كذلك بشكل غير مباشر عبر الأهداف والمقاصد الأخرى. مثلاً، يدعو المقصدان ٨,٧ و ٨,٨ إلى تحسين الحوكمة في مجالات الإتجار بالبشر وهجرة العمالة؛ والهدف ١٦ حول تعزيز سيادة القانون والمساواة في الوصول إلى العدالة للجميع ومراقبة ممارسات الاحتجاز؛ ويدعو المقصد ١٤ من الهدف ١٧ البلدان إلى تعزيز اتساق السياسات (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ ط). تدعم هذه الأهداف وغيرها من الأهداف نهج حقوق الإنسان التي تعود بالنفع على المُهاجرين ومن شأنها أن تُقدِّم حوكمة للهجرة أكثر فعالية وحساسية واستجابة لمنظور النوع الاجتماعي عبر القطاعات. ومن شأن إحراز تقدّم نحو أهداف التنمية المُستدامة الأخرى أن يقوم بدور أساسي في معالجة الدوافع العديدة للنزوح القسري. وبالتالي، إضافة إلى العمل نحو بناء حلول راسخة، سوف يُساعد تحقيق تقدّم في المقاصد المعنية بالفقر (الهدف ١) وانعدام الأمن الغذائي (الهدف ٢) والحوكمة الهزيلة (الهدف ١٦) وتغير المناخ (الهدف ١٣)، من بين غيرها، على منع عدد من الأزمات والكوارث في المُستقبل، وبالتالي الحد من النزوح الناتج عنها، وهو ما يعتبر عائقاً رئيسياً في وجه التنمية المُستدامة.

تعريف سياسات الهجرة المُدارة جيّداً

سوف يتطلب العمل نحو تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى فهم وتنفيذ أفضل للسياسات التي تُشجّع على تحسين حوكمة الهجرة. يجب أن يركّز الفهم المُشترك لما تعنيه «الحوكمة الجيدة للهجرة» وطريقة تقييم السياسات المرتبطة بحوكمة الهجرة على معايير دولية مُتفق عليها وخط الأساس المُتنامي للممارسات الجيدة القائمة على الأدلة، وفي الوقت ذاته أن يكونا مرنين وقابلين للتكيف بما فيه الكفاية لتوائم مختلف وقائع الهجرة والسياقات القطرية.

في محاولة لها لتقديم تعريف لما يُمثل الحوكمة الجيدة للهجرة قامت المنظمة الدولية للهجرة بتطوير إطار حوكمة الهجرة. لقد رُحّب مجلس المنظمة الدولية للهجرة بإنشاء إطار حوكمة الهجرة وقام باعتماده عبر القرار ١٣١٠ في تشرين الثاني، نوفمبر، ٢٠١٥، أول توضيح مُفصّل لسياسات الهجرة المُخطّط لها والمُدارة بشكل حسن - والأوحد حتى الآن.

الآن. وفقاً لهذا الإطار، تتجّه الدولة نحو ضمان قيام الهجرة بصورة إنسانية ومنظمة ومُفيدة للمهاجرين والمُجتمع عند:

- ← التزامها بالمعايير الدولية وصونها لحقوق المهاجرين؛
- ← قيامها بوضع السياسات باستخدام نهج قائم على الأدلة والحكومة بأكملها؛
- ← عملها مع الشركاء لمعالجة قضايا الهجرة والأخرى ذات الصلة؛
- ← وذلك عبر سعيها إلى:
- ← تعزيز الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الجيدة للمهاجرين والمُجتمع؛
- ← تناول أبعاد التنقّلات البشرية خلال الأزمات بفعالية؛
- ← ضمان أن تتمّ الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة وحافزة للكرامة.^٨

التحويلات المالية

المقصد «ج» من الهدف ١٠ خفض تكاليف مُعاملات التحويلات للمهاجرين إلى أقل من ٣ في المئة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكاليفها عن ٥ في المئة، بحلول عام ٢٠٣٠.



خفض تكاليف مُعاملات التحويلات المالية

إنّ تدفّقات التحويلات المالية العالمية كبيرة جداً - يُعتَقَد بأن نحو ٤٥٠ مليار دولار أمريكي من التحويلات المالية كانت قد تدفقت إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٧^٩ - وتقرّم من أنواع تمويل التنمية التقليدية، ويمكن أن تكون أكثر استقراراً. إن التحويلات المالية هي عمليات إرسال نقود مُتعددة الاتجاهات طوعية وخاصة يقوم بها المهاجرون، ومن شأنها أن تقدّم العديد من الفرص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية لكل من المرسلين والمستقبلين.

يُمكن لتكاليف مُعاملات التحويلات المالية أن تكون مُرتفعة، ممّا يُقلل من تأثير التحويلات ويُثقل الأعباء على المهاجرين ويثبط الميل إلى إرسال التحويلات عبر القنوات الرسمية. ويمكن لهذا أن يؤثر على المهاجرات تحديداً، حيث أنّهن غالباً ما يرسلن مبالغ مالية أقل من تلك التي يرسلها المهاجرون الرجال، وإن كان بصورة أكثر انتظاماً.^{١٠}

يرمي المقصد ١٠-ج إلى التقليل من هذه التكاليف عبر وضع حدّ لرسوم مُعاملات التحويل. وكثيراً ما ينطوي ذلك على زيادة المنافسة والشفافية في سوق الحوالات عبر أدوات مقارنة التكاليف وتنويع إمدادات مُقدمي الخدمات، وبالتالي مُساعدة المهاجرين في اتخاذ قرارات مُستنيرة.

الصّلة بالأهداف الأخرى

يُمكن لتحقيق المقصد ١٠-ج أن يؤثر بصورة إيجابية على مُستلمي التّحويلات الماليّة. يُمكن أن تُساعد التّحويلات الماليّة في زيادة دخل الأسر، وبالتالي فإنّ من شأن تسهيل خفض من تكاليف التّحويلات الماليّة المُساعدة في تحقيق مقاصد الحدّ من الفقر ضمن الهدف ١٠. كما يُمكن للتّحويلات الماليّة أن تؤدي إلى زيادة المُدخرات والاستثمارات الأسريّة، الأمر الذي يُساعد بدوره في تحقيق المقصد ١٠،٥ وغيره من المقاصد. ويُمكن للتّحويلات الماليّة أن تزيد من إنفاق الأسر على الرّعاية الصحيّة والتعليم، وقد ارتبطت التّحويلات الماليّة بنتائج إيجابية على أفراد الأسر في هذه المجالات، وبالتالي فإنّها تُساعد في تحقيق الهدفين ٣ و ٤. كما يُمكن لتحقيق المقصد ١٠-ج تشجيع التّحويلات الماليّة على المُساعدة في التّنمية على المُستويات المحليّة والإقليميّة والقطريّة، وذلك عبر مُبادرات تُشجّع على استثمارها في أنشطة مُعيّنة، كمبادرات التّنمية المُتخصّصة. بيدّ أنّه ينبغي عدم نسيان أنّ التّحويلات الماليّة هي عمليّات نقل أموالٍ خاصّة، للمُرسّلين والمتلقين حريّة اتّخاذ القرار بشأن استخدامها.

ينبغي تحقيق هذه الفرص وفي الآن ذاته اتّباع نهج قائم على الحقوق ومُراعاة منظور النوع الاجتماعيّ، وذلك بغية تحسين الظروف التي تُجنّى وترسل وتُستخدَم فيها هذه التّحويلات الماليّة من قِبَل المُهاجرات والمُهاجرين وعائلاتهم. وهذا يعني التّخفيف من مخاطر الاستغلال وسوء المُعاملة (بما في ذلك الإتجار بالبشر) وتعزيز مُمارسات التّوظيف الأخلاقيّة وتحسين توجيّهات ما قبل المُغادرة، من بين جملة من التّدابير، بغية الإفضاء إلى أوضاع جيّدة لكافة المُهاجرين العُمال.

يتوجّب على أية مُبادرة إنمائيّة مُرتبطة بالتّحويلات الماليّة أن تُدرك أهميّة زيادة الشّمول الماليّ لكافة المُهاجرين؛ ويعني ذلك تعزيز التّوعية الماليّة وتحسين إمكانيّة وصول كافّة مُرسلي ومُستقبلي التّحويلات الماليّة إلى خدمات ماليّة مُنظمة وموثوقة وفعّالة.

بيانات الهجرة



المقصد ١٧، ١٨ تعزيز تقديم دعم بناء القدرات للبلدان النّامية، بما في ذلك أقلّ البلدان نموّاً والدول الجزيريّة الصّغيرة النّامية، بغية تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومُناسبة التّوقيت وموثوقة تكون مُفصلة بحسب الدّخل والنوع الاجتماعيّ والسّن والانتماء العرقيّ والإثني ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصّلة في السياقات الوطنيّة، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

تحسين بيانات الهجرة عبر مواضيع الهجرة

هنالك فجوات كبيرة في كميّة بيانات الهجرة ودقّتها وحسن توقيتها وإمكانيّة مُقارنتها (مع الوقت وعبر البلدان) وإمكانيّة الحصول عليها. تُصعّب بيانات الهجرة التّعيسه والتي

يصعب الحصول عليها حالياً على صانعي القرار في كافة أنحاء العالم وضع سياسات هجرة ذكية وحساسة. كما يمكن أن تؤدي المعلومات مُنخفضة الجودة أو المُستتة أو المنشورة بصورة سيئة إلى تشويه النقاش العام بشأن الهجرة.

مثلاً، هناك نقص في البيانات المنهجية حول مساهمة المهاجرين في النمو الاقتصادي للبلدان المستقبلية عبر الصناعات. ومن شأن جمع البيانات ومشاركتها بانتظام في هذا الشأن أن يُحسن من الظروف السياسية لتتوير النقاش وسياسات الهجرة الحساسة. هناك نقص حاد في البيانات المنتظمة عالية الجودة حول مواضيع الهجرة، مما يُصعب وضع سياسات قائمة على الأدلة في هذه المجالات. مثلاً، من الصعب الحصول على البيانات الموثوقة خاصة حول المهاجرين غير المؤقتين أو غير النظاميين. وباعتبار أن هؤلاء يمثلون جزءاً كبيراً من كتلة المهاجرين في العديد من البلدان، يُبقي هذا الأمر على عدد كبير من المهاجرين غير مرئيين إحصائياً ويزيد من صعوبة إدارة الهجرة غير النظامية وتلبية احتياجات المهاجرين. ومن بين الأمثلة الأخرى حول الثغرات في البيانات تأثير سياسات الهجرة وحركات الهجرة إلى المناطق الريفية ومنها والهجرات العائدة وغيرها. هناك ضرورة للعمل نحو بيانات مُصنفة بحسب حالة الهجرة، حيث من شأن ذلك أن يُساعد في توفير معلومات حيال مواضيع كُستويات معيشة المهاجرين، بما في ذلك إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وكذلك لبيانات هجرة مُصنفة بحسب الجنس والجنس وغيرها من المتغيرات.

تخلق أهداف التنمية المُستدامة حاجة مُلحة إلى زيادة في كمية وجودة بيانات الهجرة. وهي الحال في كافة مجالات قضايا الهجرة، كحوكمة الهجرة وهجرة العمالة والإتجار بالبشر وغيرها العديد. يُشكل قياس مقاصد أهداف التنمية المُستدامة تحدياً، خاصة مع صعوبة تفعيل مؤشرات هذه المقاصد على مستوى العالم وليس لدى معظمها منهجيات راسخة^{١١}.

➡ زيادة تصنيف بيانات الهجرة بحسب حالة الهجرة ومتغيرات أخرى

يتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية لعملية تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة في التشجيع على زيادة التفصيل في بيانات الرصد، وذلك بغية توفير خدمات أكثر مواعمة لفئات ضعيفة معينة. ويشتمل ذلك على تصنيف البيانات بحسب حالة الهجرة وغيرها من المتغيرات. ويمثل ذلك فرصة للحصول على بيانات أفضل للأبعاد المُختلفة لأوضاع المهاجرين، مما يُتيح مجالاً أكبر لفهم ظروفهم المعيشية وكيفية تأثير الهجرة على الصحة والدخل والتعليم وغيرها من المجالات.



إن للاشمالية أهمية خاصة بالنسبة لمقاصد الفقر، وذلك نظراً لارتباطها بالعديد من النتائج الإنمائية الأخرى. يُمكن للمهاجرين المساهمة بشكل كبير في جهود التنمية في كل من بلدانهم الأم وبلدان المقصد، ولذلك ينبغي إدخال الهجرة في تخطيط المبادرات المرتبطة بمقاصد الفقر وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. كما أن هناك صلات بين الهجرة والنمو والحد من الفقر يتوجب ترسيخها.

➔ ينبغي أن يكون المهاجرون جزءاً من تنفيذ كافة المقاصد الخاصة بالفقر

يجب أن يضمن كل التنفيذ لمقاصد الفقر شمل وإدماج المهاجرين؛ هناك حاجة إلى نهج استباقي لمعالجة حقوق ومصالح مختلف مجموعات المهاجرين. يجب أن تُسجل كافة البيانات المتعلقة بالفقر وضع الهجرة باعتباره متغيراً منفصلاً قدر المستطاع. سيُحسن ذلك المعلومات المتعلقة بعلاقات المهاجرين بالفقر.

➔ ينبغي النظر إلى الهجرة باعتبارها آلية لتعزيز جهود النمو والحد من الفقر في مختلف البلدان

يُمكن للهجرة أن تكون أداة للحد من الفقر للمهاجرين وأسرهم. ويُمكن أن ترتبط الهجرة بالآثار الإيجابية على الأوضاع المالية الأسرية عبر تحسين المدخرات والأصول والاستثمارات والتأمين وإمكانية الحصول على الخدمات المالية، وذلك إما عبر التحويلات المالية أو الإيرادات الأعلى و/أو المتنوعة، وغيرها العديد من الآليات الأخرى. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تكون الهجرة استراتيجية للأسر لإدارة مخاطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة على التكيف والتعافي من التقلبات في الإنتاج الزراعي والدخل والعمالة. ترتبط الهجرة كذلك بالنتائج الإيجابية في مجالات تعليم وصحة المهاجرين أنفسهم، إضافة إلى أفراد أسرهم، ويُمكن أن تُساعد في زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد تُساعد هذه التأثيرات التي تُسببها الهجرة في إحراز تقدم نحو المقاصد ١، ١٢ و ١٣، ١٤ و ١٥، في إطار الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. يتطلب تعزيز هذه التأثيرات وتمكين كافة المهاجرين من أن يكونوا عناصراً تنموية أن تُركّز الجهود على تعزيز الهجرة الآمنة وخفض تكاليفها. كما ينبغي النظر إلى إدماج المهاجرين باعتباره تمكيناً لمساهماتهم الإنمائية؛ يُمكن وضع أطر سياساتية لتحسين العمالة والمهارات والخبرات والتحويلات المالية، وغيرها من ديناميات الهجرة، إلى أقصى حد لتسخيرها تنموياً (المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، ٢٠١٦ ب). وبالتالي، ينبغي النظر إلى إدماج المهاجرين - عبر تعزيز أوضاعهم الحسنة وحماية حقوق الإنسان لكافتهم - باعتباره أداة لدعم الإمكانات الإنمائية لكافة المهاجرين.

يُمكن للهجرة أن تكون أداة بالغة في الأهمية في آلية النمو والحد من الفقر. مثلاً، يُرسل المهاجرون تحويلات سنوية بقيمة ٤٤١ مليار دولار أمريكي إلى البلدان النامية (البنك الدولي،

الصّلة بالأهداف الأخرى

من شأن تحسين الحماية الاجتماعية للمهاجرين أن يسهم في الهدف ١ بشأن الهجرة والهدف ١٠ بشأن عدم المساواة. يسهم العمال المهاجرون في نظم الضمان الاجتماعي، حيث يولدون موارد حكومية لتوفير برامج الحماية الاجتماعية من خلال الضرائب. ترتبط الحماية الاجتماعية كذلك بالتنمية الاقتصادية؛ تُعتبر بمثابة استثمار حيث أنه من شأنها زيادة إنتاجية العمال (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣).

الصحة

على الرغم من عدم وجود أهداف متعلقة بالصحة ترتبط بصورة واضحة بمقاصد الهجرة، إلا أنه يتم الاعتراف بالهجرة بشكل متزايد باعتبارها محددا اجتماعيا للصحة ومن شأنها أن تؤثر على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من أن الهجرة لا تسبب المرض، بيد أن المهاجرين يواجهون حالات ضعف صحية متفاوتة في بعض السياقات. إن معالجة مسألة صحة المهاجرين شرط مسبق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الصحة الجيدة للمهاجرين شرط أساسي ليقوموا بالعمل والإنتاج والمساهمة في المجتمع.



يسعى الهدف ٣ إلى «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار» ويتناول طيفاً من الموضوعات الصحية. يواجه المهاجرون مخاطر صحية مختلفة في شتى مراحل دورة الهجرة ووفقاً للخصائص الفردية. فقد يكونون في بعض السياقات أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير المعدية ومشكلات الصحة العقلية وغالباً ما تكون إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية ضئيلة (باراغون وآخرون، ٢٠١٧). وبالتالي، لضمان اشتمالية التقدم المحرز نحو تحقيق هذه المقاصد ينبغي تناول الاحتياجات الصحية الخاصة للمهاجرين بصورة استباقية وفي إطار كافة المقاصد الصحية.

➔ ينبغي أن تشمل التغطية الصحية الشاملة وكافة مقاصد الصحة المهاجرين

يدعو المقصد ٨،٢ إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة. من المهم أن تشمل خطط التغطية الصحية المهاجرين، ضامنة استمرارية الخدمات عالية الجودة والحماية الاجتماعية في كافة مراحل دورة الهجرة. يواجه العديد من المهاجرين، وتحديدًا من يهاجرون بصورة غير نظامية والأشخاص النازحون، الكثير من القيود القانونية والسياساتية والمالية على خدمات الرعاية الصحية، وغالباً ما يواجهون مواطن ضعف خاصة في الصحة. حتى عندما يمكنهم الوصول رسمياً للخدمات الصحية، فإنهم يواجهون صعوبات في استخدام هذه الخدمات نتيجة للحواجز الثقافية واللغوية والبنوية ومشكلات وصمة العار. من المهم تطوير آليات لجمع ومراقبة البيانات لفهم احتياجات المهاجرين الصحية ورصد المتغيرات المتعلقة بصحة المهاجرين (هاغن زانكر وآخرون، ٢٠١٧). سيساهم تحقيق ذلك في تحقيق غيرها من مقاصد الصحة الأخرى للمهاجرين (تالوك وآخرون، ٢٠١٧).

➔ ينبغي تحسين توزيع القوى العاملة الصحية على الصعيد العالمي في إطار أهداف التنمية المستدامة.

يدعو المقصد ٣.ج إلى إدارة أفضل لتنمية الموارد البشرية وتوزيعها في القطاع الصحي. ويرتبط هذا المقصد بالهجرة حيث تؤثر هجرة العاملين في مجال الصحة على النظم الصحية في مختلف البلدان. وبالتالي، يُوجب هذا المقصد تنفيذ سياسات مهارات مُصممة تصميمًا جيدًا، بما في ذلك قواعد التوظيف الأخلاقي، كمبادئ التوظيف الأخلاقي التي تتبعها منظمة الصحة العالمية في تعيين الموظفين الطبيين. كما يُمكن أن يتضمن شراكات المهارات مع المهاجرين العائدين أو مجتمعات الغربة لتعزيز النظم الصحية في بلدان المنشأ عبر تعليم العاملين في المجال الصحي. يُمكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يُساعد على تحسين توزيع القوى العاملة الصحية على الصعيد العالمي وتخفيف مشكلة النقص في العاملين الصحيين.

➔ إن فهم الهجرة أمر ذو أهمية حاسمة في تعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية وإعداد سياسات صحية شاملة وتعزيز إمكانية الحصول على خدمات صحية تراعي وضع المهاجرين.

يدعو المقصد ٣.د إلى «تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية». ويستدعي ذلك تعزيز القدرة على التأهب لحالات الطوارئ الصحية وإدارتها لدى كافة البلدان، المرتبطة باللوائح الصحية الدولية. يفرض حجم وسرعة وسهولة السفر اليوم تحديات جديدة للسيطرة على الأمراض العابرة للحدود، ومن المهم جدًا فهم الهجرة والتنقل لمنع تفشي الأمراض والكشف عنها والاستجابة لها بصورة أفضل. إن التعاون متعدد القطاعات لتعزيز القدرات الأساسية، على المستويين القطري والإقليمي، ذو أهمية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية، وفقًا للنقاش المُجرى في إطار المنظمة الدولية للهجرة لإدارة الصحة والحدود والتنقل^{١٣}.

➔ ستتحسن صحة المهاجرين عبر إحراز التقدم في العديد من المقاصد الأخرى

تركز المقاصد ٣.١ و ٣.٢ و ٣.٧ و ٥.٦ على الصحة الجنسية والإنجابية. إن النساء والفتيات المهاجرات، وخاصة اللواتي تمّ الإتجار بهنّ أو ذوات الأوضاع غير النظامية واللواتي كنّ ضحايا للإساءات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، غالبًا ما تفتقرن إلى الرعاية الصحية والتعليم والمعلومات المناسبة. وغالبًا ما تعاني من نتائج سلبية، كالحمل غير المرغوب به والعدوى المنقولة جنسيًا وارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى بعض مشكلات الصحة العقلية. يركز المقصد ٣.٣ على الأمراض السارية. قد يكون المهاجرون في بعض السياقات عرضة لأمراض معدية، كمرض السل وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسبة والملاريا وغيرها، نتيجة لعوامل كالنظافة العامة والتغذية والظروف المعيشية والحصول على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، إضافة إلى زيادة حالات الضعف والتعرض لعوامل الخطر. كما قد تؤدي التنقلات إلى نقص في

استمرارية العناية، حيث غالباً ما لا تتمكّن المجموعات السكانية المتنقلة من إكمال النظم العلاجية الموصوفة أو تقديم سجلات طبية موثوق بها أو الحصول على رعاية روتينية أو وقائية^{١٤}.

يُركّز المقصد ٣٫٤ على الأمراض غير المعدية والصحة العقلية. قد يُغادر المهاجرون البلدان بصحة جيدة، بيد أن من يُسافرون إلى بلدان مُرتفعة الدخل قد تزيد مخاطر تعرّضهم لمُختلف الأمراض غير المعدية، كمرض السكري وداء الشريان التاجي، خلال تكيفهم لأساليب حياتهم. وبالنسبة لمُهاجرين آخرين، قد يؤثّر النزوح أو التعرّض للتجارة أو الظروف الموجهة في العبور أو إعادة التّوطين أو العيش لفترات طويلة في حالات من عدم اليقين حول مصائرهم بصورة سلبية على صحتهم العقلية وأوضاعهم الحسنة (غوليلمو شينينا، مُهياً لم يُنشر بعد).

يُركّز المقصد ٣٫٥ على اللقاحات والأدوية الأساسية. ينبغي أن تشمل كافة اللقاحات المُقدمة عبر البرامج الوطنية المُهاجرين والأشخاص النازحين داخلياً والمُجمّعات المُضيقة، باعتبارها مجموعات مخصوصة، لضمان مناعة الجماعة. إن ضمان تمكين المُهاجرين من الحصول على الأدوية الأساسية أمر هام لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وضمان رعاية مُستمرة في كافة مراحل دورة الهجرة.

الصّلة بالأهداف الأخرى

يُواجه العديد من العمّال المُهاجرين ظروف عمل غير آمنة تؤثر سلباً على صحتهم وتعرّضهم لخطر مُختلف أنواع الإساءات. يُركّز المقصدان ٨٫٧ و ٨٫٨ على تشجيع بيئات عمل لائقة وآمنة ومأمونة من شأنها الحد من المخاطر المهنية وحماية حقوق العال وضمان إمكانية الحصول المُنصف على الحماية الاجتماعية في مُختلف الصناعات.

سيؤدّي تعزيز المقصد ١٠ ج إلى تحسين صّحة العائلات المتأثرة بالهجرة. تميل الأسر التي تتلقّى تحويلات مالية لإظهار إمكانية للحصول على رعاية ونتائج صحية أفضل، مُقارنة بالأسر التي لا تتلقّى أية تحويلات مالية^{١٥}. ينبغي تخفيض الإنفاق من الجيب على الشؤون الصحية والعمل على تنفيذ خطط الحماية الاجتماعية لضمان إمكانية حصول الأسر على الرعاية الصحية على المدى البعيد. ومن شأن التحويلات المالية الإسهام في الإنفاق الحكومي على الصّحة؛ حيث أن التحويلات المالية تُشكّل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فهي تزيد الموارد المتاحة للإنفاق العام من خلال الضرائب.

سيؤثّر تحسين الظروف التي تحدث في ظلها الهجرة بصورة إيجابية على صّحة المُهاجرين. وبالتالي فإن تعزيز الهجرة المنتظمة والأمنة والنظامية والمسؤولة في إطار المقصد ١٠٫٧ سيُحسّن صّحة المُهاجرين.

ومن شأن الحماية الاجتماعية مُتوسّعة الشمولية في إطار المقصدين ١٫٣ و ١٫٥ تحسين إمكانية حصول المُهاجرين على الرعاية الصحية وتوفيرها لهم.

ويمكّن لتحسين إدارة الهجرة الحضرية، عبر عدّة مقاصد في إطار الهدف ١١، أن يُساعد بشكل كبير في تحسين صّحة المُهاجرين إلى المناطق الحضرية والتخفيف من المخاطر الصحية على المدى الطويل.

إنّ تحسين صّحة المُهاجرين آثار إيجابية مُتعاكبة. فهو يرتبط بشكل غير مُباشر بتحقيق مقاصد أخرى. مثلاً، عبر خفض من تكاليف الرعاية على المدى الطويل وتيسير الاندماج والمُساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يدعو الهدف ٤ إلى «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع». يعيش قرابة طفل من كل ٧٠ طفلاً في العالم في بلد مختلف عن بلد ولادته، وقد تكون إمكانية حصولهم على التعليم الجيدة محدودة (نيكولاي وآخرون، ٢٠١٧). ينبغي أن يُشجّع مبدأ «عدم ترك أحد في الخلف» في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أن يتم شمل الأطفال المهاجرين بشكل استباقي في إطار العديد من مقاصد التعليم، وأن يوفر فرصاً لتوسيع وتحسين إمكانية حصولهم على التعليم وجودته.

➔ ينبغي أن تشمل مقاصد التعليم الأطفال المهاجرين

نظراً للأعداد الكبيرة للأطفال المهاجرين حول العالم فإن شملهم في خطط التعليم وتوفيره لهم أمر بالغ الأهمية لتحقيق المقاصد. يدعو المقصد ٤،٥ إلى «...ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك...الأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة...». ويشمل ذلك الأطفال المهاجرين والنازحين. قد يواجه الطلاب المهاجرون صعوبة في الحصول على التعليم وقد يُحرمون من التعليم بسبب الحواجز اللغوية أو الاجتماعية الاقتصادية، وغالباً ما يُحققون نتائج تعليمية أضعف.

➔ يمكن لأهداف التنمية المستدامة المساعدة في إدارة العرض والطلب العالمي للأيدي العاملة المهاجرة عبر تحسين مواءمة المهارات

يدعو المقصد ٤،٤ إلى «الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة...». في حين يدعو المقصد ٤،٣ إلى ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي. من شأن إدماج المهاجرين المساعدة في معالجة العلاقة بين هجرة العمالة والتعليم وتعزيز الروابط بين عرض المهارات والطلب عليها.

➔ يمكن أن يتحسن تعليم المهاجرين من خلال التقدم المحرز في الأهداف الأخرى، بما في ذلك انخفاض تكاليف التحويلات المالية وإتاحة الهجرة الآمنة والمنظمة.

يمكن أن يساعد تلقي التحويلات المالية الأسر في تحسين فرص حصول أطفالها على التعليم وكذلك فإتن تحقيق الهدف ١٠ ج يمكن أن يساعد في تحسين تعليم الأطفال المتضررين من الهجرة. ومن شأن تحسين الظروف التي تحدث في ظلها الهجرة التأثير بصورة إيجابية على تعليم المهاجرين. وبالتالي فإن تعزيز الهجرة المنظمة والأمنة والنظامية والمسؤولة في إطار المقصد ١٠،٧ يمكن له أن يساعد كذلك في تحسين تعليم المهاجرين.

الصّلة بالأهداف الأخرى

إنّ تعليم المهاجرين هو أيضًا استثمارٌ وأولويّة استراتيجية طويلة الأمد (نيكولاي وآخرون، ٢٠١٧). إنّ شمل الأطفال المهاجرين في مقاصد التعليم هو مُفتاح غير مباشر لتحقيق طيف من الأهداف الأخرى. يُساهم التّعليم الجيّد في تحسين سبل المعيشة والنتائج الصحيّة والحدّ من انتشار الفقر وفي ارتفاع الدّخل والحدّ من التّفاوتات بين الجنسين وزيادة الانخراط السّياسي للأفراد. ويُمكن لذلك أن يُساعد أيضًا في تعزيز اندماج الأطفال المهاجرين في المُجتمعات المُضيفة. ويُمكن للتّعليم الشّامل أن يُساعد في حماية الأطفال من الممارسات الضّارة المُرتبطة بالهجرة، كالإتجار بالبشر.

النوع الاجتماعي



يرمي الهدف ٥ إلى تحقيق المُساواة بين الجنسين وتمكين النّساء والفتيات. تُهاجر المزيد من النّساء بشكل مُستقلّ مُقارنة بالسّابق؛ ظاهرة يُطلق عليها أحياناً «تأنيث الهجرة». وفي الوقت ذاته، تُواجه النّساء المهاجرات عدداً من حالات الضّعف نتيجة للأشكال المُتعدّدة والمُتقاطعة للتمييز في مُجتمعات المنشأ والعبور والمقصد.

مثلاً، تُشكّل النّساء والفتيات نحو ٧١٪ من إجمالي ضحايا الإتجار الذين كُشف عنهم عالمياً، وتُمثّل النّساء نحو ٩٦ بالمئة من إجمالي ضحايا الإتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي^{١٦}. كما قد تُواجه النّساء والفتيات المهاجرات حواجز تمييزيّة أو مُتعلّقة بالنوع الاجتماعيّ تعيق تنقّلهنّ، مما قد يؤدي إلى زيادة في قنوات الهجرة غير النظاميّة، رافعة بذلك خطر الاستغلال والعنف الجنسيّ والقائم على النوع الاجتماعيّ. وغالباً ما تُغفل حوكمة الهجرة حالات الضّعف المُختلفة هذه؛ وبالتالي، من المُهمّ معالجة الاحتياجات المُختلفة للمهاجرين والمهاجرات، النّساء والرّجال والفتيات والفتيان، في برامج وسياسات الهجرة المُستقبليّة. ويتطلب ذلك التّقييم المُسهب لأوجه عدم المُساواة بين الجنسين وحالات الضّعف المُرتبطة بالهجرة.

ومن ناحية أخرى، إنّ النّظر إلى مجموعة مُعيّنة من المهاجرين، كالنّساء والفتيات، باعتبارها «ضعيفة» فقط قد يُقلّل من شأن الوكالة الفرديّة لأفراد المجموعة وأن يطمح على التّأثيرات التّمكنيّة التي قد تُحدثها الهجرة. وبالتالي، من المُهمّ تشجيع الفرص الإيجابيّة التي تُتيحها الهجرة للنّساء والفتيات - كالتّعليم والاستقلال الاقتصاديّ - لدعم تمكينهنّ الذاتيّ. يجب أن تسعى النشاطات المعنيّة بالنوع الاجتماعيّ والهجرة، في سياق تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة، إلى مُوازنة كيفيّة مُساهمة الهجرة في قدرات كافّة الأشخاص، بصرف النّظر عن جنسهم، وكيف يُمكن أن تُعرّضهم كذلك لمخاطر جديدة أو مُتزايدة^{١٧}.

➔ تؤكد أهداف التنمية المستدامة بوضوح على حماية العمال المنزليين المهاجرين

المقصد ٥،٤ يدعو المقصد ٥،٤ إلى «الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبُنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني». تُشكّل النساء والمُراهقات^{١٨} الغالبية العظمى من العمال المنزليين المهاجرين. وغالباً ما تعمل النساء المهاجرات ذوات المهارات المنخفضة في قطاعات عمل أقل تنظيماً وأقل وضوحاً من تلك التي يعمل فيها نظراًؤهم الذكور، ممّا يُعرضهم لمخاطر الوقوع ضحية للاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان والعمال، وعرضة أكثر لخطر التعرّض للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. يُمكن لمعالجة هذا المقصد أن تُعزّز من الأوضاع الحسنة للعمال المنزليين المهاجرين وكرامتهم وأوضاعهم الرسمية.

➔ يُمكن لأهداف التنمية المستدامة المُساعدة في مُعالجة مواطن ضعف الهجرة المُتعلّقة بالنوع الاجتماعي.

➔ يُمكن لأهداف التنمية المستدامة مُساعدة النساء على تسخير الهجرة لتمكين أنفسهن. يُساعد المقصد ٥،٢ في مُعالجة ضعف النساء والفتيات المهاجرات في مُواجهة الاستغلال والاعتداءات والاتجار بالبشر. غالباً ما تكون النساء والفتيات المهاجرات عرضة للعنف والاعتداءات الجسدية والجنسية والنفسية على امتداد مسارات الهجرة وفي وجهاتهن.

يُمكن للهجرة أن تكون مصدراً لتمكين المرأة؛ يُمكن أن تُوفّر إمكانية الحصول على التعليم والوظائف، ممّا يسمح للنساء بجني دخل أعلى والتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية وأوضاع ومشاركة اقتصادية واجتماعية مُعزّزة (أونيل وآخرون، ٢٠١٦). من شأن حماية وتعزيز حقوق المهاجرات، ومن بينها حقوق العمل، عموماً، أن تُعزّز قدرتهن في أن يُصبحن عناصراً إيجابية. من المهمّ مُعالجة القيود المُتعلّقة بالنوع الاجتماعي التي تحول دون تحقيق النساء لإمكاناتهن الإنتاجية الكاملة. ينبغي تعزيز القدرة على تمكين النساء المهاجرات عبر تشجيع الهجرة الآمنة للمرأة وتحديد الاحتياجات الخاصة للنساء المهاجرات واعتماد نهج مُراعٍ للنوع الاجتماعي نحو المقصد ١٠،٧، إضافة إلى مُعالجة أهداف مُختلفة أخرى، ومنها تلك المُتعلّقة بالعمل اللائق. كما سيُساعد ذلك من إحراز تقدّم نحو تحقيق المقصد ٥. ج المُتعلق بتمكين النساء والمقصد ٨.٥. فيما يتعلق بزيادة إمكانية حصول النساء على الخدمات المالية، وغيرها.

➔ سيُعالج إحراز التقدّم في المقاصد الأخرى دوافع الهجرة السلبية أو التمييزية المُحتَملة للنساء

المقصد ٥،٣ يُمكن لمُعالجة مُشكلة عدم المُساواة بين الجنسين بموجب المقصد ٥،٣ واتباع نهج يُراعي منظور النوع الاجتماعي مع المقاصد الأخرى أن تُساعد في التخفيف من بعض دوافع الهجرة المُحددة القائمة على النوع الاجتماعي. إن من شأن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الممارسات التمييزية، كالزواج المُبكر أو القسري أو العنف الأسري أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إضافة إلى غيرها من التحديات الاجتماعية الاقتصادية القائمة على النوع الاجتماعي، كالتمييز أو ارتفاع مُعدلات البطالة، أن تُؤدّي إلى هجرة النساء والفتيات.

يُشكّل الأطفال نسبة كبيرة من المهاجرين والأجانب. هناك نحو ٥٠ مليون طفل مهاجر (بمن فيهم المهاجرون داخلياً)، ونصف لاجئي العالم أطفال (مُنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٦). إنَّ واحداً من بين كلِّ ثمانية مهاجرين طفل.

يواجه الأطفال المهاجرون كمّاً كبيراً من المخاطر في الهجرة؛ غالباً ما يعيشون حالات ضعف ويواجهون الكثير من التّحديات على امتداد مسارات الهجرة ولدى وصولهم إلى مُجتمعات العبور والمُجتمعات المُضيفة^{١٩}، حيث قد يواجهون العديد من العوائق التي تحول دون حصولهم على حماية الدولة أو مُواجهة خطر التعرّض للاحتجاز، ولاسيّما إن كانوا غير نظاميين. إنّ الأطفال الصّغار والمولودين على طُرق الهجرة هم خاصّة ضعفاء، وكذلك هو الحال بالنسبة للأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين يُمكن أن يتعرّضوا للممارسات الاستغلالية أو الاتجار بالبشر. وإضافة لما سبق، قد يواجه أطفال المهاجرين غير النظاميين مشكلة انعدام الجنسية إن لم يسمح تشريع البلد بمنح جنسيّة الأم إلى الطفل.



ينبغي أن تشمل مقاصد فقر وتعليم الأطفال على الأطفال المهاجرين

يدعو المقصد ١,٢ إلى التّقليل من عدد الأطفال الذين يعيشون في الفقر. ينبغي على الجهود المبذولة للحد من الفقر أن تشمل الأطفال المهاجرين بغية تحقيق مساعي فعالية.

لتحقيق المقاصد ٤.٤ و ٤.٥، تحقيقاً كاملاً، ينبغي على الحكومات تسهيل وإدارة تعليم الأطفال المهاجرين. تدعو أهداف التنمية المُستدامة إلى تحسين جودة التّعليم وإمكانية الحصول عليه والتّدريب المهني لكافة الأطفال.

الصّلة بالأهداف الأخرى

يُمكن للأهداف والمقاصد الأخرى أن تُساعد في تحسين حماية الأطفال المهاجرين وسلامتهم. الهدف ٨,٧ بشأن العمل القسري والاتجار بالبشر يمكن أن يتناول عمالة الأطفال والاتجار بهم. ويمكن أن تتناول الأهداف المتعلقة بالنوع الجنسي قضايا التمييز والعنف ضد الفتيات (٥,١ و ٥,٢)، فيُمكن للمقاصد المعنية بحقوق الإنسان والعدالة للجميع (المقصد ١٦,٣) أن تُعالج ما يواجهه الأطفال المهاجرين من الاعتداءات والاحتجاز والحرمان من الخدمات الأساسية، في حين يُمكن للمقاصد الخاصّة بالصّحة (في الهدف ٣) دعم إمكانية الحصول على خدمات الرّعاية الصحيّة عالية الجودة للأطفال المهاجرين، وينبغي لتشجيع الهجرة الآمنة والمُنظمة، في إطار المقصد ١٠,٧، أن يشمل حقوق ومصالح الأطفال المهاجرين.

لقد أصبحت الهجرة ظاهرة حضرية أكثر فأكثر، حيث ينتقل المهاجرون الداخليون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومن المرجح انتقال العمال المهاجرين الدوليين إلى المدن ويزداد تركّز الأشخاص النازحين داخلياً في المدن كذلك (لوتشي وآخرون، ٢٠١٦). وتشمل الدوافع الرئيسية للهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية الفقر والضعف وانعدام الأمن الغذائي وشحة فرص العمل والأنشطة المولدة للدخل وتصور فرص عمل أفضل والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية في المدن. وتشمل بعض الدوافع غير الاقتصادية الصراع وعدم الاستقرار السياسي واستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية وآثار تغير المناخ، التي يحدث العديد منها في آن واحد.

مثلاً، يُعتقد بأن ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من اللاجئين و٨٠٪ من الأشخاص النازحين داخلياً يعيشون في مناطق حضرية (المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، ٢٠١٦)، ويهاجر يومياً نحو ١٢٠ ألف شخص إلى المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧). ونتيجة لذلك، تقع المدن في مقدمة الأماكن التي تواجه ديناميات مهاجرين مختلفة. فمثلاً، يمكن للمدن أن تلعب دوراً بالغ الأهمية في اندماج المهاجرين، وفي حين تشكل مراكز للفرص للمهاجرين، من شأنها أيضاً أن تصوغ بصورة راسخة مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة وأن تتحلّى بالقدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المساهمات.

غالباً ما تُدير السلطات المحلية التعليم والرعاية الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية للمهاجرين، كما تُدير أحياناً عمليات التوثيق و/أو تحديد الهوية القانونية. وقد يكون المهاجرون^{٢٠} من الفئات ذات الضعف الخاص داخل المدن. مثلاً، يميلون إلى أن يكونوا مُمثلين على نحو غير متكافئ بين فقراء المناطق الحضرية في العشوائيات، حيث كثيراً ما يُجبر الواصلون الجدد في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى الإقامة في تلك المناطق. يمكن للمهاجرين المقيمين في المدن نتيجة للزواج أن يقضوا سنوات عديدة في أوضاع ممتدة بصورة متزايدة^{٢١}. كما قد تواجه المهاجرين العديد من الحواجز اللغوية والقانونية والاجتماعية والإدارية التي تحول دون حصولهم على الحماية الاجتماعية وضعف المعرفة بالسياقات البيئية والاجتماعية المحلية و/أو أشكال متعددة ومُتقاطعة من التمييز. تحدّ هذه العوامل من قدرة المهاجرين على تحصيل الموارد والفرص في المدن، كالإسكان والتوظيف والخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية، وتحدّ كذلك من قدرتهم على تلقي الدعم من منظومات وشبكات رسمية وغير رسمية. وبالتالي، فإن الافتقار إلى الإدارة الفعالة للهجرة إلى المناطق الحضرية يُعرض المهاجرين إلى مخاطر وحالات ضعف متزايدة وينبغي على السلطات المحلية اتخاذ المزيد من الحذر للاستجابة لاحتياجات المهاجرين في مدنها على نحو استباقي.

يدعو الهدف ١١ إلى «جعل المدن وبرنام البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»، ويركّز على التلبية الشاملة للاحتياجات الخاصة لسكان المناطق الحضرية. وينبغي أن يشمل ذلك تناول المخاطر التي تواجه المهاجرين في المناطق الحضرية (المُنْتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٧).

➔ إنَّ العمل نحو بناء مُدنٍ شاملة، عبر توسيع نطاق السَّكن ميسور التَّكلفة مثلاً، سيُفيد المهاجرين؛ ينبغي أخذُ احتياَّاتهم بالحسبان في تنفيذ المقاصد ذات صلة

يدعو المقصد ١١،١ إلى «ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة...» ممَّا ينبغي أن يؤثر بالتَّالي على كافَّة المهاجرين عبر المدن. إن توفير السَّكن ميسور التكلفة، عبر توفير السَّكن العام أو تقديم الدَّعم للدَّخل المُنخفض مثلاً، من شأنه المُساعدة في التَّقليص من الحاجة إلى العشوائيات أو الأحياء الفقيرة أو إلى استيطان الأُمكنة غير المسكونة. كما ينبغي أن يشمل المقصد تخطيطاً استباقياً وليس ارتكاسياً للمناطق السَّكنية لاستيعاب النُمُو الحضري، الناجم عن وصول المهاجرين إلى المناطق الحضرية على سبيل المثال لا الحصر.

➔ تعزيز التَّخطيط الحضري التشاركي ليشمل المهاجرين

يُشجِّع المقصد ١١،٢ على اتِّباع نهج تشاركيٍّ وشامل لتخطيط وإدارة المُدن، ويدعو إلى «تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المُستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام...». يتوجَّب على حوكمة المناطق الحضرية تشجيع مُشاركة المهاجرين في عمليات التَّخطيط والإدارة، وبالتالي، المُساعدة في إدخالهم ضمن التَّخطيط الاقتصادي والمكاني وفي تقديم الخدمات.

➔ ينبغي شمل المهاجرين في كافَّة المقاصد المُتعلِّقة بالحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية وإدارة مخاطر الكوارث

يُشجِّع المقصدان ١١.ب و ١١.ج أن تعتمد المُدن والمُستوطنات البشرية سياسات بشأن القدرة على التَّعافي ومُواجهة الكوارث وإدارة المخاطر الشاملة بها يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ويُعتبَر هذا الأمر جوهرياً للمضي قدماً، حيث أن احتمالية التَّعرُّض للزُّلزال اليوم نتيجة لكارثة يزيد بنحو ٦٠٪ عما كان عليه منذ أربعة عقود^{٢٢}. وغالباً ما يكون المهاجرون أكثر ضعفاً من غيرهم في مُواجهة الكوارث في المناطق الحضرية. نظراً إلى أن العشوائيات المُتواجدة في مُحيط المناطق الحضرية، في البلدان الأقل نمواً، غالباً ما تكون مُعرَّضة للمخاطر وسيئة التَّخطيط، فإنها من الغالب أن تكون من أوائل الأماكن المُتضررة نتيجة للكوارث وأكثرها تضرراً. وإضافة إلى ذلك، يجعل الافتقار النسبي إلى السَّكن المُلائم والتَّوظيف والخدمات المهاجرين أقل قدرة على التَّكيف والتَّعامل مع الكوارث لدى حدوثها. ونظراً إلى أن المهاجرين إلى المناطق الحضرية غالباً ما يكونون أكثر ضعفاً في مُواجهة المخاطر، ينبغي تضمينهم في مقاصد إدارة مخاطر الكوارث. أضف إلى ذلك، سيكون هناك في المُستقبل أعدادٌ مُتزايدة من الأشخاص «المُحاصرين» غير القادرين أو غير الرَّاغبين في الانتقال بعيداً عن المناطق الخطرة، التي ترتفع فيها بشدَّة حالات الضعف حيال التَّغير البيئي (فورسايث، ٢٠١١).

الصِّلة بالأهداف الأخرى

ينبغي إدخال الهجرة في إدارة الأراضي والتَّخطيط الحضري وتخطيط الموارد الطبيعيَّة في إطار عدد من المقاصد، كالمقصد ١٢،٢. ويتوجَّب أن يكون هذا التَّخطيط مُنسقاً قدر الإمكان، حيث تترابط هذه المجالات. مثلاً، يُمكن لتزايد طلب المهاجرين على السَّلع والخدمات أن يُلقي المزيد من الضَّغط على البنية التَّحتية ويزيد استهلاك الطاقة، وبالتالي، يتعيَّن على السَّياسات وضع احتياجات وتأثير المهاجرين بالحسبان. وسيتعيَّن كذلك على خطط التنمية مُنخفضة

الركبون تضمين الإسقاطات السكانية التي تشمل المهاجرين، بغية ضمان إمكانية تحقيق المقاصد المعنية بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

المناخ



يأتي جدول أعمال عام ٢٠٣٠ على ذكر تغيير المناخ في كافة مقاصده، مُعترفاً بأن التأثيرات السلبية لتغير المناخ وغيرها من الضغوطات البيئية، كالتدهور البيئي، تمثل تهديداً حقيقياً للتنمية. كما أنه يؤكد على الأطر الدولية الهامة التي وضعت في السنوات الأخيرة، كإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تشابك الهجرة والتدهور البيئي وتغير المناخ بعمق (ويلكينسون وآخرون، ٢٠١٦؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧ش؛ إفا ماخ، ٢٠١٧). مثلاً، يضطر إلى النزوح بسبب الكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس ضعف عدد النازحين نتيجة للصراعات وأعمال العنف، وهو عدد من المُرْتَقَب تضخمه مع تزايد حدة المخاطر المناخية (مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠١٦؛ فورسايت، ٢٠١١). أضف إلى ذلك، تحدث هذه الديناميات على خلفية النمو السكاني والتحضّر السريع في العديد من البلدان، حيث تتزايد الهجرة والتحضّر بسرعة كبيرة، حتى قبل أخذ تغير المناخ بعين الاعتبار. ينبغي الاعتراف بالهجرة باعتبارها مُكوِّناً أساسياً في السياسات والممارسات المعنية بتغير المناخ. وتشمل الأولويات في هذا الشأن التقليل من الهجرة القسرية الناجمة عن التغير المناخي والبيئي عبر التكيف المحلي حيثما أمكن ذلك، كما تشمل تيسير الهجرة الآمنة كاستراتيجية تكييفية عند الضرورة وشمل المهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة الأخرى في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. عادة ما تواجه المهاجرين مخاطر أكثر شدة في الكوارث، فهم غالباً ما يعيشون في أراضي هامشية وغير مُخدومة مُعرّضة بصورة خاصة للمخاطر الطبيعية، كالانهيارات الأرضية والفيضانات. وقد تؤدي أزمات كهذه إلى انتهاك حقوقهم، كالحصول على الرعاية الصحية والغذاء والتعليم.

من الضروري أن تؤخذ النساء المهاجرات والرجال والأطفال المهاجرون واحتياجاتهم وحالات ضعفهم الخاصة بعين الاعتبار في برامج الوقاية والاستعداد والتعافي في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن عدم إشارة المقاصد المرتبطة بتغير المناخ بشكل مباشر إلى النزوح أو الهجرة، من شأن النظر في الهجرة أن يُقدم فرصة لربط الجهود المحلية والقطرية والعالمية في مجال مكافحة تغير المناخ والمساعدة في منع حدوث النزوح. ويُعتبر ذلك ضرورياً باعتبار أن معالجة قضية النزوح هي بحد ذاتها وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة، وإن لم تأخذ الخطط الروابط بين تغير المناخ والهجرة بعين الاعتبار فإنها من المرجح أن تكون أكثر تكلفة وأقل فعالية على المدى البعيد.

➔ ينبغي شمل المهاجرين في كافة المقاصد المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك في نظم الإنذار المبكر

يدعو المقصد ١٥ إلى «بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية...» في حين يدعو المقصد ١٣،١ إلى «تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان». ينبغي الاعتراف بالهجرة باعتبارها استراتيجية مُمكنة للتكيف مع تغيّر المناخ وتديراً من تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث. قد يُهاجر الأفراد أو الأسر المعيشية لتقليل المخاطر الناجمة عن الضغوطات البيئية وتهديدات سبل العيش (أدجر وآخرون، ٢٠١٤؛ سوزانا ملدا، ٢٠١٧). قد لا يتمكن البعض من العودة في بعض الدّول الجزرية الصغيرة النامية وعلى امتداد السّواحل وغيرها من المنظومات البيئية مُتزايدة الهامشية (ويلكينسن وآخرون، ٢٠١٦). من شأن بناء المزيد من القدرة على التعافي والصمود في وجه تغيّر المناخ أن يُمكن الأسر المعيشية من إدارة المخاطر البيئية بصورة أفضل، وبالتالي، فإنّه يُساعد في إدارة مُستوى ووتيرة الهجرة.

➤ ينبغي الاعتراف بالهجرة باعتبارها استراتيجية مُمكنة للتكيف مع تغيّر المناخ وطريقة لبناء القدرة على التعافي

يدعو المقصد ١١،٥ إلى الحدّ من عدد الوفيات والتّخفيف من الآثار السّلبية للكوارث. ينبغي أن شمل الهجرة والمُهاجرين في الجهود التّنفيدية لهذا المقصد وفي الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها وفي الاستجابات الطارئة ونُظم الإنذار المُبكر. يُمكن، على سبيل المثال، تطوير نُظم الإنذار المُبكر الشّاملة عبر توزيع المعلومات على المجموعات السّكانية بعدة لغات (سوزانا ملدا، ٢٠١٧).

➤ ينبغي أن تشمل الجهود التّعليمية والتّوعويّة بشأن تغيّر المناخ أبعاد التّنقّلات لتغيّر المناخ

يدعو المقصد ١٣،٣ إلى «تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المُبكر به». يجب على الجهود المبذولة لتحقيق هذا المقصد أن تتضمّن عنصراً للهجرة لتعزيز الوعي حيال أبعاد التّنقّلات لتغيّر المناخ وعملها. وينبغي أن يُشمل المُهاجرون في التعليم والتّوعية على وجه الخصوص. إنهم غالباً ما يكونون أكثر عرضة لمخاطر تغيّر المناخ نتيجة لعيشهم في مناطق مُعرّضة للخطر والافتقار إلى خدمات وشبكات الدّعم وعدم معرفتهم لبيئتهم، من بين أسباب أخرى. ينبغي أن يكون المُهاجرون على دراية بمخاطر تغيّر المناخ التي تُواجههم وكيفية الحدّ من ضعفهم في مُواجه هذه المخاطر، وذلك من خلال ضمّهم في نُظم الإنذار المُبكر للمخاطر المُفاجئة وضمان تلقّيهم وفهمهم للتّحذيرات وجاهزيّتهم للاستجابة. وقد يعني ذلك توفير المعلومات بلغات مُختلفة والوصول إلى الأشخاص غير المُسجّلين، عبر مُختلف قنوات المعلومات، وضمان كون نُظم الإنذار المُبكر شاملة وتراعي النّوع الاجتماعيّ. يجب على نُظم الإنذار المُبكر كذلك أن تنتظر في أنماط الهجرة المُتغيّرة. وترتكز هذه الأنماط على تقيّمات المخاطر أو بيانات الفئات السّكانية التي قد تتغيّر بسرعة، مثلاً، مع انتقال البشر للعيش في أماكن مُعرّضة للخطر لم تكن مأهولة في السّابق. يتوجّب بالتّالي على نُظم الإنذار المُبكر وخطط التّخفيف من تغيّر المناخ والتّكيف معه، عموماً، أن تأخذ ديناميّات التّنقّلات المُتغيّرة بعين الاعتبار، بما في ذلك المجموعات السّكانية «المُحصّرة»، كما نُوه من قبل^{٢٣}.

الصّلة بالأهداف الأخرى

ينبغي إدخال اعتبارات تغيير المناخ في تنفيذ سياسات الهجرة في المقصد ١٠،٧، حيث يمكن لتوسيع الفرص الآمنة للتنقل، بحد ذاته، أن يقلل من ضعف الفئات السكانية المجبورة على التنقل نتيجة لآثار تغيير المناخ (آدجر وآخرون، ٢٠١٤).



طنة وسيادة القانون والشمول

يدعو الهدف ١٦ إلى «وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة». يمكن لعدم حيازة المهاجرين على المواطنة و/أو الأوضاع القانونية أن يحول دون أن يصبحوا أعضاء كاملين في المجتمع، ويعيق بالتالي من عملية الاندماج (لونغ وآخرون، ٢٠١٧؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧خ). يدعو الهدف ١٦ إلى توفير هوية قانونية للجميع، وهو أمر أساسي لحماية حقوق ومصالح المهاجرين ومن شأنه المساعدة في تعزيز الشمول.

أضف إلى ذلك، تدعو اشتمالية أهداف التنمية المستدامة إلى التمكين العادل من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل اللائق وغيرها، بصرف النظر عن الوضع القانوني للمهاجر، ويُعتبر كل من الهوية القانونية وتسجيل المواليد أمران جوهريان لتحقيق ذلك. ويدعو الهدف ١٦ كذلك إلى تحسين المؤسسات، بما في ذلك من خلال جعلها أكثر شفافية وتشاركية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة التمييز. كافة هذه المواضيع تُعتبر أساسية بالنسبة للمهاجرين في مختلف المجتمعات والسياقات.

➔ سيساعد توسيع الهوية القانونية بشكل مباشر في الحد من انعدام الجنسية وفي خلق سبل للخروج من حالة الهجرة غير النظامية وحماية الحقوق القانونية للمهاجرين عموماً

يدعو المقصد ١٦،٩ الدول إلى «توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد». ويساعد هذا بشكل مباشر في وضع حد لانعدام الجنسية ووقف أنماط اللانظامية بين المهاجرين، وخاصة الأطفال منهم، ويسمح للمهاجرين بالتقديم للحصول على تصاريح المواطنة أو الإقامة والتمتع بالحقوق المخولة لهم بموجب كل منها.

يدعو المقصد ١٦،٧ إلى ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب وشامل وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ونبغي شمل المهاجرين على نحو استباقي في كافة جوانب صنع القرار المتعلقة بالسياسة ووضع البرامج في الهجرة والتنمية، بقدر ما أمكن.

➔ سيساعد توسيع الهوية القانونية بشكل مباشر في تعزيز الاشتمال على المهاجرين وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، سيساعد كذلك في مكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة

يمكن لتحقيق المقصد ١٦،٩ المساعدة بصورة غير مباشرة في تيسير إحراز تقدم في المقاصد الأخرى. عندما لا يمتلك المهاجرون الوثائق أو لا يستطيعون التقديم للحصول على حق المواطنة أو الإقامة أو عندما لا يكون لديهم وضع هجرة قانوني، قد يلجؤون إلى السوق السوداء للحصول

على وثائق ويُعرضون أنفسهم بالتالي لخطر الإتجار بالبشر بشكل أكبر. ولذلك فإن إحراز تقدّم في المقصد ١٦,٩ من شأنه المساعدة في تحقيق المقصد ١٦,٤ بشأن الجريمة المنظّمة وكافة المقاصد المتعلّقة بالإتجار بالبشر واستغلالهم (لونغ وآخرون، ٢٠١٧).

➔ سيساعدُ تعزيز سيادة القانون المهاجرين بسبل مختلفة عدّة، مثلاً، عبر تحسين الوصول إلى العدالة ومعالجة احتجاز المهاجرين ولعب دور في معالجة دوافع النزوح المحتملة.

يدعو المقصد ١٦,٣ الدّول إلى «تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة»، وهو أمرٌ أساسيٌّ لتحسين إمكانية وصول كافة مجموعات المهاجرين إلى العدالة ومعالجة احتجاز المهاجرين وحماية وتعزيز حقوق كافة المهاجرين عموماً، بغض النظر عن عمرهم ونوعهم الجنسي وغيرها من المُميّزات. كما يلعب دوراً في معالجة دوافع أنواع مُعيّنة من الهجرة عبر مكافحة التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين وغيرها.

يدعو المقصد ١٦.ب الدّول إلى «تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة»، وهو أمرٌ أساسيٌّ لعملية اندماج المهاجرين والاشتمال عليهم في مختلف الأوضاع.

الصّلة بالأهداف الأخرى

يُعتبر كلٌّ من توسيع تسجيل المواليد وتوفير الهوية القانونية من الخطوات الأولى ذات الأهمية البالغة لتمكين المهاجرين من الحصول على الخدمات الأساسية. يُمكن للحيازة على الهوية القانونية والوثائق ذات الصّلة المساعدة في إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحيّة وغيرها من الخدمات. مثلاً، لا يزال الوضع القانوني للمهاجرين هو العامل الأكثر أهمية في حوكمة إمكانية حصولهم على الرعاية الصحيّة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧د). وسيُساعد هذا عموماً في الشّمول والاندماج، ويُساعد كذلك في إحراز تقدّم نحو المقصد ١٠,٢ بشأن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع والهدف ١٠ بشأن الحدّ من انعدام المساواة.

مجتمعات الغربة والشراكات من أجل التنمية

يدعو جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى توسيع الشراكات لأجل التنمية، كمبدأ أساسيٍّ وبحسب ما ورد في الهدف ١٧. يدعو الهدف ١٧ إلى «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ويدعو كذلك إلى تسخير علاقات الشراكة الابتكاريّة مُتعدّدة الأطراف المعنيّة لإحراز تقدّم في كافة جوانب التنمية. الهجرة عامل بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية، والمهاجرون هم عناصر فاعلة في التنمية والحدّ من الفقر لصالح أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم في بلدان المنشأ والمقصد. إذ، يتطلّب حشد وتحسين الشراكات الممكنة بشكل فعّال إدخال الهجرة في تخطيط التنمية.



➔ شمل الهجرة والمهاجرين في شركات التنمية

إن تحقيق المقاصد ١٧،١٦ («تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما في البلدان النامية») و١٧،١٧ («تشجيع وتعزيز الشركات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشركات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشركات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد») و١٧،١٨ («تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية... لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة») يتطلب تعزيز شركات المهاجرين من جميع الأنواع وتسخير هذه العلاقات لصالح التنمية.

تلعب التحويلات المالية دوراً في التنمية للمهاجرين والأسر المعيشية والبلدان، ومن الممكن زيادة تحسين تأثيرها إن جعلت أرخص وإن تمت حماية العمال المهاجرين، وفيهم كذلك العمال المنزليون المهاجرون. وينطبق ذلك أيضاً على المقصد ١٧،٣ الذي يدعو إلى «حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية» والمقصد ١٧،١٣ بشأن تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.

يُمكن الاستفادة من الاستثمارات والأعمال الخيرية وغيرها من أشكال التمويل التي تسهم بها مجتمعات الغربة للتنمية في كافة القطاعات، ولتحسين الصحة والتعليم وخلق فرص العمل والنمو الصناعي والبنية التحتية وغيرها. ومن شأن ذلك أيضاً أن يُحرز تقدماً في المقصد ١٧،٥ الذي يدعو إلى «اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها».

الصلة بالأهداف الأخرى

يُمكن للمهاجرين العائدين وأفراد مجتمعات الغربة الفاعلين نقل المعارف والمهارات إلى المجتمعات، مما من شأنه تعزيز إنتاجية أعلى والمزيد من الابتكار وغيرها من الآثار الإيجابية. تخلق ريادة الأعمال التي يشجع بها المهاجرون ومجتمعات الغربة فرصاً للعمل، ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة في التصنيع والابتكارية والتجارة (الهدف ٩).

يُمكن للمقصد ٨،٩ و١٢.ب أن يشملا إشراك مجتمعات الغربة في الاستثمار في السياحة المستدامة والترويج لها والمشاركة فيها، مما قد يساعد تعزيز العمالة والنمو في هذا القطاع (ريدل، ٢٠١٧).

يُمكن للتعاون بين المستويات الحكومية المحلية والإقليمية والقطرية ومجموعات مجتمعات الغربة أن يُعزز المشاركة السياسية الإيجابية والحوار والتقدم. ويُمكن لحماية وتعزيز حقوق المهاجرات النساء أن يساعد كذلك في تعزيز مساهمات المهاجرين في التنمية، مثلاً، عبر مساعدة مخرجات التعليم والصحة من خلال التحويلات التي أرسلتها المهاجرات النساء، وكذلك في تمكين منظمات مجتمعات الغربة النسائية من لعب دور أكبر في نقل المهارات.

- ١ متاح على الرابط http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/Direc-tor%20General-Statement-Second-Informal-Thematic%20Consultation.pdf
- ٢ الأمم المتحدة، الميثاق العالمي للهجرة. متاح على الرابط: <https://refugeesmigrants.un.org/migration-compact>
- ٣ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «دمج الهجرة في جدول اعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة»، حقائق سكانية، رقم ٢٠١٥/٥. (كانون الأول، ديسمبر، ٢٠١٥). متاح على الرابط: <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/population-facts/docs/MigrationPopFacts20155.pdf>
- ٤ المنظمة الدولية للهجرة، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين واحتياجات المهاجرين الخاصة في حالات الضعف (جنيف، ٢٠١٧). متاح على الرابط التالي: http://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Protection-of-Human-Rights-and-Vulnerable-Migrants.pdf
- ٥ لمفهوم «الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» تاريخ طويل في المشاورات متعددة الأطراف. اتفقت الدول في عام ٢٠٠٤ على ضرورة إيجاد «سبل لإدارة الهجرة بصورة فعالة لجعلها آمنة ومنظمة ومفيدة للمهاجرين والمجتمعات»، وذلك في إطار جدول الأعمال الدولي لإدارة الهجرة. هذا وينص ملخص الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ الهجرة الدولية والتنمية بأنه «ينبغي استكمال الاستراتيجيات الوطنية التي تتناول أثر الهجرة الدولية على التنمية بعمليات التعاون المعززة على الصعيد الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف. ورأوا (المشاركون) بأن لهذا التعاون أهمية كبيرة لتعزيز الهجرة القانونية والأمنة والمنظمة والحد من الهجرة غير النظامية وتحسين فرص تحقيق الفوائد الكاملة للهجرة الدولية». وفي الإعلان المعتمد في الحوار رفيع المستوى لعام ٢٠١٣ بشأن الهجرة الدولية والتنمية، أقرت الدول الأعضاء «بالحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة تحديات الهجرة غير النظامية، بصورة شاملة وكلية، بغية ضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان»، كما ودعت الدول الأعضاء إلى إدراج الهجرة في التفاوض حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧و).
- ٦ متاح على الرابط: www.iom.int/key-migration-terms
- ٧ المنظمة الدولية للهجرة، قاموس مصطلحات الهجرة، الطبعة الثانية. قانون الهجرة الدولية رقم ٢٥ (جنيف، ٢٠١١).

- ٨ المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، «قهم وقياس الهجرة الآمنة»، (ألمانيا، ٢٠١٦). مُتاح على الرابط التالي: <https://gmdac.iom.int/sites/default/files/presentations/safe%20migration/Final%20report%20Nuremberg%20workshop%2018%2008%2016%20%28002%29%20SHARED%20WITH%20PARTICIPANTS.pdf>
- ٩ المنظمة الدولية للهجرة، إطار حوكمة الهجرة، ج/١٠٦/٤٠ دورة المجلس رقم ١٠٦ (٢٠١٥).
- ١٠ مجموعة البنك الدولي، موجز الهجرة والتنمية ٢٧ (٢٠١٧). مُتاح على الرابط: <http://pubdocs.worldbank.org/en/992371492706371662/MigrationandDevelopmentBrief27.pdf>
- ١١ مايلن لي غوف، معهد اقتصادات العمل، عالم العمل، «تأنيث الهجرة واتجاهات التحويلات المالية»؛ (فرنسا، ٢٠١٦). مُتاح على الرابط التالي: <https://wol.iza.org/uploads/articles/220/pdfs/feminization-of-migration-and-trends-in-remittances.pdf>
- ١٢ المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، بوابة بيانات الهجرة. مُتاح على الرابط: <http://migrationdataportal.org/sdgs>
- ١٣ تدعو منظمة العمل الدولية في هذا السياق تحديداً إلى توسيع الحماية الاجتماعية للمقيمين، ومن بينهم المهاجرون، من خلال الضمانات الأساسية الأربعة للضمان الاجتماعي الموضحة في توصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، رقم ٢٠٢ (لعام ٢٠١٢).
- ١٤ المنظمة الدولية للهجرة، إدارة الصحة للهجرة لتمكين الحكومات والمجتمعات من منع التهديدات الصحية والكشف عنها والاستجابة لها على امتداد تواصلية التنقلات (جنيف، ٢٠١٦). مُتاح على الرابط: www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/IBM/updated/Health_and_Humanitarian_Border_Management.pdf
- ١٥ دافيدي مُسكا وآخرون، «أهمية صحة المهاجرين للتنمية المستدامة والمنصفة». في الهجرة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (جنيف، ٢٠١٢).
- ١٦ مثلاً، ماريا كريستينا زونيو وشارميلا فيشفاسرا وإريك ب. تشيانغ، «تأثير التحويلات المالية على نتائج الصحة والتعليم: دراسة عبر البلاد». في الاقتصاد التطبيقي، ٤٤: ٣٥ (٢٠١٢).
- ١٧ فريف التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، أبعاد النوع الاجتماعي للاتجار بالبشر (٢٠١٧). مُتاح على الرابط: <http://icat.network/sites/default/files/publications/documents/ICAT-IB-04-V.1.pdf>

- ١٨ انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحويل الوعود إلى إجراءات: المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة. مُتاح على الرابط: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/2/gender-equality-in-the-2030-agenda-for-sustainable-development-2018#view
- ١٨ إن نحو ١١,٥ مليون شخص (١٧,٢٪) من إجمالي العمال المنزليين في العالم، البالغ عددهم ٦٧,١ مليون شخص، هم من المهاجرين؛ ٨,٤ مليون شخص (٧٣,٤٪) من العمال المنزليين المهاجرين هم من النساء والمراهقات (مُنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥).
- ١٩ المُنظمة الدولية للهجرة ومُنظمة الأمم المتحدة للطفولة، رحلات مُروعة (٢٠١٧). مُتاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/harrowing_journeys.pdf
- ٢٠ المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، جدول الأعمال المحلي بشأن الهجرة والتنمية: منتدى البلديات الثاني حول التنقل والهجرة والتنمية في العاصمة كيتو، الوثيقة الختامية (كيتو، ٢٠١٥). مُتاح على الرابط التالي: http://migration4development.org/sites/default/files/en_-_quito_outcome_document_-_final_revised_version_0.pdf
- ٢١ للنظر في النهج الناشئة بشأن حالات النزوح، انظر الحل التدريجي لأزمات النزوح للمُنظمة الدولية للهجرة. مُتاح على الرابط التالي: www.iom.int/progressive-resolution-displacement-situations
- ٢٢ بمعزل عن ديناميات الهجرة، إن الطرق المُحددة التي تنمو بها المُدن غالباً ما قد تزيد من مخاطر النزوح، حيث أن الحوكمة والإدارة الضعيفتان للمناطق الحضرية ترتبطان بنزوح أكثر. مثلاً، يُمكن لاستعمال مواد البناء الرخيصة وإنشاء المزيد من المباني الجديدة غير المُسجلة أن يؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يُصبحون مُتضررين بالكوارث أو نازحين.
- ٢٣ للمزيد من المعلومات في هذا الشأن، وحول عمليات النقل المُخطّط لها على وجه التحديد، راجع جدول أعمال مبادرة نانس للحماية بشأن النزوح العابر للحدود نتيجة للكوارث؛ وأليكس دي شربينين وآخرون، الاستعداد لإعادة التوطين المُرتبطة بتغير المناخ (٢٠١١).

القسم الثاني

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نهج متكامل

إشراك الأطراف المعنية

عملية التنفيذ

١ - البدء

٢ - تحديد الأولويات

٣ - التنفيذ

٤ - الرصد والإبلاغ



القسم الثاني: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نهج متكامل

ينبغي ضمّ تنفيذ الجوانب المتعلقة بالهجرة لجدول أعمال ٢٠٣٠ مع غيرها من مبادرات التنمية المستدامة وعليه إشراك كافة مستويات الحكومات وعبر القطاعات.

الاشتراك في تنفيذ أوسع لأهداف التنمية المستدامة

تتم المشاركة في العمليات العالمية التي تقودها الأمم المتحدة، ومنها جدول أعمال ٢٠٣٠، من خلال حكومات الأقطار. وتكون الحكومات في كل بلد هي المسؤولة عن ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى تشريعات وسياسات، ووضع خطة عمل للتعامل معها. كما ينبغي أن يتم الإبلاغ عن الأهداف على المستوى القطري، حيث ستتم إجراءات المتابعة والمراجعة خلال فترة ١٥ عاماً في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. يجب ألا تتم أية إجراءات تنفيذية لجوانب جدول أعمال ٢٠٣٠ المتعلقة بالهجرة بحالة معزولة. ومن المهم كذلك تحقيق أكبر مستوى ممكن من التناسق مع استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة الأخرى والعمليات التي تجري داخل الحكومات. يُساعد هذا الدليل على تحقيق التناسق مع جهود أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تدعمها وكالات الأمم المتحدة. يُقر هذا الدليل ويدعم توجيهات المنظمات الأخرى فيما يتعلق بالتنفيذ، مُعترفاً بأهمية قيام المجتمع الدولي بالعمل معاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وينبغي على الأطراف التعلم من نهج بعضها البعض، والاستفادة منها، حيثما كان ذلك مناسباً. لقد تمّ النظر في توجيهات أهداف التنمية المستدامة الحالية من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الهيئات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات وتمّ كذلك البناء عليها في هذا الدليل، وتتم الإشارة إلى هذه التوجيهات في نهاية كل قسم في الأداة موارد إضافية.

المشاركة عمودياً

إنّ المشاركة في جدول أعمال ٢٠٣٠ هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكافة مستويات الحكومات. صحيح أنّ أهداف التنمية المستدامة عالمية، بيد أنّ تحقيقها سيعتمد على مدى كفاءة تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة على الصعد دون القطرية. يعيش أكثر من نصف سكّان العالم حالياً في المدن، ومع توقع زيادة هذا العدد إلى ثلثي سكّان العالم بحلول العام ٢٠٥٠ (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٤)، يتوجّب تمكين وتجهيز الجهات الفاعلة دون القطرية لتمضي قدماً بجدول أعمال ٢٠٣٠ بصورة تستجيب لسياقاتهم الخاصة والحقائق التي تواجههم. إن للحكومات المحلية داخل البلدان وضع مثاليّ لتحويل جدول أعمال ٢٠٣٠ إلى إجراءات ملموسة وفعّالة؛ حيث

يُمكن لهذه الحكومات تكييف الأهداف والمقاصد مع سياقات مُحَدَّدة بأفضل شكل مُمكن ويُمكنها إبلاغ المواطنين بأهمية الإجراءات المحلية وتشجيعها ولعب دور هام في تقديم الخدمات^١.

هناك اعترافٌ مُتزايدٌ من قِبل المُجتمع الدولي بأهمية خُطى الصَّعيد المحلي في التَّـنمية. وأشار الأمين العام للأمم المُتحدة في تقريره التَّـجميعي بشأن خُطة التَّـنمية المُستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أنَّ العديد من الاستثمارات الرَّامية إلى تحقيق تلك الأهداف ستتمُّ على المُستوى دون القُطريِّ بِقيادة السُّلطات المحلية. وقد وُضعت خارطة طريق جعل أهداف التَّـنمية المُستدامة محليةً من قِبل فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية وبرنامج الأمم المُتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المُتحدة للمستوطنات البشرية بِهدف دعم المُدن والمناطق تحقيقها لجدول أعمال ٢٠٣٠. وتُدرِك الخُطة الحضرية الجديدة أنَّ للمُدن دورٌ رئيسيٌّ في تمكين التَّـنمية وسُتساعد في تعزيز دورها في تنفيذ الأهداف.

إنَّ لأهمية المُستوى المحلي صلة خاصة بِسياق الهجرة، فقد أصبحت الهجرة حضريةً أكثر فأكثر. مثلاً، يُهاجرُ يومياً نحو ١٢٠ ألف شخص إلى المُدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المُتوقَّع ارتفاع نسبة البشر الذين يَـقطنون المناطق الحضرية إلى ٦٣٪ بحلول العام ٢٠٥٠ (لجنة الأمم المُتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٤). لقد أصبحت المُدن أهمَّ موضع لديناميات الهجرة في العالم. فهي ليست فقط الكيانات التي من شأنها التَّـأثير بشدَّة على أوضاع المُهاجرين وقدرتهم على التَّـعافي والتَّـكيف، وإنَّما هي الكيانات التي تتأثر أيضاً بالمُهاجرين الذين من شأنهم أن يقوموا بأدوار رئيسية في تنمية المُدن ونموها وقدرتها على التَّـعافي والتَّـكيف واستدامتها.

لا تستطيعُ الحكومات القُطرية فهم حقائق الهجرة في البلد والتَّـفكير فيها والاستجابة لها دون إشراك الجهات الحكومية على الصَّعيد المحلي. ويعني ذلك في سياق أهداف التَّـنمية المُستدامة أنَّ لإشراك الجهات الفاعلة على الصَّعيد المحلي في عملية التَّـنفيذ أهمية خاصة. وسيُطلَب ذلك تعزيز الاتِّساق العموديِّ للسياسات في كافَّة المُستويات الحكومية لضمان تمكين السُّلطات المحلية والإقليمية من قِبل الحكومات القُطرية لتنفيذ استراتيجياتها الخاصة. كما يُمكن تعزيز الاتِّساق العموديِّ للسياسات الجهات الحكومية المحلية الفاعلة من إطلاع الحكومات القُطرية على خبراتها ومعارفها لكي تكون التَّـشريعات والسياسات أكثر ملاءمة للحقائق على أرض الواقع.

المُشاركة أفقياً

إنَّ للهجرة علاقات مُعقَّدة مع مُختلف قطاعات الحوكمة. ويفترضُ التَّـعامل مع هذه القطاعات بِشكل مُناسب والعمل لتحقيق حوكمة هجرة مُستدامة ومُدارة بِصورة حسنة أن تتبَّع الحكومات نهجاً شاملاً للقطاعات. ويتطلَّب تنفيذ أهداف التَّـنمية المُستدامة اتِّساقاً سياساتياً أفقياً كافياً يُستحسنُ تحقيقه عبر تعميم منظور الهجرة عبر القطاعات؛ وهو عبارة عن عملية يتمُّ من خلالها تضمينُ الهجرة في السياسات في مُختلف المجالات عبر «تقييم تأثير الهجرة على أيِّ إجراء (أو أهداف) مُخطَّط له في استراتيجية للتَّـنمية والحدِّ

من الفقر^٢». ويجب على صنّاع السّياسات العمل معاً، مثلاً، لتضمين الاحتياجات الصحيّة للمُهاجرين، بما فيها الصّحة الجنسيّة والإنجابيّة، في استراتيجيّات التّنمية المحليّة والقُطريّة وسياساتها وأنشطتها. إنّ التّضمين الشّامل للهجرة في عمليّات تنفيذ الأهداف الجارية على المُستوى القُطريّ سيساعدُ في تحقيق ذلك، ولاسيّما إن كانت هذه العمليّات تتبّع أصلاً نهج حكومات بأكملها.

إشراك الأطراف المعنيّة

يجب أن تتبّع كافّة الجهود التّنفذيّة نهجاً مُتعدّد الأطراف المعنيّة قدر الإمكان. إنّ الاشتماليّة والتّعاون بين الأطراف المعنيّة لهما دورٌ بالغ الأهميّة في تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة، وخاصّة فيما يتعلّق بالهجرة. يُمكن للمقاصد عبر تناولها مُختلف موضوعات الهجرة أن تُشرك أطرافاً فاعلة من خارج نطاق صنّاع السّياسات. مثلاً، يُمكن لمقاصد هجرة العمالة أن تجمع بين البنوك المركزيّة وأصحاب العمل، ويُمكن للمقاصد المُتعلّقة بالكوارث أن تُشرك اختصاصيّ الهجرة في الحدّ من مخاطر الكوارث لأوّل مرّة. إضافة إلى ذلك، تجمعُ بعضُ مقاصد الهجرة بين نهج التّنمية ولديها القدرة على إشراك المزيد من الجهات الإنمائيّة الفاعلة. مثلاً، يعمدُ المقصد ٨,٨ نهجاً قائماً على الحقوق بينما لدى المقصد ١٠ ج منظوراً يركّز على النمو. إنّ ضمان شمول كافّة خطوات العمليّة منظورات مُختلفة سيساعدُ في جعل كافّة تدخّلات الهجرة أكثر كفاءة واستدامة.



عملية التنفيذ

لقد تمَّ لغرض إنجاز هذا الدليل تقسيمُ عملية تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة ومقاصدها إلى أربع خطوات، وهي البدء وتحديد الأولويات والتنفيذ والرصد والإبلاغ. وهناك في كل خطوة من الخطوات الأربعة أنشطة مُقترحة ومُخرجات مُمكنة لإكمالها بالتعاون مع الأطراف المعنية. ويتضمَّن هذا الدليل كذلك أدوات مُصمَّمة للمُساعدة في تنظيم وإخطار الجهات الفاعلة أثناء عملها في عملية التنفيذ. ويتمُّ إبراز الاقتراحات بشأن مشاركة الأطراف المعنية في كل خطوة من الخطوات، إضافةً إلى الصلات بأمثلة دراسات الحالة ذات العلاقة بالموضوع المطروح.

ليس هنالك من نهج أُوحد لتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة ومقاصدها. لا يلزم تنفيذ العملية المُبيَّنة في هذا الدليل بالتسلسل ولن تكون كل خطوة من الخطوات على علاقة بكل عملية تنفيذية. تُشجّع الهيئات التنفيذية على تكييف هذه العملية بما يُناسب سياقاتها الفريدة.

البدء

اتخاذ قرار بشأن الإنشاء المؤسسي وبدء التوعية المبكرة



● تحديد الأطراف المعنية ● التفرير بشأن الهيكل المؤسسي ● التوعية
الأداة القسم الأول

← مواد التوعية

التنفيذ

اختيار وتصميم تدخلات الهجرة



● اختيار النهج والتدخلات ● تنمية الموارد ● تطوير وتنفيذ خطة عمل
الأداة معايير خطة العمل

- ← استراتيجية تنمية الموارد
- ← خطة عمل لأهداف التنمية المستدامة
- ← المرتبطة بالهجرة
- ← مخرجات تنفيذ المشاريع أو البرامج أو التشريعات أو السياسات

تحديد الأولويات

تحديد أولويات الهجرة ضمن أهداف التنمية المستدامة واختيار أهدافاً للتركيز عليها



● إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة ومطابقتها ● تكييف مقاصد أهداف التنمية المستدامة
الأداة دليل مناقشة تحديد الأولويات
الأداة مبادئ تحديد الأولويات

- ← قائمة بالأهداف ذات الأولوية
- ← قائمة بالمقاصد المكيفة

الرصد والإبلاغ

تصميم المؤشرات ووضع آلية للإبلاغ عن الأهداف



● ربط بيانات الهجرة المتكاملة ● وضع المؤشرات ● التصنيف بحسب وضع الهجرة ● الإبلاغ عن المؤشرات ● بناء قدرات بيانات الهجرة
الأدوات نموذج مسح وربط البيانات مجلات البيانات المنهج مسجها وربطها نموذج المؤشرات قائمة تطبيق تطوير المؤشرات

- ← المؤشرات والمنهجية
- ← منصة الإبلاغ (أو ما يعادلها)
- ← الإبلاغ عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة
- ← مخرجات الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي



القسم الثاني: البدء

تتضمن هذه الخطوة تحديد أو استحداث أطر مؤسسية لإدارة العملية والتوعية عبر إشراك الأطراف الحكومية وغير الحكومية الفاعلة بشأن الهجرة في أهداف التنمية المستدامة.

يمكن أن تشارك الأطراف المعنية في هذه الخطوة باعتبارها

← أطرافاً مُستفيدة وشريكة في التوعية العامة

← أطرافاً مُناصرة

← عبر القيام بدور نشط في تقاسم المعارف

١ تحديد الأطراف المعنية

ينبغي على الهيئات التنفيذية بدء التعامل المبكر مع مختلف الأطراف المعنية لاكتساب منظور حيال أولويات الهجرة وإجراءاتها. تتمثل واحدة من أولى الخطوات التي ينبغي أن تقوم بها الهيئات التنفيذية في تحديد طيف من الأطراف المعنية لضمها في عملية التنفيذ.

إن الأطراف المعنية هذه غالباً ما تكون الأقرب إلى المهاجرين ومجتمعات الغربة. وباعتبارها تمثل صوتاً مباشراً للمهاجرين، فقد تتمتع بالوضع الأفضل لطرح آراء ومصالح مجموعات معينة من المهاجرين وبإمكانها العمل كوسيط بين هذه المجموعات من جهة والحكومات من جهة أخرى. يُمكن لإشراكها بشكل اشتعالي واستباقي، عبر ضم جمعيات النساء المهاجرات، على سبيل المثال لا الحصر، أن يُمكن من الوصول إلى أفراد آخرين ما كانوا قد حظوا بتمثيل لولا ذلك، وبذلك المساعدة على تمكين المهاجرين في عمليات أهداف التنمية المستدامة.

مُنظمات المجتمع المدني،
وتحديداً، منظمات
المهاجرين والمهاجرون،
وفيهم أفراد مجتمعات
الغربة والمهاجرون في
المناطق المحلية أو
القُطرية والمنظمات
التمثيلية

يُمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور محوري في التوعية حيال الهجرة والتنمية. فهي غالباً ما تتمتع بخبرات قيمة في مجال المناصرة بشأن الهجرة والتنمية، إضافة إلى الوظائف الإيصالية والتنسيقية الهامة التي يُمكن تسخيرها. وباعتبارها تتمتع بخبرات قيمة في الخطوط الأمامية لقضايا الهجرة والتنمية، بإمكانها مشاركة المعارف والأفكار مع الممارسين، والمساعدة في بناء القدرات التقنية.

ونظراً لتواصلها الوثيق مع المهاجرين ودورها المُمكن في إيصال الخدمات، يُمكن لهذه الأطراف المعنية المساعدة في تحديد الأولويات وتحليل الاحتياجات، كي تتمكّن من الإسهام برؤيتها القيمة حيال احتياجات المهاجرين في مناطق معينة.

باعتبار أن العديد من المنظمات هي أيضاً مُقدّمة خدمات مباشرة، يُمكنها القيام بدور رئيسي في تنفيذ تدخلات الهجرة حسبما تقتضي الحاجة. تقدّم هذه

التدخلات في الغالب مُساعدات مباشرة للمهاجرين، ولاسيما على المستوى المحلي، مثلاً عبر توفير المأوى وخدمات الحماية ومساعدات الإدماج وإعادة الإدماج^١. ولهذا السبب ينبغي تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني والنظر فيها عند التخطيط لتدخلات الهجرة. أضف إلى ذلك، بمجرد قيامها بأية وظائف لتقديم الخدمات، يجب النظر في منظمات المجتمع المدني باعتبارها مصادر بيانات مُحتملة وشريكات مُمكنة لدى صياغة آليات الرصد والإبلاغ الخاصة بأهداف التنمية المُستدامة.

يُنظر للسلطات المحلية والإقليمية باعتبارها من بين المُستجيبين الأوليين للهجرة (إعلان نيويورك). سيضمن كل من التنسيق مع السلطات المحلية والإقليمية ومشاركتها أن تكون السياسات واقعية وتستجيب للاحتياجات الحقيقية على المستوى الإقليمي. كما يضمن موافقة ومُلكية السلطات المحلية والإقليمية لتنفيذ السياسات القطرية على الصعيد المحلي.

يُمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تكون شريكة مُفيدة، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا هجرة العمالة. وبمعزل عن مشاركته في خلق فرص العمل، يُمكن للقطاع الخاص كذلك الارتباط بالجهود الاستثمارية وريادة المهاجرين ومُجتمعات الغربة للأعمال التجارية. إن المنظمات الأكبر حجماً، التي قد تكون مُشاركة في سلاسل توريد العمالة العالمية، هي أيضاً ذات صلة، ولاسيما في مجال حقوق العمال (نقابات العمال مثلاً). ويُمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تكون شريكات فعالة في تنفيذ تدخلات مُعينة، فقد يشمل البعض الإجراءات المُرتبطة بأهداف التنمية المُستدامة كجزء من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وبالتالي، ينبغي ضم شركاء القطاع الخاص بشكل فعال في مراحل تحديد الأولويات والتنفيذ لعمليات أهداف التنمية المُستدامة. كما ينبغي إشراك وكالات الاستقدام والتوظيف فيما يتعلق بهجرة العمالة والإتجار بالبشر وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

يُمكن لهذه المؤسسات عرض خبرات تقنية ومواضيع كبيرة في مختلف مواضيع الهجرة ويُمكنها تقديم التوجيهات بشأن النهج وحيال تدخلات مُعينة. كما يُمكنها المساعدة في جمع البيانات وتحليلها وبحوثها العامة.

إن شركاء التعاون الإنمائي هم متعاونون رئيسيون تجسّد تمويل التدخلات وتنفيذها؛ ومن المُرجح أكثر أن يقوموا بدعم تدخلات الهجرة والتنمية المُرتبطة بأهداف التنمية المُستدامة إن كانوا مُشتركين في وقت مُبكر من العملية. ويُمكن للهيئات الإقليمية والدولية كذلك المساعدة في تبادل الممارسات والدروس المُستقاة فيما يتعلق بالهجرة والتنمية مع غيرها من الدول الأعضاء والأقاليم والمناطق، إضافة إلى المساعدة في وضع أية مبادئ توجيهية وتعزيز وبناء القدرات.

السلطات المحلية والإقليمية (إن لم تكن عملية أهداف التنمية المُستدامة بقيادة محلية)

القطاع الخاص، وفيه الشركات التجارية وقادة الأعمال التجارية في المناطق المحلية أو القطرية، ووكالات الاستقدام والتوظيف

الأوساط الأكاديمية، ومن بينها الجامعات ومراكز البحوث

شركاء التعاون الإنمائي، ومنها الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف ووكالات التعاون الإقليمية أو الدولية وغيرها من الهيئات.

إنّ اتّخاذ القرار بشأن الهيكل المؤسسيّ هو خطوة أولى ضروريّة لكافة أنشطة تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة وسوف يُحدّد كيفية تنفيذ العمليّة. وينطوي اختيار أو تحديد الهيكل المؤسسيّ على النّظر في أيّ من عمليّات التخطيط الإنمائيّ أو تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة القائمة وكيفية ارتباطها، إضافةً إلى تقييم قدرات الأطراف المعنية التي يُمكنها القيام بدور قياديّ جرت العمليّات بالتّوازي. ستتوقف التّرتيبات المؤسّساتيّة لتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة على السياقات المحليّة والقُطريّة. سيُشير هذا الدّليل إلى الهيكل المؤسسيّ باعتباره «الهيئة التّنفيذيّة».

يُفضّل ربط أيّ من أنشطة أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة، بصرف النّظر عما إذا كانت مشروعاً مُنفرداً أو مهمّة تضمينيّة أوسع، بصورة مُباشرة بالجهود الأوسع المبدولة للتخطيط التّنمويّ وتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة. ويتعيّن على الجهات الفاعلة تقييم ومسح أيّة جهود قائمة لتنفيذ أهداف التنمية المُستدامة على الصّعيد المحليّ أو القُطريّ. وفي حال وجود عمليّة قائمة لأهداف التنمية المُستدامة، يتوجّب على الجهات الفاعلة تقييم أفضل سبل الانضمام إلى هذه العمليّة أو التّنسيق معها. كما يتعيّن على الجهات الفاعلة النّظر في كيفية التّعامل مع أيّة عمليّات تخطيط تنمويّ ذات صلة، كالتخطيط التّنمويّ السّنويّ على سبيل المثال. من المُهمّ القيام بالتّنسيق والتّرابط مع استراتيجيّات التنمية وأهداف التنمية المُستدامة الأخرى، ومنها تلك المُستحدّثة بمُبادرة من الجهات الحكوميّة الفاعلة الأخرى أو الأمم المُتحدة.

نظراً إلى أنّ هذه هي المَرّة الأولى التي يتمّ فيها الاعتراف بوضوح بالغ باعتبارها موضوعاً تنموياً عالمياً، من المُهمّ ضمان جمع الهجرة مع جهود أهداف التنمية المُستدامة الأخرى لتشكيل سابقة وتحسين الاتّساق السياسيّ. ويمكن لضمان هذا التّكامل أيضاً المُساعدة في زيادة التّقبّل والدّعم السياسيّ لبرامج وسياسات الهجرة، حيث تهتمّ الحكومات وشركاء التّعاون الإنمائيّ في استعراض كيفية مُساهمة التّدخلات المُرتبطة بالهجرة في الجهود الأوسع نطاقاً بشأن أهداف جدول أعمال ٢٠٣٠. وقد يُساعد ذلك أيضاً في جذب المزيد من الموارد.

مثلاً، تقوم البلدان المُشاركة في فريق الأمم المُتحدة القُطريّ بوضع إطار للنّاتج الإنمائيّة: إطار عمل الأمم المُتحدة للمُساعدة الإنمائيّة. ويتوجّب في هذه الحالات أن تقوم الجهات الفاعلة بضمان ضمّ الهجرة باعتبارها موضوعاً ذا أولويّة في الإطار، وذلك من خلال المُشاركة في التّشاورات ذات الصّلة. وسيُمكن هذا الأمر قيام المزيد من برامج الأمم المُتحدة بالنّظر في الهجرة ومن شأنه المُساعدة في جذب الموارد والتمويل.

التَّعْمِيم والتَّسْرِيْع ودعم السِّيَاسَات

ارتباط أهدافها وأنشطتها بمهام التَّعْمِيم والتَّسْرِيْع ودعم السِّيَاسَات في بلدانها. ومن المُفِيد التَّعامل مُسبقاً مع هذه المهامات، حيث أن إقامة الشراكات في تنفيذ أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة هو أمرٌ أساسيٌّ وقد تكون هناك إمكانيَّة للتَّعاون والتَّفاعل المُتبادل عبر الأنشطة. وقد تدرس الهيئات التَّنْفيذِيَّة كَيْفِيَّة التَّعامل مع كلِّ مرحلة من مراحل المهمة. إنَّ من السَّبل المُمكنة لتحقيق ذلك ضمان النُّظر في الهجرة لدى تحليل وتقييم خطط التَّنْمِيَة الوطنيَّة وتحديد المجالات السِّيَاسِيَّة ذات الأولويَّة للمُساعدة في ضمان الاعتراف بأولويَّات الهجرة وانعكاسها في خرائط الطريق القُطريَّة النَّاتجة (لاحظ أنَّه حيثما تضمَّن مُسبقاً إطار عمل الأمم المُتحدة للمُساعدة الإنمائيَّة مواضع الهجرة فإنَّه يُوفِّر مدخلاً سهلاً). وقد تنطوي كذلك على النُّظر في الهجرة باعتبارها مُسرَّعاً مُمكنًا للتَّنْمِيَة أو المُساعدة في تطوير تدخُّلات مُرتبطة بالهجرة أو الدُّورات التَّدرِيبِيَّة المُتخصَّصة أو جلسات بناء القدرات أو تحسين التَّصنيف بحسب حالة الهجرة في أطر الرُّصد ذات الصِّلة. ولدى القيام بذلك، من الجيِّد العمل مع فريق الأمم المُتحدة القُطري أو مُباشرة مع مهمَّة التَّسْرِيْع والتَّعْمِيم ودعم السِّيَاسَات، أو مع المُنظمة الدوليَّة للهجرة، عندما تكون مُتضمنة في أنشطة التَّسْرِيْع والتَّعْمِيم ودعم السِّيَاسَات.

اعتمدت مُجمُوعَةُ الأمم المُتحدة الإنمائيَّة التَّعْمِيم والتَّسْرِيْع ودعم السِّيَاسَات باعتبارها نهجاً مُشتركاً لدعمها لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ على المُستوى القُطري. وينطوي نهج التَّسْرِيْع والتَّعْمِيم ودعم السِّيَاسَات على المُكوِّنات الأساسيَّة التَّالِيَة:

- ← العمل التَّعْمِيمِيّ للرَّقْي بالوعي العام حيال جدول أعمال ٢٠٣٠ ولضمان تضمين مبادئ وأهداف التَّنْمِيَة المُستدامة الواردة في جدول أعمال ٢٠٣٠ بالكامل في عمليَّات صياغة السِّيَاسَات والتَّخطيط والميزانيَّة على المُستويَّين القُطري ودون القُطري.
- ← العمل التَّحليلِيّ الذي يُطلِّع صُنَّاع السِّيَاسَات على الدُّوافع ومعوِّقات التَّقدم في أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة على المُستوى القُطري، والذي يُسهِّم في تصميم التَّدخُّلات السِّيَاسِيَّة التي يُمكن أن تُسرَّع من التَّقدم المُحرَّز نحو تحقيق أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة على الصَّعيد القُطري بحلول عام ٢٠٣٠.
- ← الدَّعم السِّيَاسَاتِيّ، من حيث التَّنهج المُنسَّق ممَّا يُمكن الأمم المُتحدة من إرسال الخبرات التَّقنيَّة وتقديم المشورة للدُّول الأعضاء دعماً لتنفيذ أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة بصورة مُنسَّقة ومُتكاملة^٣.
- يتعيَّن على الجهات القُطريَّة الفاعلة التَّقرير بشأن كَيْفِيَّة

قد لا يكون الانضمام إلى تنفيذ أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة و/أو دورات تخطيط التَّنْمِيَة مُمكنًا دائماً. فقد لا تكون هناك جهودٌ قائمةٌ لتنفيذ أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة أو قد لا تتسَّق أو تتزامن دورات التَّخطيط الإنمائي المحليَّة أو القُطريَّة أو قد لا يكون الانضمام إلى تلك الجهود واقعياً أو مُستحسنًا لأسباب أُخرى. يُمكن تنفيذ العمليَّة في هذه الحالات بشكل مُنفصل ويُمكن للجهات الفاعلة تصميم هيكل مُؤسَّسي مُنفصل. وسيعتمد هذا الهيكل على عوامل كَالقدرات المؤسَّساتِيَّة والمُساعدِي العامَّة لعمليَّة أهداف التَّنْمِيَة المُستدامة. وقد تشمل الخيارات المُمكنة للهيكل المؤسَّسي على:

- تقوُّد العمليَّة إحدى الوزارات أو المؤسَّسات أو الهيئات الحكوميَّة.
- وقد يكون هذا الكيان على الصَّعيد الوطني إما وزارة الهجرة أو الإحصاء أو التَّخطيط التَّنْموي أو غيرها من الوزارات. ومن شأن الوزارة الأكثر مسؤوليَّة فيما يتعلَّق بقضايا الهجرة أن تكون مُفيدة حيث ستجلبُ خبرات تقنيَّة أعلى عبر كافَّة مجالات الهجرة وتُسَخِّر العلاقات القائمة ومتانتها في التَّعامل مع الأطراف المعنيَّة بالهجرة لتسهيل التَّعاون. وقد يكون ذلك مُناسباً، مثلاً، إن كان لدى البلدان أفكار واضحة إلى حدٍّ ما حول ما يحتاج التَّعزيز في برامج وسياسات وتشريعات الهجرة المُخصوصة. ويُمكن لجهاز الإحصاء القُطري أو الوزارة التي

تقود العملية أن يُفيدَ في ضمان وظائف رصد وتقييم راسخة و/أو متى يكون الهدف المعروف هو بناء قدرات بيانات الهجرة على المدى الطويل. ويمكن لوزارة التخطيط التنموي التي تقود العملية أن تكون مُفيدة إن رغبت البلدان في التركيز بالدرجة الأولى على تعميم منظور الهجرة عبر التخطيط التنموي في مختلف القطاعات. قد تختار البلدان أن تقوم وزارتان بقيادة العملية سوية. يمكن لذلك تعزيز العملية عبر إضافة خبرات أكثر في أنشطة مُعينة وتوطيد الاتساق الأفقي. فمثلاً، قد تختار وزارة الهجرة وجهاز الإحصاء القطري الإدارة المشتركة مُحددةً بوضوح الأدوار والمسؤوليات لكل نشاط: تقود وزارة الهجرة عملية تصميم التدخلات وتحديد الأولويات، في حين يقوم جهاز الإحصاء القطري بقيادة عملية الرصد والتقييم. أما على المستوى المحلي فقد تقود العملية وحدة أو هيئة الحكومة المحلية المسؤولة عن المجال ذي الصلة. ويعتمد قرار من سيقود العملية محلياً على السياق، ومن ضمنه القدرة المؤسسية ومساعي عملية أهداف التنمية المستدامة. وسواء إن تم اعتماد هذا النهج على الصعيد المحلي أو على الصعيد القطري، يتعين على الهيئة التي تقود العملية أن تحرص على التعامل أفقياً مع غيرها من الوزارات والوكالات والوحدات الحكومية على امتداد العملية، وذلك لزيادة الاتساق والمساعدة في تعزيز الوعي والتفاعل والتقبل والدعم السياسي.

يمكن لهذه الهيئة المُخصصة القيام بتنسيق الأنشطة بين الجهات الحكومية الفاعلة ذات الصلة، ويمكن استحداثها على المستويين المحلي والقطري^٢. ينبغي أن تكون هذه الهيئة مُشتركة بين الوكالات إن كانت على المستوى القطري. وإضافة إلى الوظيفة التنسيقية، قد تتحلّى هذه الهيئة بصلاحيّة مُحددة لاتخاذ القرارات.

تقود العملية مؤسسة تنسيقية أو مجلس أو فريق عمل.

يمكن لمنظمة واحدة أو عدة منظمات، كالمُنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تيسير عملية التنفيذ نيابة عن الهيئات الحكومية الفاعلة المحلية أو القطرية. كما يمكن للهيئات الفاعلة اختيار إحدى الهياكل المذكورة أعلاه، والتشاور بانتظام مع منظمة خارجية تُقدّم إرشاداً تقنياً مُستمراً.

تقود العملية منظمة خارجية من خلال التيسير والتنسيق.

ولدى اختيار مؤسسة أو جهاز لقيادة العملية تتوجّب صياغة الاختصاصات لإضفاء الطابع الرسمي على تكوينها وتفويضها ووظائفها ومختلف التفاصيل الأخرى.

📍 دراسة حالة : غانا

تم وضع الاختصاصات من قبل جهاز أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة المُختص في غانا، وتم تضمينها في دراسة الحالة. (انظر صفحة ١٣٢ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

ينبغي بذل الجهود المُستمرّة للبقاء على تماسٍ مع عمليّات أهداف التّمنية المُستدامة الأخرى في المنطقة المحليّة أو البلد، حتى وإن كان هناك نقصٌ في التّضمين الرسميّ. ولضمان الاتّساق، يتعيّن على الهيئات التّنفيذيّة إنشاء آليّات للتّسيق المُنتظم مع جهات الاتّصال التّنسيقية الفاعلة في العمليّات الأخرى، والنّظر في كيفة تنسيق الأنشطة في كلّ خطوة ونشاط. وقد تنطوي بعض طرق رصف الجهود على ضمان ارتباط الأنشطة بشكل واضح بالغايات التّنمويّة المحليّة أو القطريّة، والمُواءمة قدر المُستطاع لبعض الخطوات المُحدّدة بشكل مُباشر، كتّسيق ومُزامنة منصّات ودورات الإبلاغ. ويتعيّن على الجهات الفاعلة، حيثما كان مُناسباً، مُناصرة تضمين الهجرة في عمليّات تخطيط أهداف التّمنية المُستدامة ودورات التّمنية المحليّة والقطريّة المُستقبلية.

📍 دراسة حالة : أرمينيا

تمت هيكلتها بقيادة من الخدمة الإحصائية الوطنية

اعتمدت الخدمة الإحصائية الوطنية نهجاً متعدّد الأطراف المعنيّة للتعامل مع الأنشطة، وشملت العديد من الوزارات والجهات الفاعلة في المُجتمع المدنيّ. (انظر صفحة ١٢٥ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

📍 دراسة حالة : غانا

تمت هيكلتها بقيادة من قبل فريق عمل تقنيّ مُشترك بين الوكالات

قام فريق العمل بتيسير آليّة مُنتظمة لالتقاء مُختلف جهات الاتّصال التّنسيقية المعنيّة من قبل مُختلف الوزارات. كما أنّه استند وبنى على عمليّات الحوكمة ومجموعات العمل السّابقة التي تمّ إنشاؤها لأنشطة الهجرة الأخرى، كأعداد ملف الهجرة القطريّ لغانا. (انظر صفحة ١٣٢ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

📍 دراسة حالة : إثيوبيا

تمت هيكلتها بقيادة من قبل فريق عملٍ معنيّ بالهجرة وأهداف التّمنية المُستدامة لقد تمّ اختيار فريق العمل لأنّه قام على أساس هياكل قائمة مُسبقاً لحوكمة الهجرة: فريق العمل النّشط المُشترك بين الوزارات المعنيّ بالإتجار بالبشر في إثيوبيا. رغماً أن إكمال هذا الهيكل كان لا يزال قيد التّنفيد، وصولاً إلى حزيران، يونيو، ٢٠١٨، ركّزت المُناقشات على كيفة تهيئة فريق العمل وتوسيع صلاحيّاته وتغطية طيف أوسع من موضوعات الهجرة والتّمنية، وذلك حتى يتمكّن من قيادة عمليّة أهداف التّمنية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة. وتمّ تيسير هذه العمليّة عبر توعية وبناء قدرات أعضاء فريق العمل حيال الهجرة وأهداف التّمنية المُستدامة. (انظر صفحة ١٤٠ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

إنَّ التَّوعِيَةَ حِيَالُ كَيْفِيَّةِ انْعِكَاسِ الْهَجْرَةِ فِي جَدُولِ أَعْمَالِ ٢٠٣٠ وَكَيْفَ تَوْثَّرُ وَتَتَأَثَّرُ كُلُّ مَنْ الْهَجْرَةَ وَالتَّنْمِيَةَ بِالْأُخْرَى وَهَذَا أَمْرٌ بَالِغُ الْأَهْمِيَّةِ لِسَيْرِ التَّنْفِيزِ بِنَجَاحٍ. وَباعتبار أن إدخال الهجرة على جدول أعمال التنمية العالمية هو أمر يُعدُّ سابقةً جديده، فمن المُهمَّ جدًّا تَكوِينُ فَهْمٍ لِلرَّوَاطِطِ بَيْنِ الْهَجْرَةِ وَالتَّنْمِيَةِ لِكَيْ يَتَمَّ فَهْمُهَا خِلَالِ الْخُطَابِ الْعَامِّ وَالسِّيَاسِيِّ. تُمَثِّلُ التَّوعِيَةُ فِرْصَةً قِيَمَةً لِلدَّفْعِ إِلَى بَدْءِ مُشَارَكَةِ مُتَعَدِّدَةِ الْأَطْرَافِ الْمَعْنِيَّةِ فِي أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ. يَتَطَلَّبُ تَنْفِيزُ جَدُولِ أَعْمَالِ ٢٠٣٠ تَعَاوُنًا وَاسِعًا وَحَوَارًا شَامِلًا، وَقَدْ يَنْطَوِي عَلَى عِلَاقَاتِ شِرَاكَةٍ جَدِيدَةٍ مَعَ مُخْتَلَفِ الْجِهَاتِ الْحُكُومِيَّةِ، وَمِنْهَا مَعَ صَنَاعِ السِّيَاسَاتِ مِنْ مُخْتَلَفِ الْقِطَاعَاتِ الَّذِينَ قَدْ لَا يُشَارِكُونَ عَادَةً فِي شُؤُونِ الْهَجْرَةِ، وَعِلَاقَاتِ الشَّرَاكَةِ مَعَ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَالْقِطَاعِ الْخَاصِّ وَالْأَوْسَاطِ الْأَكَادِيمِيَّةِ وَالْعَامَّةِ.

وَتَنْطَوِي التَّوعِيَةُ عَلَى التَّفَاعُلِ الْأَفْقِيِّ وَالْعَمُودِيِّ مَعَ مُخْتَلَفِ الْمُسْتَوَاتِ وَالْقِطَاعَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَالْأَوْسَاطِ الْأَكَادِيمِيَّةِ وَغَيْرِهَا، إِضَافَةً إِلَى مُشَارَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ الْمُخَصَّصَةِ لِأَدْوَارِ وَمَسْئُولِيَّاتِ الْأَطْرَافِ الْمَعْنِيَّةِ. وَيَتَعَيَّنُ عَلَى هَذَا أَنْ يَشْمَلَ الْأَنْشِطَةُ الْأَوَّلِيَّةُ فِي بَدَايَةِ تَنْفِيزِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ، إِضَافَةً إِلَى بَعْضِ الْأَنْشِطَةِ خِلَالِ عَمَلِيَّةِ التَّنْفِيزِ. مَثَلًا يُمْكِنُ لِلتَّوعِيَةِ أَنْ تَكُونَ جِزْءًا مِنْ بِنَاءِ الْقُدْرَاتِ التَّقْنِيَّةِ خِلَالِ عَمَلِيَّةِ التَّنْفِيزِ. لَاحِظْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الضَّرُورِيِّ إِجْرَاءُ بَعْضِ أَنْشِطَةِ التَّوعِيَةِ مَعَ أَطْرَافٍ مَعْنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ حَتَّى قَبْلَ تَحْدِيدِ الْهَيْكَلِ الْمَوْسُوسِيِّ. وَمِنْ الْمُهْمِّ التَّفَاعُلُ مَعَ أَنْشِطَةِ التَّوعِيَةِ الْعَامَّةِ بِأَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ الْأُخْرَى ذَاتِ الصَّلَةِ عَلَى الصَّعْدِ الْمَحَلِّيِّ وَالْإِقْلِيمِيَّةِ وَالْقُطْرِيَّةِ. إِنَّ الْهَدَفَ مِنَ التَّوعِيَةِ هُوَ تَحْسِينُ فَهْمِ الْعَامَّةِ وَالْمُمَارِسِينَ وَتَعْزِيزِ الْمُلْكِيَّةِ الْعَامَّةِ لَجَدُولِ أَعْمَالِ ٢٠٣٠ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْهَجْرَةِ.

توعية الممارسين

يَتِمَثَّلُ الْهَدَفُ مِنْ تَوْعِيَةِ الْمُمَارِسِينَ فِي جَعْلِ صُنَاعِ الْقَرَارِ عَلَى دَرَايَةِ الْآثَارِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْهَجْرَةِ فِي جَدُولِ أَعْمَالِ ٢٠٣٠. يَتَعَيَّنُ عَلَى الْهَيْئَاتِ التَّنْفِيزِيَّةِ التَّفَكِيرُ فِي هَوِيَّةِ جُمْهُورِهَا الرَّئِيسِيِّ الْمَخْصُوصِ. نَظَرًا لِلْمُسْتَوَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ لِفَهْمِ الْأَطْرَافِ الْمَعْنِيَّةِ وَخَبَرَاتِهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْهَجْرَةِ وَالتَّنْمِيَةِ، يَنْبَغِي عَلَى الْهَيْئَاتِ التَّنْفِيزِيَّةِ تَحْدِيدَ النِّشَاطَاتِ الْأَكْثَرِ مَوَاسِمَةً لِلسِّيَاقِ وَتَحْدِيدَ التَّسْلُسِ الْمُنَاسِبِ. إِنْ كَانَ إِجْرَاءُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ يَتَمَّ كَجِزْءٍ مِنْ عَمَلِيَّةٍ أَوْسَعٍ لَتَنْفِيزِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ، يَنْبَغِي أَنْ تَشْمَلَ التَّوعِيَةُ الْأَطْرَافَ الْمَعْنِيَّةَ مِنَ الْهَيْئَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ. كَمَا يَنْبَغِي تَخْصِيسُ بَعْضِ أَنْشِطَةِ التَّوعِيَةِ لَصُنَاعِ السِّيَاسَاتِ خَارِجَ أَطْرَافِ مَجَالَاتِ الْهَجْرَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ فِي الْقِطَاعَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ الْأُخْرَى؛ وَيَتِمَثَّلُ الْهَدَفُ مِنْ ذَلِكَ فِي تَوْضِيحِ سَبَبِ ارْتِبَاطِ الْهَجْرَةِ بِقِطَاعِهِمْ بِشَكْلِ خَاصٍّ وَإِطْلَاعِهِمْ عَلَى مُبَرَّرَاتِ تَعْمِيمِ مَنْظُورِ الْهَجْرَةِ وَعَمَلِيَّتِهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجِهَازُ الْإِحْصَائِيُّ الْقُطْرِيُّ مُشَارِكًا فِي الْعَمَلِيَّةِ مُسَبِّقًا، يَنْبَغِي ضَمُّهُ إِلَيْهَا بِاعْتِبَارِهِ مَسْئُولًا عَنْ رِصْدِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ وَالْإِبْلَاجِ عَنْهَا.

إِنَّ فَهْمَ الْمُمَارِسِينَ الْعَمِيقَ لِلرَّوَاطِطِ بَيْنِ الْهَجْرَةِ وَأَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ هُوَ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ لِتَطْوِيرِ الْإِلْتِمَازِ السِّيَاسِيِّ. وَيَنْبَغِي أَنْ تَشْمَلَ أَنْشِطَةُ الْمُمَارِسِينَ عُنْصَرًا رَاسِخًا لِتَبَادُلِ الْمَعَارِفِ بِشَأْنِ أَفْضَلِ الْمُمَارَسَاتِ وَالِدَّرُوسِ الْمُسْتَقَاتَةِ مِنْ مَشَارِيعِ الْهَجْرَةِ وَالتَّنْمِيَةِ.

توعية العامة

ترمي توعية العامة إلى عرض الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة وبناء فهم شامل لارتباطات الهجرة والتنمية وأهميتها. ويتعين على الجهات الفاعلة تصميم استراتيجيات تناسب سياقاتها وجمهورها المخصوص، ومُخاطبة الجمهور عبر استخدام منصات الاتصال والإعلام، حسب الحاجة. ينبغي إشراك وسائل الإعلام المحلية والقطرية في هذه الجهود، وقد تتلقى تدريبات تساعد على جعل التغطية الإعلامية حول الهجرة في أهداف التنمية المستدامة أكثر دراية، ويمكنها المساهمة عندها في جهود توعية العامة. قد يكون لدى الحكومات القطرية نطاق اتصالاتي أوسع وقدرة أفضل في الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية والمزيد من الموارد المتاحة. أما الحكومات المحلية فقد تتمتع بتموضع يمكنها من توعية المجتمعات المحلية بشأن أهمية الهجرة وأهداف التنمية المستدامة، ويمكنها تشجيع مشاركة المجتمع المدني المحلي والمنظمات المجتمعية.

يجب أن تكون أنشطة توعية العامة شاملة ويتعين عليها ضمان تضمين منظورات ومشاركات البشر من كافة الثقافات والأنواع الاجتماعية والأصول، كالنساء والشباب والأجانب والأقليات. قد تكون هناك حاجة إلى نهج اتصالات مخصصة لضمان وصول الرسائل الهامة إلى المجموعات المقصودة. على سبيل المثال، ينبغي بذل الجهود لشمول مجتمعات الغربة في أنشطة التوعية ويتوجب بالتالي على خطط الاتصالات أن تنظر في كيفية التحديد والوصول الفعال إلى المجتمعات المقيمة في البلدان الأخرى.

عينّة لأنشطة التوعية

الاجتماعات الإعلامية والجلسات

تنظيم اجتماعات إعلامية مواضيعية حول الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ مع ممثلين من مختلف الوزارات وعلى مستويات مختلفة ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها. ويمكن تنظيمها على أساس مقابلات فردية أو في اجتماعات المجموعات. مثلاً:

← عقد جلسات تقنية خاصة بمختلف قطاعات الحوكمة والتنمية. يمكن أن تتناول هذه الجلسات النظر في كيفية تأثير الهجرة على النتائج في هذا القطاع والعكس بالعكس، مع الأمل في المساعدة على تصميم وإعداد وتنفيذ سياسات قطاعية مُراعية لمنظور الهجرة تدعم تحقيق غايات السياسات القطاعية والتنمية الأخرى.

← عقد جلسات إعلامية مع جهات الاتصال التنسيقية أو الأطراف المناصرة لأهداف التنمية المستدامة بغرض بناء الوعي وتعزيز الفهم التقني المتعلق بجوانب الهجرة لجدول أعمال ٢٠٣٠.

← التفاعل مع مختلف هيئات الأمم المتحدة في المنطقة بغرض تحديد كيفية إدخال الهجرة على أنشطتها. وقد ينطوي ذلك على تضمين جلسات تدريبية مُتخصصة بشأن الهجرة والتنمية في أنشطتها المعنية ببناء القدرات.

← عقد جلسات سنوية أو نصف سنوية حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن مشاريع الهجرة والتنمية في مختلف المناطق المحلية أو البلدان.

المواد المطبوعة والإلكترونية

نشر المواد المطبوعة والإلكترونية المواضيعية بشأن الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ وسياقات الهجرة المحلية أو الإقليمية أو القطرية وتوزيعها على الجماهير ذات الصلة.

وسائل الإعلام التقليدية

التواصل مع العامة عبر وسائل الإعلام التقليدية والنشر حول الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر المقالات والاجتماعات الصحفية الموجزة.

وسائل الإعلام الاجتماعية

إيصال المعلومات بشأن الهجرة وأهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر إلى العامة عبر منصات وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك.

منظمات المجتمع المدني

التعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية لتسخير قدراتها الوصلية للمساعدة في نشر المعلومات، وخاصة تلك العاملة في قضايا الهجرة، ومنها منظمات مجتمعات الغربة.

الفعاليات الثقافية

الاستفادة من الثقافة لمشاركة المعلومات والتوعية عبر مختلف الأنشطة كالمعارض المحلية والحفلات وجولات الدراجات والجلسات الإذاعية وغيرها، مع الحرص على تضمين الأنشطة الشائعة لدى مجموعات معينة من المهاجرين ومجتمعات الغربة، إضافة إلى إجراء هذه الأنشطة باللغات المحلية حيثما كان ذلك مناسباً.

التعليم غير الرسمي

استخدام التعليم غير الرسمي للوصول إلى الشباب، وذلك عبر المؤتمرات أو المجموعات الشبابية.

التدريب الإعلامي

إجراء دورات تدريبية إعلامية لاستعراض الهجرة في أهداف التنمية المستدامة على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، وتوعيتهم بأهمية روابط محددة بين الهجرة والتنمية.

📍 دراسة حالة : إثيوبيا

الجلسات التدريبية

كانت الخطوة الأولى في المشروع تنظيم دورة تدريبية للتوعية وبناء القدرات قصّدت الأطراف الحكومية المعنية من مختلف الوزارات وتمّ إجراء هذه الدّورة بالتعاون الوثيق مع أمانة فريق العمل القطريّ لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريبهم التابعة لمكتب النائب العام. وتمثّلت غايات الدّورة التدريبية هذه في إطلاع الأطراف الفاعلة على الهجرة في أهداف التنمية المُستدامة وتوعيتها حيال مفهوم تعميم منظور الهجرة وبناء قدراتها على تصميم سبل ملموسة للقيام بذلك.

📖 (انظر صفحة ١٤٠ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

📍 دراسة حالة : غانا

ورشة عمل لبناء القدرات

تمّ على مدار يومين إجراء سلسلة من العروض التقديمية والتمارين الجماعية حول مسائل مواضيعية والتّوجيه العمليّاتي. وقد استعرضت هذه العروض والتمارين مفهومي الهجرة والتنمية وناقشت الرّوابط بين الهجرة وقطاعات مُحدّدة، كالصّحة والتعليم والتّوظيف وحقوق العمل والزّراعة وغيرها. كما شارك في الورشة عددٌ من الأطراف القطرية المعنية.

📖 (انظر صفحة ١٣٢ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

٤٠ الأداة: قائمة الموارد

بشأن الهجرة

المبادرة المشتركة للمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة للهجرة والتنمية

- التاريخ غير مُحدد
الفصل السابع: مشاركة الأطراف المعنية في الهجرة والتنمية.
الهجرة من أجل التنمية: نهج من الأسفل للأعلى. المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.

الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية

- ٢٠١٢ الهجرة والتنمية على الصعيد المحلي: مقتطف من إرشادات أفضل الممارسات. الحوار العالمي رقم ٢٢
٢٠١٢ مقدمة وخلفية أدوات الهجرة - خيارات للاستدامة. الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. بون، ألمانيا.

مارتا فوريسستي وجسيكا هاغن-زانكر

- ٢٠١٧ الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.
سلسلة منشورات معهد التنمية في الخارج. متوفر على الرابط التالي: <https://www.odi.org/projects/2849-migration-and-2030-agenda-sustainable-development>

المجموعة العالمية المعنية بالهجرة

- ٢٠١٠ التوعية: في إدخال منظور الهجرة في تخطيط التنمية: دليل لصناع السياسات والممارسين. المجموعة العالمية المعنية بالهجرة. المكان غير محدد.
٢٠١٧ مذكرة توجيهية حول كيفية إدخال منظور التنقلات البشرية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. المجموعة العالمية المعنية بالهجرة/المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

المنظمة الدولية للهجرة

- ٢٠١٣ الهجرة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط: https://publications.iom.int/system/files/pdf/migration_and_the_un_post2015_agenda.pdf
٢٠١٧ الأوراق المواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط: <https://www.iom.int/iom-thematic-papers>
٢٠١٧ رقم ٢٦ الحوار الدولي بشأن الهجرة: متابعة الهجرة واستعراضها في أهداف التنمية المستدامة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/rb26_en.pdf

الهجرة من أجل التنمية

- التاريخ غير مُحدد
مجموعة الهجرة من أجل التنمية: تبادل المعلومات والمناقشات الإلكترونية وغيرها على شبكة الإنترنت.
متاح على الرابط: <http://www.migration4development.org/en/M4D/community>

بشكل عام

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

التاريخ غير مُحدد
مركز معلومات أهداف التنمية المستدامة (موقع إلكتروني). مُتاح على الرابط التالي: <http://sdg.iisd.org/>

شبكة حلول التنمية المستدامة

التاريخ غير مُحدد
التعرّف على أهداف التنمية المستدامة. البدء مع أهداف التنمية المستدامة: دليل للأطراف المعنية. مُتاح على الرابط: <https://www.sdgsl.org/>

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

التاريخ غير مُحدد
أهداف التنمية المستدامة: ما تحتاج الحكومات المحلية معرفته (موقع إلكتروني). مُتاح على الرابط التالي: <https://www.sdgsl.org/>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠١٧
الآليات المؤسسية والتنسيقية: مذكرة توجيهية بشأن تيسير التعميم والاتساق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف.

٢٠١٧
التوعية: التعرّف على أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. في خارطة الطريق لجعل أهداف التنمية المستدامة محلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: https://www.un.org/sites/default/files/roadmap_for_localizing_the_sdg_0.pdf

التاريخ غير مُحدد
التوعية: جعل أهداف التنمية المستدامة محلية (موقع إلكتروني). مُتاح على الرابط التالي: <http://www.localizingthesdgs.org/library/tools/raising-awareness>

التاريخ غير مُحدد
مشروع الجميع (موقع إلكتروني). مُتاح على الرابط التالي: <http://www.project-everyone.org/>

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٠١٢
خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥: مبادئ توجيهية للحوارات القطرية. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك. مُتاح على الرابط التالي: <https://undg.org/wp-content/uploads/2016/12/POST-2015-ENGLISH-July-08.pdf>

٢٠١٤
الشراكات مع المجتمع المدني والتعامل مع القطاع الخاص. في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥: الفرص على الصعيدين القطري والمحلي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك. مُتاح على الرابط التالي:

https://undg.org/wp-content/uploads/2016/12/Delivering-the-Post-2015-Development-Agenda_Report_web.pdf

٢٠١٥
القسم ب١: تكوين الوعي. تعميم الدليل المرجعي لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الفرق القطرية للأمم المتحدة. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك.

القسم الثاني: تحديد الأولويات

تتضمن هذه الخطوة اختيار مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تجب معالجتها في سياق الهجرة، وقد تتضمن كذلك تكيف المقاصد من صيغها العالمية لتوائم السياق بشكل أفضل.

ينبغي إشراك الأطراف المعنية في هذه الخطوة عبر التشاور النشط

هناك طيف واسع من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة، والتي تمتد لتغطي العديد من الموضوعات الأخرى عبر القطاعات. إن من غير الممكن معالجتها جميعاً في الآن ذاته، ولن تكون كلها ذات صلة. إن لكل منطقة محلية أو بلد سياق هجرة يجعل بعض المقاصد أكثر أهمية من غيرها. إن الغاية بالتالي هي تحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية التي تتعلق بموضوعات وأغراض الهجرة والتنمية الرئيسية ذات الصلة، لتيسير إحراز التقدم في المسائل الأكثر أهمية بالنسبة للمنطقة المحلية أو البلد.

يُمكن القيام بهذه الخطوة عبر تنظيم مشاورات متعددة الأطراف المعنية. وستساعد هذه المشاورات على تحديد وتقييم غايات الهجرة والتنمية في سياق جدول أعمال ٢٠٣٠ لتحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وتكييفها في بضع الحالات.

١ تحديد مقاصد وأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية

يتعين على الهيئات التنفيذية التقرير بشأن عدد من المقاصد لمعالجتها. ينبغي اختيار عدد واقعي من المقاصد، وذلك نظراً لقدرات الجهات الفاعلة ومواردها والنطاق الشامل لنشاط أهداف التنمية المستدامة. يُمكن إجراء المشاورات بغية:

- ← تقييم وضع الهجرة في البلد أو المنطقة في سياق جدول أعمال ٢٠٣٠؛
- ← اختيار مجموعة من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة لمعالجتها. يتوجب على الهيئات التنفيذية النظر في كيفية تنظيم المشاورات بأكبر قدر من الكفاءة. ويمكن للهيئات التنفيذية اختيار تنظيم مشاورة واحدة أو عدة مشاورات، وفقاً للسياق والاحتياجات. مثلاً، يُمكن إجراء مشاورات فردية في مناطق مختلفة من البلد ذاته. إن تم عقد عدة مشاورات، ينبغي الحرص على تجميع المناقشات والمخرجات بشكل شامل.
- ← لضمان نجاح عملية تحديد الأولوية، من المهم جداً تضمين وجهات النظر من مختلف مجموعات الأطراف المعنية. سيساعد ذلك في تطوير نتائج أكثر شمولاً ومتناً لتحديد الأولويات، إضافة إلى بناء ملكية واسعة لعمليات أهداف التنمية المستدامة ككل.
- ← ينبغي أن تكون المشاورات شاملة أفقياً وعمودياً، بإشراك مختلف الوزارات والمستويات الحكومية، وينبغي كذلك أن تحرص على شمل الجهات الفاعلة في خطط التنمية المحلية

أو القطرية القائمة. يتوجب إشراك ممثلين من الأجهزة الإحصائية ذات الصلة لكي يُعقبوا على إمكانية الرصد لموضوعات معينة. ويتعين على الجلسات كذلك أن تشمل الأطراف المعنية غير الحكومية، ومنها منظمات المجتمع المدني كمجموعات المهاجرين. وإن لم يكن إشراكها جميعاً مباشرة في جلسات التشاور ممكناً، يُمكن عندها طلب مساهمة الأطراف المعنية من خلال المقابلات أو البيانات الخطية.

ينبغي أن تُناقش المُشاورات غايات الهجرة والتنمية بالنسبة لمنطقة أو بلد معين، وأن تحدّد المقاصد ذات الأولوية بناءً على تلك الغايات.

📍 دراسة حالة : أرمينيا

عقدت الخدمة الإحصائية الوطنية في جمهورية أرمينيا ورشة عمل في تشرين الثاني، نوفمبر، ٢٠١٦ لمباحثة تحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. وقد تمّ ذلك عبر المناقشات مع الأطراف المشاركة من الحكومة والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي وغيرها. وقد أمنت الأطراف المعنية النظر في مقاصد أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بقضايا الهجرة والتنمية في أرمينيا. وتمّ عندئذٍ تحديد عدد من المقاصد ذات الأولوية.

📖 (انظر صفحة ١٢٥ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

أدوات تحديد الأولويات

- إنّ هناك مجموعة متنوعة من الأدوات للمساعدة في عملية تحديد الأولويات. غالباً ما لا تقدّم الأدوات الفردية إرشادات شاملة، وبالتالي فمن المُفضّل استخدام عدّة أدوات معاً.
- ← **الأداة:** دليل مناقشة تحديد الأولويات الذي يُمكن استخدامه في المساعدة في توجيه المناقشات خلال المُشاورات.
 - ← **الأداة:** مبادئ تحديد الأولويات التي يُمكن استخدامها للتفكير بشكل استراتيجي عند القيام باختيار المقاصد.
 - ← **الأداة:** قائمة الارتباط الشامل بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة والهجرة يسرد كل هدف والمقاصد المختارة ويبين ارتباطها بالهجرة. يُمكن للجهات الفاعلة استخدام هذه القائمة في تحديد المقاصد ذات الأولوية بشكل مباشر و/أو اختيار المقاصد بناءً على مدى صلتها.
 - ← **القسم الأول من هذا الدليل :** يُقدّم عرضاً مُنظماً بحسب المواضيع للصلات المباشرة والصلات الشاملة غير المباشرة بين أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها والهجرة.
 - ← **مجموعة متنوعة من أدوات الأمم المتحدة، ومنها أدوات المنظمة الدولية للهجرة المحددة في هذا القسم وأداة التقييم المُتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، التقييم المُتكامل السريع، الصفحة: ٨٦)** وأداة تسريع أهداف التنمية المستدامة وتقييم المعوقات، وتساعد جميع هذه الأدوات في تحديد مجالات التركيز في الهجرة والتنمية.

أدوات المنظمة الدولية للهجرة

تعمل هذه الأداة كإطار للمقارنة المرجعية للسياسات لمُساعدة الحكومات في تقييم سياساتها الخاصة بالهجرة وتحديد أولوياتها. ويرتكز هذا الإطار على المدخلات السياسية، ويُقدّم رؤى حول المبادرات السياسية التي يمكن للبلدان استخدامها لتعزيز حوكمتها للهجرة (يجدر الانتباه إلى أنه لا يُقصد منها قياس النتائج المُتعلّقة بسياسات الهجرة ومؤسساتها). يُمكن للإطار مُساعدة البلدان في تقييم حوكمتها للهجرة تقييمًا شاملاً وتحديد المجالات التي يُمكن تحسينها. لقد تمّ تنفيذ مؤشرات حوكمة الهجرة في قرابة ٤٠ بلدًا وستوسّع لشمّل بلدانًا أكثر.

إنّ لكلّ من إطار حوكمة الهجرة ومؤشرات حوكمة الهجرة أهمية خاصة بالنسبة للهيئات التنفيذية على الصعيد القطري. وعند وجود ملفّ حديث بشأن الهجرة لبلد ما، يُمكن لها أيضًا تنوير النقاشات بشأن تحديد المقاصد ذات الأولوية. إن أقسام ملفات الهجرة التي تستكشف أثر الهجرة في البلد عبر مجالات التنمية، كالصحة والبيئة، من شأنها أن تُفيد بشكل خاص في تحديد المجالات ذات الأولوية.

إطار العمل التشغيلي الخاص بأزمات الهجرة: قد يكون إطار العمل التشغيلي الخاص بأزمات الهجرة، التابع للمنظمة الدولية للهجرة، مُفيدًا بالنسبة للهيئات التنفيذية المعنية بأزمات الهجرة. وتشمل أزمات الهجرة في هذا السياق أية كوارث أو حالات طارئة وقد تكون مُفاجئة أو بطيئة الحدوث وتكون أسبابها طبيعية أو من صنع الإنسان وقد تحدث داخليًا أو عبر الحدود. ويُستعمل هذا الإطار التحليلي والتخطيطي في دعم استعداد الحكومات لأزمات الهجرة والاستجابة لها والتعافي منها بأفضل شكل ممكن، ويُسهّم في تحقيق غايات إطار حوكمة الهجرة المتمثلة بالحوكمة الجيدة للهجرة. يُمكن للهيئات التنفيذية تسخير إطار العمل التشغيلي الخاص بأزمات الهجرة في صياغة التدخلات للمقصد ١٠،٧ وغيره من المقاصد، إن كانت تسعى إلى معالجة أبعاد التّقلّات المُترتبة على أزمة ما.

إطار حوكمة الهجرة: يُمكن للهيئات التنفيذية استخدام إطار المنظمة الدولية للهجرة لحوكمة الهجرة للمُساعدة في تقييم قضايا الهجرة وتحديد تلك التي يتوجّب اعتبارها ذات أولوية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥). ونظرًا لتغطية إطار حوكمة الهجرة الأركان الأساسية لحوكمة الهجرة، يُمكن للحكومات استخدامه في تبيان المجالات التي يتعيّن تحسينها وتحديد تلك ذات الأولوية. ويُمكن للهيئات التنفيذية التشاور مع إطار حوكمة الهجرة للمُساعدة في تكوين تصوّر عن المجالات ذات الأولوية، و/أو إن تمّ اعتبار المقصد ١٠،٧ ذا أولوية يُمكن استخدامه لمناقشة عناصر هذا المقصد الأكثر أهمية على الصعيد المحلي أو القطري.

مؤشرات حوكمة الهجرة: إن تمّ إجراء عملية تقييم باستخدام مؤشرات المنظمة الدولية للهجرة لحوكمة الهجرة، يُمكن أيضًا استخدامها كأداة تشخيصية للمُساعدة في اختيار المقاصد. إن أداة مؤشرات حوكمة الهجرة، التي طوّرت مع وحدة الاستخبارات الاقتصادية، هي أداة يُمكن للبلدان استخدامها في تقييم حوكمتها للهجرة في سياق المقصد ١٠،٧، لمُتابعة التّقدّم المُحرز في اتّباع «سياسات هجرة مُدارة بشكل جيد» ودفع المناقشات بشأن حوكمة الهجرة. وتستخدم مؤشرات حوكمة الهجرة أكثر من ٩٠ سؤالًا نوعيًا لقياس الأداء الحكومي عبر ستّة مجالات:

- ← الالتزام بالمعايير الدولية والوفاء بحقوق العمّال، نهج حكومة بأكملها لسياسات الهجرة
- ← التّعامل مع الشّركاء لمعالجة القضايا المُتعلّقة بالهجرة
- ← الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للمهاجرين والمُجتمع
- ← الإجراءات الفعّالة بشأن أبعاد التّقلّات في الأزمات
- ← ضمان قيام الهجرة بصورة آمنة ومنظمة وكريمة

منظور الأهداف أو المواضيع

قد ترغب الهيئات التنفيذية في تحديد أولوياتها إما من منظورات المواضيع أو الأهداف. يستلزم منظور الأهداف اختيار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة واختيار مقاصد منها بشكل مباشر، في حين يستلزم المنظور المواضيعي النظر أولاً في عدد من مختلف مواضيع الهجرة، ومن ثم إيجاد المقاصد ذات الصلة. إن كان نطاق مشروع مُستقل، مثلاً، يستهدف مجالاً معيناً، كالأطفال المهاجرين، يُمكن عندها اعتبار هذا الموضوع نقطة بدء وإيجاد المقاصد ذات الصلة في إطار مختلف الأهداف (منظور المواضيع). إن تم تنفيذ برنامج تعميم أوسع بشأن الهدف ٣: الصحة الجيدة والرّفاة، يُمكن تحديد المقاصد ذات الصلة في إطار هذا الهدف، كالمقصد ٣,٨ بشأن التغطية الصحية الشاملة (منظور الأهداف). وكما هو مبين في القسم الأول، من المهم إدراك أن الأهداف والمقاصد كثيراً ما تتقاطع. يُمكن للأطراف الفاعلة اختيار أي من النهجين، أو جمعهما معاً، وفقاً لسياقها واهتماماتها بالهجرة والتنمية، فيوصى بالتالي قيام الأطراف الفاعلة بالتحقق من الأهداف الأخرى بحثاً عن مقاصد أخرى ذات صلة.

التنسيق والمراجعة والموافقة

إن كانت العملية تتم بصورة مُستقلة عن عمليات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، يتعين على الهيئات التنفيذية التنسيق مع تلك العمليات الأخرى لضمان الاتساق، وذلك في كيفية اختيار المقاصد والمقاصد التي يتم اختيارها في النهاية. وتتوجب عليها كذلك مناقشة المقاصد ذات الأولوية المرتبطة بالهجرة مع الهيئات التنفيذية الأخرى لضمان اتساقها مع غايات أهداف التنمية المستدامة ومجالات التركيز الخاصة بها. وينبغي أيضاً الحرص على التنسيق مع أي من عمليات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بقطاعات مُحددة، مثلاً ضمن وزارة الصحة أو وزارة التعليم.

أيّاً كان النهج المُتبّع، تتوجب الموافقة على القائمة النهائية للمقاصد ذات الأولوية من قبل كافة الأطراف المعنية. يُمكن للهيئات التنفيذية تجميع مناقشات المشاورات والردود الخطية لوضع قائمة بالمقاصد المُقترحة ذات الأولوية، ويُمكن تعميمها على كافة الجهات المعنية للحصول على الموافقة النهائية. أو يُمكن بدلاً من ذلك إجراء ورشة عمل للمصادقة. وعقب موافقة كافة الأطراف المشاركة، يتم تجميع قائمة نهائية بالمقاصد ذات الأولوية والمناقشات وتحويلها إلى وثيقة مُتاحة للعامة.

قد تختار الهيئات التنفيذية تكييف المقاصد ذات الأولوية. وينطوي ذلك على تطوير صيغ محلية أو قطرية للمقاصد لجعلها أكثر تعبيراً عن السياق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة ليست إلزامية، حيث يمكن أن تنعكس مساعي الهيئات التنفيذية ضمن المقاصد في المؤشرات (انظر قسم الرصد والإبلاغ). قد يتم تكييف المقاصد في ظل الظروف التالية:

← يعكس المقصد موضوعاً متعلقاً بالهجرة والتنمية ذا أهمية بالنسبة لمنطقة أو بلد ما، بيد أنه لا يمكن تطبيق غايته بصورة مباشرة. مثلاً، قد تكون تكاليف التحويلات المالية في بعض البلدان أصلاً أقل من ٣ بالمئة، أي أنها مُحَقَقَةٌ مُسَبِّقاً للمقصد ١٠.ج، ولكنها لاتزال ترغب في التركيز على جانب آخر من التحويلات المالية، كزيادة تسخيرها للأغراض التنموية. وقد تختار الهيئة التنفيذية بالتالي تكييف المقصد ١٠.ج بنحو يعكس هذا المسعى.

← يعكس المقصد غاية واسعة ولدى الحكومة غاية أكثر تحديداً. مثلاً، قد تُعطي الهيئة التنفيذية الأولوية للمقصد ١٠.٧ وتُكَيِّفُ المقصد ليعكس جوانب حوكمة الهجرة ذات الأولوية، كتعزيز عمليات إعادة التوطين أو تحسين عمليات الإدماج. ويمكن للهيئات التنفيذية إعطاء الأولوية للمقاصد ٨.٧ أو ١٦.٢ بشأن الإتجار، وتكييفهما للتركيز على نمط إتحار ذي صلة، كالإتجار بالعمال في صناعة مُعَيَّنَةٍ.

← ترغب الهيئة التنفيذية في إضافة مقاصد مؤقتة لإحراز تقدم تدريجي في بعض المجالات قبل عام ٢٠٣٠. وقد يكون ذلك أكثر ملاءمة للمقاصد الكمية. مثلاً، تقوم هيئة تنفيذية بإعطاء أولوية للمقصد ١٠.ج وتضع مقاصداً مؤقتة تعكس السعي إلى تخفيض تكاليف التحويلات المالية إلى ٩ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم إلى ٦ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٥، وأخيراً إلى ٣ بالمئة بحلول عام ٢٠٣٠.

قد تختار الهيئات التنفيذية تكييف بعض من مقاصدها ذات الأولوية فقط، والإبقاء على المقاصد الأخرى ذات الأولوية كما هي مكتوبة. وعندما يتم تكييف المقاصد، ينبغي أن تعكس هذه المقاصد التغييرات الضرورية ولكن، وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تبقى أقرب ما يمكن إلى صيغتها العالمية. ينبغي على أي تكييف للمقاصد أن يتم في إطار العمليات متعددة الأطراف التي يتم بموجبها تحديد الأولويات، ويتوجب على الصيغة النهائية للمقاصد أن تخضع لعملية المراجعة والموافقة ذاتها.

الجزء الأول: مناقشة سياق الهجرة

لمناقشة أي من موضوعات الهجرة والتنمية هي الأكثر أهمية للسياق المحلي/القطري. قد تشمل أسئلة المناقشة ما يلي:

- ← ما هي قضايا الهجرة والتنمية التي تجب معالجتها على المستوى المحلي/القطري، ولماذا؟ كيف ترتبط هذه القضايا بالهجرة والتنمية على المستوى المحلي/القطري (أو غيرهما من المستويات)؟
- ← ما هي التحديات الرئيسية المرتبطة بالهجرة والتنمية محلياً/قطرياً؟
- ← ما هي الفرص الرئيسية المرتبطة بالهجرة والتنمية محلياً/قطرياً؟
- ← ما هي قضايا الهجرة والتنمية الناشئة مُمكنة الحدوث على المستوى المحلي/القطري (أو غيرهما من المستويات) وصولاً إلى عام ٢٠٣٠؟ ما هي القضايا الرئيسية التي يُمكن أن تطرأ في السنوات الخمس المقبلة؟ وماذا بشأن السنوات الخمس التي تليها؟ وكيف ترتبط هذه القضايا بقضايا الهجرة والتنمية على المستوى المحلي/القطري (أو غيرهما من المستويات)؟

الجزء الثاني: مناقشة تحديد الأولويات

لمناقشة تحديد أي من مجموعات مقاصد أهداف التنمية المُستدامة المُتفق عليها هي ذات الأولوية، بناءً على المناقشة السابقة. يُمكن للمشاركين في المُشاورة مناقشة واختيار المقاصد من بين كل المقاصد المُمكنة. ويُمكن اعتماد هذا النهج إن تم التخطيط لأكثر من جلسة واحدة، فقد يكون من المُعقد اتخاذ هذا النهج في جلسة واحدة. نظراً لوجود طيف واسع من المقاصد والأهداف المرتبطة بالهجرة، قد يتم لتبسيط العملية إعطاء المشاركين في العملية قائمة مقاصد مُختصرة لمناقشتها في الجلسات، ويتم اختيار هذه القائمة مُسبقاً من قبل الهيئة التنفيذية. ويُمكن بدلاً من ذلك أن تطلب الهيئات التنفيذية من المشاركين تقديم آراء مكتوبة بشأن المقاصد المُقترحة قبل جلسات المناقشة. وقد يكون ذلك مُفيداً عند العمل مع منظمات المُجتمع المدني. قد يُطلب من كل مُنظمة تقديم منظور مكتوب بشأن أي من المقاصد ترى بأنها أكثر أهمية.

- ← قد تشمل أسئلة المناقشة لكل مقصد ما يلي:
- ← لماذا ينبغي إعطاء الأولوية لهذا المقصد؟
- ← كيف ينطبق هذا على قضايا الهجرة والتنمية المحلية/القطرية؟
- ← ما هي قضايا الهجرة والتنمية الفرعية المُهمّة على المستوى المحلي/القطري في ظل ذلك؟
- ← إن تم اقتراح المقصد ١٠،٧، ما هي المجالات الأكثر أهمية التي تتوجّب معالجتها محلياً/قطرياً؟
- ← القدرة المؤسسية
- ← حقوق المهاجرين
- ← الهجرة الآمنة والمنتظمة
- ← إدارة هجرة اليد العاملة
- ← علاقات التعاون الإقليمي والدولي وغيرها من الشركات
- ← كيف يُمكن أن تتغير قضايا الهجرة والتنمية المتعلقة بهذا المقصد محلياً/قطرياً قبل عام ٢٠٣٠؟
- ← ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه معالجتها محلياً/قطرياً؟
- ← ما الموارد الإضافية الضرورية لمعالجتها محلياً/قطرياً؟
- ← كيف يرتبط هذا المقصد بخطة التنمية المحلية أو القطرية أو غيرها؟
- ← هل هناك أية قضايا هجرة أو تنمية تتوجّب معالجتها، غير منظور فيها في المقاصد المُختارة؟ ما هي السبل التي يُمكن اتباعها لتضمين هذه القضايا؟

٤٨ الأداة: المبادئ

قابلية التطبيق

تحديد مقاصد أهداف التنمية المُستدامة ذات الصلة الخاصة بالسَّياق المحلي أو القطري، أخذاً بالحسبان وضع وغايات الهجرة والتنمية الخاصة بها، وتحديد القضايا الفرعية ذات الأهمية الخاصة ضمنها.

الرَّوابط

الرَّبط الواضح بين المقاصد والاستراتيجيات والخطط المحلية والقطرية وضمان مُراعاة الغايات في هذه المقاصد وتخطيطها متى أمكن. ويشمل ذلك ربطها بأطر الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتماشى أصلاً مع الأولويات القطرية، كأطر الأمم المتحدة للمُساعدة الإنمائية. إنَّ ربط عملية تحديد الأولويات بخطط التنمية ذات الصلة هو أمرٌ أساسيٌّ حيث من شأنه المُساعدة في تعزيز تقبُّل ودعم الأطراف المعنية وترسيخ نتائج الغايات التنموية المحلية والقطرية والمُساعدة عمومًا في العمل لتحقيق الاتساق السَّياساتي. كما يُمكن النَّظر في الرُّبط مع الإجراءات ذات الصلة في الميثاق العالمي للهجرة التي ستُعتبر ذات أولوية.

التأثير

إدراكُ أين يحمل التقدُّم في موضوع خاصٍّ بالهجرة أو التنمية تحدِّيًا كبيرًا وضروريًا للبلد على المُستوى المحلي أو القطري، ومتى يكون للاعتبار أثر كبير. يتوجَّب النَّظر في أوجه التَّعاون والمُفاضلة بين المقاصد المُختارة وغيرها من المقاصد، بصرف النَّظر عمَّا إذا كانت مُرتبطة بالهجرة أم لا. ووفقًا لما تمَّ بحثه أعلاه، يُمكن لتضمين الهجرة في عملية تنفيذ مقاصد مُعيَّنة أن يُسفر عن آثار إيجابية مُتعاقبة في مجالات أخرى؛ ينبغي تحديد النَّظر في هذه الآثار الإيجابية ومجالات المُفاضلة المُمكنة.

التفكير المُستقبلي

اعتمادُ منظور استشرافيٍّ للتفكير في احتياجات وسيناريوهات الهجرة والتنمية المُحتملة لمنطقة أو بلد ومُعالجتها على مرَّ السَّنوات المُقبلة وصولاً إلى عام ٢٠٣٠. من شأن القيام بذلك أن يضمن إمكانية إدراك وتحديد الغايات الناشئة المُمكنة ذات الأولوية. تحديد والنَّظر في التَّحديات والقيود التي قد تؤثر في نجاح عمليات التدخُّل، والنَّظر واقعياً في القدرة على تحقيق المقاصد.

الاعتراف المُقيد

العمل على تحديد والنَّظر في أيِّ تحديات أو قيود قد تؤثر على نجاح التدخُّل، وكذلك النَّظر بشكل واقعي في القدرة على تحقيق الأهداف.

٤ الأداة: قائمة الموارد

بشأن الهجرة

المنظمة الدولية للهجرة

- ٢٠١٥ إطار حوكمة الهجرة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
- التاريخ غير مؤشرات حوكمة الهجرة. المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة.
- مُحدد المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: <http://gmdac.iom.int/migration-governance-indicators>
- التاريخ غير الهجرة وجدول أعمال عام ٢٠٣٠: تقرير مشروع أرمينيا. وثيقة داخلية، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
- مُحدد

المنظمة الدولية للهجرة والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية

- التاريخ غير مخزن ملفات الهجرة. مُتاح على الرابط التالي:
- مُحدد <http://www.gfmd.org/pfp/policy-tools/migration-profiles/repository>

المجموعة العالمية المعنية بالهجرة

- ٢٠١٠ تحليل الوضع وتقييم كيفية تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية. في تضمين الهجرة في التخطيط التنموي: دليل لصناع السياسات والممارسين. المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، التاريخ غير مُحدد.

بشكل عام

شبكة حلول التنمية المستدامة

- ٢٠١٧ تقرير مؤشر ولوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. شبكة حلول التنمية المستدامة، التاريخ غير مُحدد. مُتاح على الرابط: <http://www.sdgindex.org/>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٢٠١٦ إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات وجعل أهداف التنمية المستدامة محلية. في خارطة الطريق لجعل أهداف التنمية المستدامة محلية: التنفيذ والرصد على الصعيد دون القطري. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- ٢٠١٧ أداة التقييم المتكامل السريع لتفسير تضمين أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطرية والمحلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- ٢٠١٧ تسريع أهداف التنمية المستدامة وتقييم المعوقات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- ٢٠١٧ القسم ب٣: تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياقات القطرية ودون القطرية والمحلية. في تمهيد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: دليل مرجعي للفرق القطرية للأمم المتحدة. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك.

تنطوي هذه على ترجمة أولويات الهجرة والتنمية إلى تدخّلات ملموسة



يُمكنُ للأطراف المعنية المشاركة في هذه الخطوة عبر ما يلي:

- ← المشاركة النشطة في المشاورات والتخطيط
- ← القيام بدور تنفيذي في التدخّلات عند الاقتضاء
- ← تعبئة الموارد

إنَّ خطوة التنفيذ بالغة الأهمية نظراً لأنها الخطوة التي يتمُّ فيها تصميم وتنفيذ الأنشطة الملموسة لدعم تحقيق تقدّم نحو غايات الهجرة والتنمية في إطار أهداف التنمية المستدامة، ساعيةً عموماً إلى تحسين حوكمة الهجرة والمساهمة في التنمية المستدامة في آخر المطاف. يُستحسن إجراء هذا النشاط كجزء من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و/أو جهود التخطيط التنموي الأوسع نطاقاً. وقد تتبّع الخطوات المتخذة لاختيار وتصميم وتنفيذ تدخّلات الهجرة، في هذه الحالات، خطوات الجهود الأخرى ويمكن عندها استخدام هذا القسم كإرشادات إضافية.

يتوجّب على الجهات الفاعلة الانخراط مع كافّة الأطراف المعنية، ومنها إشراك منظمات المجتمع المدني والمهاجرين إلى أبعد حدٍّ ممكن، في استكمال تصميم وتنفيذ التدخّلات. ويتعيّن على الجهات المعنية أن تضع في اعتبارها أن هناك حاجة كبيرة في العديد من الحالات، كأنشطة تعميم منظور الهجرة عبر مختلف الوزارات مثلاً، لتأمين الدعم السياسي القوي لدفع عملية التنفيذ قدماً. ومن الأمور التي قد تساعد في تحقيق ذلك الشفافية والمشاورات الواسعة، إضافة إلى التوعية وبناء القدرات وتبادل المعرفة بصورة مستمرة. يُعتبر كلٌّ من بناء القدرات وتبادل المعرفة من بين الخطوات المستمرة الرئيسية التي تساعد في تكوين ثقافة تعلم مستمرّ بشأن الهجرة وأهداف التنمية المستدامة تكون شاملة واستباقية.

تنطبق الإرشادات الواردة هنا على صنّاع السياسات الذين يركّزون على اتخاذ إجراءات حيال مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تشير بوضوح إلى الهجرة، إضافة إلى المقاصد التي تردّ فيها الهجرة باعتبارها موضوعاً جامعاً. سيستفيد صنّاع السياسات الذين يركّزون على النوع الثاني من المقاصد، حيث يتمّ تعميم منظور الهجرة على مختلف القطاعات، من مشورة متخصصة إضافية حيال تصميم التدخّلات في مجالاتها المعنية. ستساعد الإرشادات في هذا القسم صنّاع السياسات على استطلاع عملية هذه التدخّلات، أي كيفية تضمين الهجرة في كلِّ قطاع على حدته. ويمكن للجهات الفاعلة عند التفكير في تصميم تدخّلات محدّدة استشارة موارد أخرى، كالعلاقات المتبادلة بين السياسات العامة والهجرة والتنمية الصّادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ودليل تعميم منظور الهجرة للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، الذي يشمل مجموعة من البرامج والأنشطة عبر القطاعات، وغيرها من الموارد المشار إليها في نهاية هذا القسم.



يجب على الجهات الفاعلة تحديد التدخلات الأكثر كفاءة وملاءمة في سياق المقاصد التي أعطوها الأولوية. ويمكن إجراء وتحقيق عدد من التدخلات المختلفة في سياقات مختلفة: على الصعيد السياساتي أو البرامجي، أو مزيج من الاثنين معاً. وقد يكون من المفيد إجراء مراجعة للهياكل والآليات القائمة ذات الصلة لبدء تكوين أفكار حول التدخلات الأكثر مواءمة. وينطوي ذلك على تقييم المؤسسات والاستراتيجيات والتشريعات والأطر السياساتية والخطط والمشاريع ذات الصلة بالهجرة والتنمية مقابل مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. وسيساعد ذلك في تعيين ومراجعة أوجه التعاون والمفاضلة الممكنة بين التدخلات المرتبطة بالهجرة وفي تبيان أية حالة من عدم الاتساق، التي من شأنها أن تكون أفقية (ضمن المجالات السياساتية) أو عمودية (بين مستويات الحوكمة)، إضافة إلى المساعدة في ضمان تجنب ازدواجية الجهود.

أدوات لمراجعة أطر العمل

وتُصاحب هذه المؤشرات أسئلة يمكن للممارسين الإجابة عليها لتحديد أي عدم اتساق محدد، مما يساعدهم على تصميم سبل لإصلاحها. لقد صُممت هذه الأداة لجدول أعمال ٢٠٣٠؛ فترتبط المؤشرات بمقاصد أهداف التنمية المستدامة ويمكن للهيئات التنفيذية استشارة تلك التي ترغب في التركيز عليها، وفقاً للمقاصد التي أعطوها الأولوية. وعلى الرغم من أن هذه الأداة مصممة للجهات الفاعلة على المستوى دون القطري، يمكن للجهات الفاعلة على المستوى القطري استخدامها عبر تعديل أسئلة المؤشرات تعديلاً بسيطاً.

أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عند القيام بإجراء نشاط تعميمي أوسع نطاقاً، يمكن استخدام التقييم المتكامل السريع للمساعدة في فحص الجاهزية حيال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مناطق معينة. ويمكنها تحديداً مساعدة الجهات الفاعلة في استبيان أطر عمل الهجرة والتنمية القائمة ذات الصلة، ساعية إلى إيجاد الثغرات التي يمكن للتدخلات الجديدة معالجتها.

مؤشرات حوكمة الهجرة: إن هذه الأداة مخصصة للجهات الفاعلة على المستوى القطري. إن تم إجراء تقييم مؤشرات حوكمة الهجرة للبلد، يمكن لصناع السياسات استخدام هذه الأداة لتعزيز الاتساق السياساتي عبر مجالات حوكمة الهجرة. ونظراً لاستناد الإطار إلى تدخلات سياساتية، يمكن للتقييم مساعدة الحكومات في تشخيص المجالات التي قد تتواجد فيها فجوات في طريقة صياغتها لحوكمتها القطرية للهجرة.

أدوات مؤشرات الاتساق السياساتي: أدوات تم تطويرها تستخدم مؤشرات متخصصة كأداة تشخيصية للاتساق السياساتي. مثلاً، يمكن استخدام مبادئ مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية المتعلقة بتضمين منظور الهجرة في التخطيط التنموي المحلي كأداة تساعد الحكومات على تبيان الفجوات وأوجه ضعف المؤسسات والسياسات والتدخلات في حوكمتها للهجرة. وتقدم المؤشرات حيال قضايا حقوق المهاجرين والتعليم الشامل والتوظيف الشامل والرعاية الصحية الشاملة، أي تركز على العمليات والهياكل الضرورية لتعزيز الاتساق السياساتي.

يُمكن إجراء المُشاورات والاجتماعات لمناقشة كافة المقاصد المُختارة (والمُؤشرات إن تمَّ تحديدها) والتفكير في سبل لإحراز تقدُّم في هذه المقاصد في ضوء السياسات والتشريعات وغيرها من الأطر القائمة. ويُمكن أيضًا إجراء جلسات لكل من المقاصد على حدة. ويتعيَّن على هذه الجلسات أن تشمل كافة الجهات الفاعلة المُشاركة بشكل مُباشر في صياغة مؤشرات المقصد أو الإبلاغ عنها، وكذلك الجهات ذات الاختصاصات الأخرى والمُرتبطة بهذا المقصد بشكل غير مُباشر، كالجهاز الوزارية، للمُساعدة في ضمان اتساق السياسات.

إن عدد وطبيعة وشكل هذه الجلسات سيعتمد على السياق، وضمنه عوامل كالأطر الزمنية والموارد والقدرات. يجب أن تشمل المُناقشات تعريفًا للمُستفيدين المقصودين من التَّدخلات وتحديد الأطراف المعنية ذات الصلة بالتَّنفيد (ومن بينها الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية) ومناقشة الموارد اللازمة والسُّبل المُمكنة لزيادتها إذا لزم الأمر. ويجب كذلك إجراء تقييم للقدرات التقنية القائمة لتتَّفق التَّدخلات؛ قد تكون هناك حاجة لإجراء بناء للقدرات. ينبغي على الأطراف المعنية إبَّان تعيين المقاصد المؤقَّعة النظر في كيفية تحقيق هذه المقاصد وفقًا لأطرها الزمنية.

وقد ترغب الهيئات التَّنفيدية في مُشاورة المُنظمة الدولية للهجرة أو غيرها من المُنظمات حيال التَّدخلات المُمكنة. قد يكون لدى المُنظمات خبرات كبيرة في مُختلف مجالات مقاصد أهداف التَّنمية المُستدامة ويُمكنها المُساعدة في اقتراح تدخلات مُصمَّمة بشكل يُواءم السياق المحلي أو القطري تعتمد على السياسات أو البرامج. ومن الممكن أيضًا الاستفادة من الأمثلة السابقة لمشاريع تعميم منظور الهجرة، وتسلُّط مثلاً قصص النُّجاح الصادرة عن مبادرة الأمم المُتحدة المُشتركة للهجرة والتَّنمية الضوء على بعض هذه الأمثلة وتربطها بجدول أعمال ٢٠٣٠

أمثلة التَّدخلات المُمكنة

تنفيذ سياسة و/أو تشريع جديد

قد ترغب الحكومات في تنفيذ سياسة و/أو تشريع جديد كسبيل لمعالجة المقاصد والأهداف المُرتبطة بالهجرة التي أعطتها الأولوية. ومن شأنها أن تكون طريقة فعَّالة لإحداث تغيير تحويلي عبر مقصد أو عدَّة مقاصد. مثلاً، قامت حكومة الإكوادور بتطبيق قانون بشأن التَّنقُّلات البشرية في عام ٢٠١٧. يُسهِّم هذا التشريع بصورة مُباشرة في المُقصد ١٠،٧ من أهداف التَّنمية المُستدامة («تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة»). وقد تشمل التَّدخلات المُمكنة الأخرى في إطار هذه الفئة وضع وتنفيذ خطط وسياسات مُحدَّدة على الصَّعيد القطري و/أو المحلي التي تربط برامج التَّنمية بالهجرة. مثلاً، في جامايكا تمَّ إكمال سياسة وطنية بشأن الهجرة والتَّنمية في عام ٢٠١٧ لتوفير إطار لإدخال الهجرة الدولية في التخطيط التَّنموي.

إدخال الهجرة في السياسات و/أو الاستراتيجيات و/أو التشريعات الأخرى

يُمكن تطبيق نهج قائم على الاتساق السَّياساتي ينظر في كيفية تأثير مجالات السياسات الأخرى، كالعمل والإسكان والصَّحة والزَّراعة، في الهجرة وتأثيرها بها عبر إدخال الهجرة في السياسات الأخرى. مثلاً، قد تقوم حكومة بشل الهجرة في سياسات واستراتيجيات التَّعليم والعمل، أخذاً بالحسبان كلا من ديناميات الهجرة ومهارات المُهاجرين في توقُّعات سوق العمل وتخطيط العرض والطلب القطري على المهارات.

إدخال الهجرة في برامج التنمية

قد تكون هناك برمجة إنمائية لم تُصمَّم بشكل يأخذ الهجرة في الاعتبار، ولكنها قد تستفيد من إدخال غايات الهجرة. وقد يكون ذلك ذا صلة بالبرمجة الإنمائية في أي قطاع من القطاعات. وسيتمثل المسعى في فهم ما إذا كانت قضايا الهجرة ذات صلة بذلك البرنامج وفهم كيفية تكيف البرنامج لمعالجتها. سيكون مقياس هذا النوع من التدخلات متفاوتاً. وقد تعتبر عملية روابط الهجرة مع أهداف التنمية المستدامة ككل جزءاً من ذلك.

تصميم وتنفيذ برمجة الهجرة

قد يكون تصميم وتنفيذ برمجة الهجرة مؤاممين بالنسبة لبعض مقاصد/أهداف التنمية المستدامة. مثلاً، إن قرَّرت حكومة اتخاذ الإجراءات بشأن المقصد ٨,٨ («حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة») فقد تُقرَّر بأن برنامجاً معيناً يُشجِّع التوظيف الأخلاقي من شأنه المساهمة في إحراز تقدم في هذا المقصد.

اعتماد نهج قائمة على الحقوق

قد تقوم الجهات الفاعلة باتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان لمعالجة مختلف الروابط بين الهجرة وأهداف التنمية المستدامة. مثلاً، قد تختار الحكومات سعيًا منها لتوطيد المقاصد ذات الأولوية أن تُعزَّز قدرة المهاجرين في الوصول إلى العدالة وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للأشخاص النازحين داخلياً في المناطق الحضرية وتوفير المساعدات في أزمات اللاجئين الممتدة وصون حقوق العمال المحددة دولياً ومعالجة مختلف القضايا المتعلقة بالأطفال المهاجرين، معتمدة نهجاً قائمة على الحقوق.

بناء القدرات التقنية وتبادل المعارف

تعتبر هذه تدخلات ضرورية لبناء ثقافة شاملة واستباقية من التعلم المستمر حيال الهجرة وأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون مستمرة وأن تتم على كافة المستويات الحكومية. وقد تشمل بعض أنشطة بناء القدرات المحددة سلسلة من ورش العمل حول عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو دورات تدريبية محددة بشأن الهجرة والتنمية. مثلاً، يُقدِّم المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية دورات تدريبية حول إدخال الهجرة في عمليات التخطيط السياساتي على كل من الصعيد القطري والمحلي. وقد تتضمن أنشطة تبادل المعارف التعلم بين النظراء أو منصات إدارة المعارف على الإنترنت، كبوابة الهجرة من أجل التنمية. <http://www.migration4development.org> متاحة على الرابط:

دراسة حالة : إكوادور

قامت الجهات الفاعلة في تنفيذ تعميم منظوم الهجرة هذا بتصميم وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية في المنطقة، وأجرت ذلك عبر إدخال الهجرة في تخطيط مختلف الوحدات الحكومية. مثلاً، بدأت وحدات ضمن الحكومة المحلية، ومنها تلك المسؤولة عن السيادة الغذائية والخدمات الصحية والعنف المنزلي والعجز وغيرها، بشمل المهاجرين والأشخاص النازحين باعتبارهم مُستفيدين من برامجها.

(انظر صفحة ١٣٧ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

٢ تعبئة الموارد

قد يتوجب تحديد مصادر التمويل للتدخلات. وإن كان ذلك يتم في إطار عملية أوسع من عمليات أهداف التنمية المستدامة، يتعين عندها على الهيئات التنفيذية اتباع أية استراتيجيات لتعبئة الموارد تنطوي عليها تلك العملية. وإن لم يكن الأمر كذلك، أو إضافة إلى ذلك، من الممكن صياغة خطة لتعبئة الموارد لتبيان أي من التدخلات المقترحة تتطلب موارد إضافية، واستراتيجيات للتعامل مع شركاء التعاون ومصادر التمويل الأخرى. وقد يكون ذلك مفيداً على نحو خاص إن تم التخطيط للعديد من التدخلات و/أو إن كانت هناك حاجة إلى موارد جديدة كبيرة.

وينبغي الحرص على الميزانية ليس فقط للتدخلات الفورية، وإنما أيضاً لأية أنشطة داعمة. مثلاً، قد يتطلب تضمين الهجرة في كافة الأطر التشريعية في مختلف القطاعات بناء القدرات على نطاق واسع عبر بعض الوزارات أو الإدارات.

ولدى النظر في كيفية تعبئة الموارد، يمكن للهيئات الحكومية الفاعلة عقد اجتماعات ثنائية ومشاورات جماعية مع شركاء التعاون الإنمائي والشركاء الممكنين الآخرين بغية البحث في خيارات التمويل. ويتعين على هذه الجلسات ضم الجهات الحكومية ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة التي قد تكون مشاركة في التنفيذ. وينبغي أن تتم مناقشة غايات الهيئات الحكومية الفاعلة والثغرات التمويلية واهتمامات شركاء التمويل في مجالات معينة. وتشمل مصادر التمويل الممكنة:

- ← الاستراتيجيات المحلية والقطرية ومصادر التمويل القائمة للأنشطة الإنمائية
- ← الصناديق الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (مثلاً، الصندوق المشترك لجدول أعمال ٢٠٣٠ المُنَاح لكافة الفرق القطرية للأمم المتحدة)
- ← الصناديق الخاصة بالهجرة من شركاء التعاون الإنمائي ومتعددي الأطراف
- ← مصادر التمويل الابتكارية المتعلقة بالهجرة، كالتحويلات المالية مثلاً، ولاسيما للمساعدة في تحقيق المشاريع على المستوى المحلي وغيرها من مساهمات مجتمعات الغربة التي يمكنها المساعدة تمويل أية تدخلات، ومنها عبر مبادرات القطاع الخاص أو المؤسسات المخصصة.

يتعين على الجهات الحكومية الفاعلة وضع اللّمسات الأخيرة على تفاصيل مخططات التّدخلات واعتماد هذه المخططات بشكل رسمي. وإن كان ذلك يحدث كجزء من عملية تنفيذ أوسع لأهداف التنمية المُستدامة، فعليها عندها اتّباع أية عمليات تخطيط رسمية مُتضمّنة فيها. وإن لم الأمر كذلك، أو إضافة إلى ذلك، يتوجّب على الجهات الحكومية صياغة خطة عمل للهجرة وأهداف التنمية المُستدامة. ستلخّص هذه مقاصد أهداف التنمية المُستدامة ذات الأولوية والتّدخلات لمعالجتها وتوفير المزيد من التفاصيل حول تصميمها وتنفيذها. انظر أداة التنفيذ: معايير خطة العمل.

ينبغي أن تخضع الخطة للمراجعة قبل اعتمادها. وإن كانت على المستوى القطري، من الممكن مناقشة الخطة في ورشة عمل وزارية. وإن كانت تتمّ على المستوى المحلي، من الممكن مناقشة الخطة في ورشة عمل محلية مُتعددة الأطراف المعنية. ستشمل العملية، في الوضع المثالي، ممثّلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والوكالات الدولية وغيرها. ويجب أن تسعى ورش العمل هذه إلى المصادقة على الخطة والموافقة عليها، عبر مناقشة التّدخلات المحددة والتأكد من ارتباطها بفعالية بمقاصد أهداف التنمية المُستدامة والسياق المحلي أو القطري ومراجعة الإجراءات المطلوبة والأطر الزمنية ومشاركة الأطراف المعنية والميزانية وغيرها من التفاصيل. ويتعين على الهيئة التنفيذية إكمال الخطة وفقاً لأيّ مدخلات من كافة عمليات المراجعة قبل اعتمادها.

ويُنصَح بالاحتفاظ بالخطة كوثيقة حيّة. ويتمثل الغرض منها في إبراز أية تحديثات أو تغييرات مُمكنة على تّدخلات الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة، وكذلك لإتاحة المجال أمام تصميم المزيد من تّدخلات الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة وإضافتها قبل عام ٢٠٣٠.

٤٠ الأداة: قائمة الموارد

الغايات المحليّة أو القطريّة	مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تمّت معالجتها
.....
.....
.....

التدخلات

قائمة بالتدخلات لمعالجة هذه المقاصد. تشمل لكل منها:

- ← وصف للتدخل، نوع العملية السياسية، التغيير التشريعي، البرامج أو المشاريع.
- ← المبررات الكامنة وراء التدخل
- ← أدوار ومهام الجهات التنفيذية الفاعلة في كل مرحلة من مراحل التدخل (بما فيها العلاقة والتنسيق فيما بينها)
- ← الإطار الزمني
- ← النتائج والمخرجات المتوقعة
- ← أية أنشطة داعمة، كالتدريبات أو بناء القدرات أو المناصرة
- ← الموارد المطلوبة للتدخل ووصف لترتيبات التمويل
- ← كيف سيتم إجراء الرصد والتقييم (سيتم إبلاغ ذلك من خلال المؤشرات وآليات الرصد والإبلاغ وفقاً لما جاء في الرصد والإبلاغ)
- ملاحظة: عند تحديد المقاصد المؤقتة، ينبغي أن تعكس الأطر الزمنية والنتائج المتوقعة كيفية تحقيقها.

٨٨ الأداة: قائمة الموارد

بشأن الهجرة

تحالف ٨٧

التاريخ غير
محدد موقع تحالف ٨٧ على شبكة الإنترنت. مُتاح على الرابط التالي:
/https://www.alliance87.org

المركز التعاوني لبيانات مكافحة الإتجار بالبشر

التاريخ غير
محدد موقع المركز التعاوني لبيانات مكافحة الإتجار بالبشر. مُتاح على الرابط التالي:
/https://www.ctdatacollaborative.org

المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

٢٠١٣ سياسيات وممارسات الهجرة والتنمية: دراسة مسحية لأحد عشر بلداً أوروبياً والمفوضية الأوروبية. المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، التاريخ غير مُحدد.

مارتا فوريسستي وهاغن-زانكر

٢٠١٧ الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

شركاء سياسات الهجرة العالمية

٢٠١٦ أهداف التنمية المستدامة والمهاجرون/الهجرة: حول جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. شركاء سياسات الهجرة العالمية، التاريخ غير مُحدد.

إيمي هونغ وأنا كنول

٢٠١٦ تعزيز ترابط الهجرة والتنمية عبر تحسين الاتساق المؤسسي والسياساتي. شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، التاريخ غير مُحدد.

المنظمة الدولية للهجرة

٢٠١١ هجرة اليد العاملة من بلدان عملية كولومبو: الممارسات السليمة والتحديات وسبل المضي قدماً. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

٢٠١٤ دليل تطوير مشاريع التحويلات المالية: الممارسات السليمة لتعظيم تأثير التحويلات المالية على التنمية. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

التاريخ غير
محدد أساسيات إدارة الهجرة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. (ستصدر قريباً نسخة مُحدثة عنها).

المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة

٢٠١٠ إدخال الهجرة في التخطيط الإنمائي: دليل لصناع السياسات والممارسين. المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، جنيف.

المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة

٢٠١١ وضع خارطة طريق لإشراك مجتمعات الهجرة في التنمية: دليل لصناع السياسات والممارسين في الأوطان وفي البلدان المضيفة. المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة، جنيف.

المنظمة الدولية للهجرة ومبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية

التاريخ غير	كيف يمكن إدخال الهجرة في التخطيط المحلي؟ دليل منهجي: للسلطات المحلية المغربية. المنظمة
مُحدّد	الدولية للهجرة والمبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، المغرب.
٢٠١٥	ورقة بيضاء: إدخال الهجرة في التخطيط الإنمائي المحلي وفيما أبعد منه. المنظمة الدولية للهجرة
	ومبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، التاريخ غير مُحدّد.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

التاريخ غير	العلاقات المتبادلة بين السياسات العامة والهجرة والتنمية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
مُحدّد	

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التاريخ غير	تشجيع النهج التنموية حيال الهجرة والنزوح: خمسة مجالات تركيز مُحددة لبرنامج الأمم المتحدة
مُحدّد	الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
٢٠١٥	مذكرة توجيهية: نهج إنمائي حيال الهجرة والنزوح. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك.
٢٠١٧	البلديات والأشخاص المُنتقلون: سياسات المدن التنموية للإدارة المحلية الناجحة للهجرة والنزوح. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٢٠١٦	ترحيب المُدن باللاجئين والمهاجرين: تعزيز الحوكمة الحضرية الفعالة في عصر الهجرة. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فرنسا.
------	---

مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية

التاريخ غير	مجموعة أدوات الإلكترونية بشأن الهجرة والتنمية المحلية. متّاح على الرابط التالي:
مُحدّد	http://www.migration4development.org/en/resources/toolbox/training
التاريخ غير	مبادئ توجيهية حيال إدخال الهجرة في التعاون اللامركزي. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة
مُحدّد	والتنمية، بروكسل.
التاريخ غير	الهجرة من أجل التنمية: نهج من الأسفل للأعلى. المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.
مُحدّد	
٢٠١٢	مسح ممارسات السلطات المحلية في مجال الهجرة والتنمية. المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.
٢٠١٥	جدول الأعمال المحلي بشأن الهجرة والتنمية: منتدى البلديات الثاني حول التنقل والهجرة والتنمية في العاصمة، وثيقة كيتو الختامية. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.
٢٠١٦	إدماج المهاجرين باعتباره شرطاً مسبقاً للتنمية: دور المدن. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.
٢٠١٦	تعزيز ورفع مستوى وتعميم منظور الهجرة الدولية والتنمية في كالا بارزون: دليل وحدات الحكومة المحلية لإدخال الهجرة والتنمية الدولية في التخطيط الإنمائي والحوكمة المحلية. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، الفلبين.
٢٠١٦	إدخال الهجرة والتنمية في الحوكمة المحلية: نهج حوكمة محلية وتجارب من المنطقة ٤أ-كالا بارزون. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، الفلبين.
٢٠١٧	قصص النجاح: مجموعة من الممارسات السليمة والدروس المستفادة من قبل الجهات المحلية الفاعلة التي تُسخّر الإمكانيات التنموية للهجرة. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، بروكسل.
٢٠١٧	موجز سياساتي: الاتساق السياسي في الهجرة والتنمية على المستوى المحلي. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية، برلين.

منظمة الصحة العالمية

٢٠١٠ مدونة منظمة الصحة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف الموظفين الطبيين على المستوى الدولي: جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون. منظمة الصحة العالمية، جنيف.

بشكل عام

فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التاريخ غير مجموعة أدوات جعل أهداف التنمية المستدامة محلية (موقع إلكتروني). الموقع متاح على الرابط التالي: [/http://localizingthesdgs.org](http://localizingthesdgs.org) مُحدد

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

٢٠١٦ سياسات أفضل للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦: إطار جديد للاتساق السياساتي. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة: الأمور التي تحتاج الحكومات المحلية إلى معرفتها. منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، برشلونة.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٠١٦ بناء الوعي وخلق اتساق سياساتي أفقي وخلق اتساق سياساتي عمودي. في تعميم منظور جدول أعمال ٢٠٣٠. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، جنيف. متاح على الرابط التالي: <https://undg.org/2030-agenda/mainstreaming-2030-agenda>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التاريخ غير تقييم تمويل التنمية والحلول التمويلية المتكاملة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حقبة خطة عمل مُحدد أديس أبابا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانكوك. التقييم المتكامل السريع: أداة لتيسير تضمين أهداف التنمية المستدامة في الخطط القُطرية والمحلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٢٠١٥ الوحدة رقم ٦، الشرائح التقديمية ٥٥ إلى ٦٠، والشريحة رقم ٦٤. ضمن مجموعة الإيجاز لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، جنيف. متاح على الرابط التالي: <https://cifal-flanders.org/new-unitar-un-development-group-briefing-kit-for-sdgs>

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

٢٠١٧ دورة أساسية حول جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. (دورة عبر الإنترنت). كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، متاحة على الرابط التالي: <http://www.localizingthesdgs.org/library/view/270>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢٠١٨ الفصلان الخامس والسادس. في تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ٢٠١٨. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جنيف.

جامعة لايدن

التاريخ غير دورات عبر الإنترنت على موقع مبادرة أهداف التنمية المستدامة. متاح على الرابط التالي: [/https://www.sdginitiative.org](https://www.sdginitiative.org) مُحدد

القسم الثاني: الرصد والإبلاغ

تنطوي هذه الخطوة على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها وتحليلها. وتُقدّم الإرشاد حيال الخطوات التي يُمكن للهيئات التنفيذية اتّخاذها نحو تحسين الجودة الشاملة لبيانات الهجرة.

 يُمكن إشراك الأطراف المعنية في هذه الخطوة عبر ما يلي:

← التّشاور باعتباره مصدراً مُحتمل للبيانات

← المساعدة في بناء القدرات

فهم الرصد والإبلاغ

يُعتبر إجراء أيّ من أشكال الرصد عنصراً ضرورياً لأيّ نشاطٍ متعلّق بأهداف التنمية المستدامة. وبصرف النظر عمّا إذا كانت الهيئات التنفيذية تقوم بإجراء مشروع صغير النطاق حيال الهجرة وأهداف التنمية المستدامة أو نشاط يتبع نهج حكومات بأكملها لتعميم منظور الهجرة عبر الوزارات، يتعيّن عليها رصد التقدم المحرّز نحو مقاصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحليّ و/أو القطريّ و/أو العالميّ. وباعتبار أنّ أهداف التنمية المستدامة هي عبارة عن عمليات تتولاها البلدان، تقع مسؤولية الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على عاتق الحكومات القطرية.

إن إنشاء هياكل إبلاغ محلية وقطرية فعّالة هو وسيلة لتعزيز الحسّ بالمسؤولية نحو جدول أعمال عام ٢٠٣٠. إنّ القيام بالإبلاغ الدوريّ على المستويين المحليّ والقطريّ أمرٌ بالغ الأهمية نظراً لأنّه لا يتعيّن على البلدان الإبلاغ على المستوى العالميّ سوى مرتين فقط قبل حلول عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، يُمكن الإبلاغ الحكومات من استخدام عملية رصد أهداف التنمية المستدامة كأداة إدارية قائمة. ويُمكن لإطار إبلاغ ومؤشرات راسخ أن يكون قيماً للغاية، حيث من شأنه المساعدة في تحويل إطار أهداف التنمية المستدامة إلى أداة تُسخرها الحكومات في تنوير سياسات وبرامج الهجرة.

ينطوي الرصد والإبلاغ كذلك على بُعد راسخ لبناء القدرات. وتفرض متطلبات متابعة ومراجعة الاجتماعات من أجل الأهداف تحدياً ومن شأنها أن تُشكّل عبئاً كبيراً على الحكومات، وخاصّة بالنسبة للمكاتب الإحصائية القطرية. وسعياً لرصد التقدم المحرّز في أهداف التنمية المستدامة عالمياً، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بوضع قائمة تنطوي على ٢٣٢ مؤشراً عالمياً فردياً، بشأن عدد من المجالات ومن بينها الهجرة. يصعب جمع ورصد البيانات للمؤشرات ولاسيما بالنسبة لبعض من المؤشرات المرتبطة بالهجرة، التي سيتم استعراضها لاحقاً في هذا القسم. وإن قامت الحكومات بوضع مؤشرات أو آليات رصد بديلة فمن المرجّح أن يخلق ذلك حاجة إلى تحسين قدرات بيانات الهجرة الخاصّة بها. وبالتالي، وفي كافّة الأحوال، سوف تكون هناك حاجة إلى كميات كبيرة من بيانات الهجرة، وهناك حاجة إلى تحسين بيانات الهجرة على الصّعد المحليّ والقطريّ والإقليميّ والعالميّ بغية رصد أهداف التنمية المستدامة. وسيستوجب ذلك بدوره منهجيات وتمويلات وعمليات بناء قدرات جديدة. يُمكن النظر إلى مبادرات جدول أعمال عام ٢٠٣٠ باعتبارها فرصة رئيسية لتعزيز بيانات الهجرة، وهناك عددٌ من الخطوات التي يُمكن للحكومات القيام بها لتحقيق هذه الغاية.

يُمكن للرصد والإبلاغ أن يشملاً إجراء عمليات مسح البيانات ووضع مؤشرات جديدة وتحسين تصنيف البيانات واستحداث نظم للإبلاغ واتخاذ خطوات لتحسين قدرات بيانات الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

يُمكن للرصد والإبلاغ أن يشمل إجراء عمليات مسح البيانات ووضع مؤشرات جديدة وتحسين تصنيف البيانات واستحداث نظم للإبلاغ واتخاذ خطوات لتحسين قدرات بيانات الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

إن النهج المقترح في هذا الدليل هو لاختيار أولويات أهداف التنمية المستدامة ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز فيها ومن ثم تصميم وتنفيذ تدخلات محددة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات الفاعلة قد لا تقوم بتنفيذ التدخلات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وقد لا تقدر إلا على الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة أو أن تختار القيام بذلك دون اتخاذ أية إجراءات تنفيذية. وقد تقرر الهيئات التنفيذية في بعض الحالات، بدلاً من ذلك، اختيار أولويات أهداف التنمية المستدامة وتصميم وتنفيذ التدخلات وحينئذ، فقط حينئذ، وضع المؤشرات. كما يجدر التنويه بأنه إن تم أولاً وضع المؤشرات حيال أولويات الهجرة، يُمكن للتدخلات أن تكون أكثر أهمية ومغزى، حيث تسعى عندها هذه التدخلات إلى تلبية المؤشرات التي تعكس الأولويات.

يُمكن للرصد والإبلاغ أن يشمل إجراء عمليات مسح البيانات ووضع مؤشرات جديدة وتحسين تصنيف البيانات واستحداث نظم للإبلاغ واتخاذ خطوات لتحسين قدرات بيانات الهجرة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

يتمثل النهج المقترح في هذا الدليل في اختيار أولويات أهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في هذه الأولويات، ثم تصميم وتنفيذ تدخلات محددة. تجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات الفاعلة قد لا تنفذ التدخلات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وقد تكون فقط قادرة على أو تختار الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة دون اتخاذ إجراءات التنفيذ. بدلاً من ذلك، في بعض الحالات، قد تقرر الهيئات المنفذة اختيار أولويات أهداف التنمية المستدامة وتصميم التدخلات وتنفيذها، وعندئذ فقط تبدأ بتطوير المؤشرات. تجدر الإشارة إلى أنه إذا تم تطوير المؤشرات أولاً حول أولويات الهجرة، فقد تكون التدخلات ذات مغزى أكبر لأنها تسعى إلى تلبية المؤشرات التي تعكس الأولويات.

سيُتعيّن على الجهات الحكومية الفاعلة الإبلاغ عن مقاصد أهداف التنمية المستدامة، مُستخدمة، تحديداً، المؤشرات المُستحدثة أو المُختارة. ويتوجب الإبلاغ عن البيانات الضرورية حول المؤشرات إلى هيئة الإبلاغ المُعينة، على النحو المُتفق عليه سابقاً، أو الإبلاغ عنها بصورة مباشرة. وبمجرد بدء العمل بالتدخلات قد يكون من الضروري تحسين منهجيات المؤشرات أو إجراء بعض التغييرات عليها، عبر إشراك المزيد من الجهات الفاعلة أو ضبط توقيت جمع البيانات. وتتوجب إعادة النظر في منهجيات المؤشرات وتكييفها بحسب الحاجة.

يجب ألا يتوقف رصد أهداف التنمية المستدامة عند الإبلاغ عن المؤشرات. هناك حاجة لإجراء تقييمات للتدخلات بصورة مُستمرة ويُمكن استحداث طرق رسمية وغير رسمية أخرى للرصد والتقييم تحقيقاً لهذا الغرض^٧ يُمكن للهيئات التنفيذية استحداث عمليات التقييم لتحديد التغيرات في المؤشرات فيما يتعلق بتدخلات محددة، وتقوم بذلك عبر التفتيش الدوري والمعاينة والبحوث وغيرها من العمليات، مما يساعد على المُضي قدماً نحو نهج قائم على الأدلة في تصميم التدخلات وصنع القرار حيال الهجرة والتنمية. ويجب أن تكون هناك حلقات لرودود الأفعال بين أي آليات للرصد وصقل التدخلات، أو تصميم وتخطيط التدخلات المُستقبلية. ويُستحسن أن تشمل التدخلات آليات تسمُح بالحصول على ردود الأفعال والآراء من المواطنين، ومن بينهم المهاجرون. تُعتبر إتاحة المجال للإصغاء إلى الآراء وردود الأفعال حيال التدخلات بصورة مُستمرة أمراً بالغ الأهمية، ولا سيما إن كان التغيير المطروح تغييراً تشريعياً دائماً.

يُتعيّن على الهيئات التنفيذية ضمان إمكانية تعلم الآخرين من التدخلات التي تجريها ومن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ككل. ويُمكن تحقيق ذلك عبر جعل نتائج البرامج أو المشاريع متاحة على الإنترنت وترويج المنتجات المعرفية القائمة على التدخلات وتنظيم و/أو المشاركة في فعاليات حول تبادل المعارف في الهجرة و/أو التنمية بغية تعزيز الممارسات السليمة والدروس المستفادة.

الاندماج ضمن مبادرة أكبر

عند ضم خطوة الرصد والإبلاغ إلى أنشطة تقودها عملية أوسع من عمليات التنمية المُستدامة ينبغي تكييف الإرشادات الواردة في هذا القسم بحسب الحاجة. إن كلاً من هذه الأنشطة - مسح البيانات ووضع المؤشرات والإبلاغ - يمكن إما إجراؤها بصورة مُستقلة وإدماجها ضمن عملية أوسع من عمليات أهداف التنمية المُستدامة، أو تسخيرها للمُساعدة في تنويع عملية أوسع من عمليات التنمية المُستدامة حيث تكون هناك رغبة في التركيز على الهجرة. مثلاً، إن كان يتم إجراء نشاط على مُستوى قطري لقياس إمكانية إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة عبر القطاعات، يمكن للهيئات التنفيذية استخدام نموذج مسح وربط البيانات أو مجالات بيانات الهجرة المُقترحة للمُساعدة في تبيان مصادر بيانات الهجرة الموجودة، كالإحصاءات السكانية والبيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية للأسر ومصادر البيانات الكبيرة وغيرها.

العمل في مختلف مستويات الحكومة

تنطبق الإرشادات الواردة في هذا القسم على النحو ذاته بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في كافة مستويات الحكومة؛ عندما تختلف الأنشطة، يؤخذ ذلك بالحسبان ويتم تقديم نصائح مختلفة كذلك. ومع ذلك، هناك بعض النقاط الأولوية التي ينبغي أخذها بالحسبان في المُستويات المختلفة.

يتعين على مكاتب الإحصاء القطرية القيام بدور قيادي في رصد أهداف التنمية المُستدامة والإبلاغ عنها، وفي أية أنشطة أخرى مُتعلقة بالبيانات. ويتوجب على مكاتب الإحصاء القطرية، بالتشاور مع صناع السياسات على المُستوى القطري، أن تقود عملية وضع المؤشرات وجمع البيانات وتنسيق توفيرها والإبلاغ عن المؤشرات. أو يمكن بدلاً من ذلك أن يتولى قيادة العملية جهاز آخر، كوكالة تخطيط الهجرة أو التنمية أو الهيئة التنفيذية الرئيسية لعملية أهداف التنمية المُستدامة. وإن كان الأمر كذلك، فيتعين عندها أن يكون هناك تعاون وثيق بين هذا الجهاز القائد ومكتب الإحصاء القطري. إن كان البلد قد شارك مسبقاً في أية مبادرات لبيانات الهجرة مع المنظمة الدولية للهجرة، كإنشاء ملف هجرة خاص بالبلد أو في تقييمات مؤشرات حوكمة الهجرة، يمكن عندها لأي من مجموعات العمل التقنية أو غيرها من الهيئات التي أنشئت لتمكين هذه العملية أن تتولى القيادة.

سيُتبع على الهيئات التنفيذية على المُستوى المحلي تقرير كيفية التعامل مع المكاتب الإحصائية القطرية. إن كانت هناك مكاتب إحصائية على المُستوى المحلي أو الإقليمي أو الاتحادي، يمكنها قيادة هذه الخطوة. إن لم تكن هناك أجهزة مثل هذه، ولم يكن هناك مكاتب إحصائية إلا على المُستوى القطري، يمكن أن توافق الهيئات التنفيذية المحلية على التعاون مع تلك المكاتب إذا اقتضى الأمر. ويمكن للمكاتب الإحصائية القطرية تقديم مُدخلات وتوجيهات في المراحل المُنفقة عليها من العملية. وستتوقف طبيعة هذا التعاون على سياق وقدرات صناع السياسات والإحصائيين على المُستوى المحلي.

إن التعاون الوثيق بين الهيئات التنفيذية والأجهزة الإحصائية ذات الصلة خلال الرصد والإبلاغ هو أمر هام، وعلى كافة المُستويات. ويُساعد هذا التعاون في ضمان قابلية مقاصد أهداف التنمية المُستدامة والتخطيط العام للقياس على نطاق واسع، وفي المُقابل أن تكون المؤشرات مقبولة وهامة بالنسبة لصناع السياسات.

لدى السعي إلى صياغة نُظْم رصد لأهداف التنمية المُستدامة تتحلّى بأكبر قدر مُمكن من الأهمية، يُنصَح بإجراء عملية مسح وربط للبيانات بغية تقييم بيانات الهجرة المُتاحة بصورة شاملة. وقد تختارُ الهيئات التّنفيذية إجراء هذه العملية لكل مقصد من المقاصد المُختارة، أو لبعض منها بحسب الحاجة. وبمُجرد اختيار المقاصد يتعيّن على الهيئات التّنفيذية تقييم البيانات القائمة ذات الصلة بالمقاصد، تقييماً شاملاً، بغية تبيان ما هو مُتاح وخيارات المؤشرات المُمكنة. ويُمكن إتمام ذلك عبر مرحلة لمسح وربط البيانات لجمع معلومات حول أي من البيانات التي تمّ جمعها مُسبقاً قد تكون ذات أهمية بالنسبة للمقصد وكيفية استخدامها. إن كانت هناك مُسبقاً فكرة شاملة كافية حول بيانات الهجرة المُتاحة أو مؤشرات محلية أو قطرية قائمة يُمكن استخدامها مع تلك المقاصد، يُمكن عندها تجاوز خطوة مسح البيانات.

إن تمثّلت الغاية في رصد المقاصد الخاصة بالهجرة، يتوجّب على الهيئات التّنفيذية أولاً النّظر فيما إذا كانت قادرة حينها على إنتاج مؤشرات عالمية ترتبط بالهجرة كما هو مُحدّد من قِبل فريق الخبراء المُشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المُستدامة. يجدر الانتباه إلى أنّ لدى العديد من المؤشرات العالمية المُرتبطة بالهجرة منهجيات غير مُتطورة نسبياً؛ فالعديد من تلك المؤشرات تُصنّف باعتبارها من المُستوى الثالث، ويعني ذلك بأنّها تفتقر إلى منهجيات أو معايير مُستحدثة عالمياً، وأنّه لا تقوم البلدان بإنتاج بيانات ذات صلة على نحو مُنظم ٨. بيد أنّه يتعيّن على الدّول التّحقّق ممّا إذا كانت قادرة على إنتاج هذه المؤشرات، كما هو مُحدّد من قِبل فريق الخبراء المُشترك بين الوكالات، حيث يُسهّل ذلك المُقارنة العالمية الشاملة لبيانات الهجرة. توجد في الصفحة رقم ٩٦، أدناه، المؤشرات العالمية التي تُشير بشكل مُباشر إلى الهجرة، والوكالات المسؤولة عنها. ويجدر الانتباه إلى أنّه بالنسبة للعديد من هذه المؤشرات لاتزال المنهجيات قيد التّطوير، ولاتزال الجهود تُبدّل من قِبل جميع وكالات الأمم المُتحدة لصقل هذه المؤشرات وتقديم الإرشاد والتّوجيه للدّول.

ستشمل عملية مسح وربط البيانات إجراء جرد لتوافر البيانات لكل من هذه المؤشرات عبر مُراجعة البيانات الوصفية ومُقارنة توافر البيانات معها، بما في ذلك مُستوى التّصنيف ٩. ينبغي أن تذهب عملية مسح وربط البيانات إلى أبعد من ذلك، حتى وإن كانت تهدف إلى قياس المقاصد المُشار إليها هنا. يجب على الحكومات تكوين نظرة عامّة حول البيانات المُتاحة في كلّ مجال يتجاوز ذلك.

يجب إنشاء قائمة بمصادر البيانات المُحتملة والجهات الفاعلة المعنية بها، ومنها الأجهزة الحكومية أو المكاتب المحلية أو غيرها، التي قد تحتفظ ببيانات هامة لمقصد مُعيّن (انظر الترابط الشامل بين مقاصد أهداف التنمية المُستدامة والهجرة في المُلحقات للحصول على المزيد من الإرشاد). مثلاً، في حالة المقصد ١٠ ج، تتمثّل المصادر والجهات الفاعلة المُمكنة للبيانات على المُستوى القطريّ في المصرف المركزي ووزارة الشّؤون المالية، أمّا في مقصد مُرتبط بالصّحة، حيث يتعيّن دمج الهجرة على المُستوى المحلي، فقد تتمثّل مصادر البيانات والجهات المعنية بها في وحدات الصّحة المحلية التي تجمّع السجّلات الإدارية ذات الصلة. من المُهمّ ضمان استخدام مصادر بيانات الهجرة القائمة بأكبر قدر مُمكن من الفعالية، ومُحاولة البناء على أساس عمليات البيانات الموجودة مُسبقاً. وينبغي بالتّالي شمل مصادر بيانات الهجرة

الشائعة كالإحصاءات السكانية والإسكانية والدراسات الاستقصائية للأسر، إضافةً إلى مختلف مصادر البيانات الإدارية وإن أمكن كذلك شمل مصادر غير تقليدية لمعلومات الهجرة كالبيانات الكبيرة^{١٠}.

يُمكن كذلك إشراك الجهات الفاعلة الدولية وغير الحكومية وغيرها، كالبنك الدولي أو الجمعيات القطرية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر؛ بيد أنه يتعين على الهيئات التنفيذية تذكر أنه يجب على البيانات المستخدمة للمؤشرات أن تكون دقيقة وموثوقة. ويجب على الهيئات التنفيذية أيضاً التحقق مما إذا كان هناك ملف هجرة خاصٌ ببلدها عبر الدخول إلى مخزن ملفات الهجرة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية^{١١}. ونظراً لاحتواء هذه الملفات على معلومات شاملة حول مصادر بيانات الهجرة المتاحة في كل بلد، إن تم تنظيم ملف مؤخرًا يُمكن الاعتماد عليه في دعم العملية. وإن كان هناك ملف ليس حديثاً يتعين عندها على الهيئات التنفيذية تحديد ما إذا كانت المعلومات حول توفر البيانات لاتزال سارية وتقرر ما إذا كان استخدامها مُمكنًا أم لا. كما يمكن للجهات المحلية الفاعلة الاستفادة من هذه الملفات، حيث توضح هذه الملفات البيانات دون القطرية المتاحة في البلدان. ويجب أيضاً على الجهات الفاعلة استشارة بوابة بيانات الهجرة العالمية^{١٢}، التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، التي قد تحتوي على معلومات هامة حول بيانات الهجرة الموجودة.

ينبغي بعد ذلك عقد المقابلات أو المشاورات مع الأطراف المعنية التي يتم اختيارها لجمع أو توحيد المعلومات حول البيانات المتاحة التي يمكن الحصول عليها ومعالجتها من أجل المقصد. يجدر الانتباه إلى أن مجالات البيانات المقترحة هي للمقاصد التي تُشير بصورة مباشرة إلى الهجرة ولا تغطي احتياجات البيانات للمقاصد في قطاعات أخرى. وبالنسبة للمقاصد الأخرى، قد تركز عملية مسح وربط البيانات على دراسة مدى التصنيف وفقاً لحالة الهجرة لكافة البيانات المجموعة في قطاع معين.

٤ الأدوات: نموذج مسح وربط البيانات

٤.١ الأداة: مجالات البيانات المقترحة مسحها وربطها

يجب على المعلومات المجموعة أن تشمل المواصفات التالية:

- ← ما هي البيانات ذات الصلة التي تم جمعها أو تلقيها، ويشمل ذلك المتغيرات التي تم وفقاً لها تصنيف تلك البيانات؛
- ← كيف وكل متى يتم جمعها أو تلقيها؛
- ← كيف يتم تخزينها؛
- ← إن كانت تتم مشاركتها مع منظمات أخرى، وكيف ومتى يتم ذلك؛
- ← إن كان يتم الإبلاغ عنها وكيف يتم ذلك.

وبمجرد الانتهاء من إجراء ذلك مع كل من الأطراف المعنية، سيتم إجراء معاينة شاملة لكافة البيانات المتاحة للمقصد. ويتوجب تحليل نتائج عملية مسح وربط البيانات بغية تحديد ما إذا كان هناك ما يكفي من البيانات حول مسألة هجرة معينة، وكذلك لتبيان ما إذا وجدت فجوات رئيسية في المجالات التي لم تجمع فيها البيانات والتي قد تكون ضرورية، وإن كان الأمر كذلك، البحث في كيفية معالجتها.

المؤشرات العالمية	الوكالات المسؤولة عنها
ج.٣ ١. كثافة وتوزيع العاملين الصحيين	منظمة الصحة العالمية (انظر البيانات الوصفية)
٤.ب ١. حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية للمنح بحسب القطاع ونوع الدراسة (قياسُ الجهد العام الذي تقدمه الجهات المانحة للبلدان النامية لتوفير المنح الدراسية)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر البيانات الوصفية)
١,٨,٨ معدلات تكرار الإصابات المهنية المُميتة وغير المُميتة، بحسب الجنس وحالة المهاجر	منظمة العمل الدولية (انظر البيانات الوصفية)
٢,٨,٨ مستوى الامتثال القطري لحقوق العمال (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) وفقاً للمصادر النصية لمنظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس وحالة المهاجر	منظمة العمل الدولية (انظر البيانات الوصفية)
١,٧,١٠ تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية؛ قيد التطوير (انظر خطة العمل)
٢,٧,١٠ عدد البلدان التي قامت بتنفيذ سياسات هجرة مُدارة بصورة جيدة	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة؛ قيد التطوير (انظر البيانات الوصفية). لاحظ أنه وفقاً لما هو موضح أدناه أنه ليس من الممكن للحكومات الإبلاغ الذاتي المباشر عن المؤشر ٢,٧,١٠ عند صياغته.
١٠.ج ١. تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبلغ الذي تم تحويله	البنك الدولي (انظر البيانات الوصفية)
٢,٢,١٦ عدد ضحايا الإتجار بالبشر من أصل كتلة سكانية عددها ١٠٠ ألف نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر البيانات الوصفية)
٢,٣,١٧ حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي (انظر البيانات الوصفية)
١,٨,١٧ نسبة مؤشرات التنمية المُستدامة المُنتجة على الصعيد القطري مع التصنيف الكامل لها عند ارتباطها بالمقصد، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.	قيد التطوير؛ انظر موقع إحصاءات الأمم المتحدة، صفحة خطط العمل للمؤشرات من المستوى الثالث، للمزيد من المعلومات.

📍 دراسة حالة : أرمينيا

قامت الجهة التَّنفِيزِيَّة الفاعلة بإجراء مُراجعة شاملة لمصادر بيانات الهجرة القطريَّة، والتي شملت مصادر البيانات الإحصائيَّة والإداريَّة، بغية تقييم مدى توافر البيانات عبر كافَّة قضايا الهجرة. وأُعمِنَت العمليَّة النَّظَر في كَيْفِيَّة الحصول على بيانات الهجرة وتخزينها ومُعالجتها ومُشاركتها وتعميمها ونشرها. وكنتيجة لعمليَّة مسح وربط البيانات هذه، تمَّ وضع مؤشرات تقريبيَّة قُطريَّة للمقاصد الخمسة ذات الأولويَّة.

📖 (انظر صفحة ١٢٥ لرؤية دراسة الحالة بالكامل)

٢ وضع المؤشرات

لدى تشكيل رؤية حول البيانات المُتاحة للمقاصد ذات الأولويَّة، يتوجَّب على الهيئات التَّنفِيزِيَّة النَّظَر في المؤشرات التي يُمكن الإبلاغ عنها. وإن كشفت عمليَّة مسح وربط البيانات أنَّه يُمكن الإبلاغ عن المؤشرات العالميَّة، ينبغي عندها استخدام هذه المؤشرات ليُصبح التَّقدُّم المُحرز مُماثلاً لنظيره في البلدان الأخرى. وإن لم يكن بالإمكان الإبلاغ عن المؤشرات العالميَّة، أو كإضافة إلى العمليَّة، يُمكن للحكومات وضع مؤشرات تقريبيَّة لرصد كل من المقاصد على حدة على المُستوى المحلي أو القُطري.

قد يكون هذا النَّهْج جيِّداً للحكومات لأسباب عدَّة. أوَّلاً، لِيَسَّتْ كُلُّ المؤشرات العالميَّة مُناسبة للاستخدام على المُستوى القُطري. فبعضها، مثلاً، لا يسمَحُ بالإبلاغ الذاتي على المُستوى القُطري، كالمؤشر رقم ١٠,٧,٢ «عدد البلدان التي قامت بتنفيذ سياسات هجرة مُدارة بصورة جيِّدة». ثانياً، كما هو مَوْضَعُ أعلاه، إنَّ للعديد من المؤشرات العالميَّة المُتعلِّقة بالهجرة مُنهجيات ناقصة التَّطوُّر نسبياً. وثالثاً، قد تكون المؤشرات التقريبيَّة قيِّمة باعتبارها مُصمَّمة على نحو مُخصَّص ويوجَّهها السِّياق حيث يُمكنها البناء على أساس قدرات بيانات الهجرة القائمة وعكس أولويَّات الهجرة للحكومة المحليَّة أو القُطريَّة. تُمكن المؤشرات التقريبيَّة الحكومات من رصد التَّقدُّم المُحرز نحو غايات مُحدَّدة من غايات الهجرة المحليَّة أو القُطريَّة غير المُنعكسة في المؤشرات العالميَّة.

سيكون ذلك هاماً بشكل خاص، وفي غالب الوقت، في سياق إدخال الهجرة في تنفيذ أهداف التَّنمية المُستدامة، وذلك لأنَّ مُعظم المؤشرات العالميَّة لا تأتي على ذكر الهجرة. فإن كانت الجهات الفاعلة، على سبيل المثال، تقوم بإدخال الهجرة على مقاصد تعليميَّة مُعيَّنة، ستجد بأنَّ المؤشرات العالميَّة ذات الصِّلة بحاجة إلى التَّكْيِيف باعتبارها لا تذكر الهجرة - على الأقلَّ عبر إدخال تصنيفها على أساس الهجرة (انظر القسم التالي للحصول على إرشادات بشأن التَّصنيف). إنَّ رصد هذه المؤشرات كل عام وصولاً لعام ٢٠٣٠ من شأنه أن يُمكن الحكومات من تتبُّع التَّقدُّم المُحرز في قضايا الهجرة ذات الأولويَّة.

إذا، على الرَّغم من أنَّ المؤشرات التقريبيَّة قد لا تكون دائماً قابلة للمُقارنة مع نظيراتها في البلدان الأخرى، يُمكنها إنتاج تقارير حول الهجرة وتعزيز حسَّ المسؤوليَّة لدى الحكومات في تحقيق غايات الهجرة بموجب جدول أعمال عام ٢٠٣٠. ولتحقيق توازن

بين رصد أهداف التنمية المستدامة عالمياً والصلة على الصعيد المحلي/القطري، قد ترغب الهيئات التنفيذية في استخدام مزيج من المؤشرات العالمية والتقريبية. وعندما يتم ذلك خارج إطار عملية أوسع نطاقاً من عمليات أهداف التنمية المستدامة، في بلد ما، يتعين عندها إبقاء مُمتلي تلك العملية على دراية بالخطوات بغية ضمان تماشي عمليات الرصد الأخرى معها قدر الإمكان. وقد يكون مكتب الإحصاء القطري، في بعض الحالات، قائماً مُسبقاً على قيادة العمليتين معاً؛ وإن لم يكن الأمر كذلك، ينبغي إبقائه على دراية بالأنشطة في هذا المجال من قبل أية جهات فاعلة أخرى.

يُمكن للهيئات التنفيذية اختيار عدد المؤشرات الواجب إنشاؤها لكل مقصد وفقاً للقدرة والموارد؛ وعادة ما يكون لدى كل منها بين مؤشر واحد وثلاثة مؤشرات. ينبغي اعتماد المبادئ التالية لإرشاد تطوير المؤشرات^{١٣}:

← يجب على المؤشرات أن تعكس الأولويات المحلية أو القطرية وأن تقيس جوانب المقصد ذات الصلة بالسياق.

← ينبغي إنشاء المؤشرات بناءً على مصادر بيانات موثوقة وراسخة.

← يجب أن يكون من الممكن جمع البيانات للمؤشر بصورة منتظمة على مر الزمن.

← يتوجب بناء المؤشرات على البيانات المجموعة والعمليات القائمة مُسبقاً، قدر الإمكان، للمحافظة على انخفاض العبء الإضافي وللمساعدة في ضمان استدامة القياس. قم باستخدام مسح وربط البيانات للمساعدة في ضمان ذلك.

← ينبغي أن تكون المؤشرات واضحة للتفسير ويسهل إيصالها للعامة والمجتمع المدني.

← ينبغي إعطاء الأفضلية لمؤشرات النتائج بدلاً من مؤشرات العمليات أو المدخلات. يجب أن تقيس المؤشرات النتائج قدر الإمكان؛ مثلاً، بدلاً من استخدام «عدد برامج تدريب الأشخاص العائدين المُتاحة»، يُفضل استخدام «نسبة الأشخاص العائدين المُتخرجين من برامج التدريب والذين يتم توظيفهم خلال سنة».

← ينبغي أن تكون المؤشرات على أكبر قدر ممكن من التوافق مع المعايير والإرشادات الدولية ذات الصلة. وبينما ستكون المؤشرات نفسها مختلفة عن المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فإنها مازال عليها اتباع المصطلحات والتعاريف المُحددة دولياً قدر المُستطاع، كتلك المُدرجة في توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية^{١٤}، على سبيل المثال.

٤٠ الأداة: نموذج المؤشرات

٤١ الأداة: قائمة تدقيق تطوير المؤشرات

قد يتوجبُ تكييفُ نظم وعمليات البيانات لضمان جمع البيانات بشكل مناسب. فقد يتبينُ للهيئات التنفيذيّة، مثلاً، أنّ البيانات المطلوبة لمؤشّر تمّ الحصول عليها مُسبقاً، بيد أنها لم يتمّ الإبلاغ عنها أو تحليلها بعد. ويتوقّف مدى تطوير نظم وعمليات البيانات الجديدة على الموارد والقدرات المتّاحة. عادة ما يكون تكييف العمليات سهلاً نسبياً. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يتمّ جمع البيانات الهامة من قبل مُختلف الأطراف المعنية ولكن لا يتمّ تجميعها من قبل وكالة واحدة؛ وفي هذه الحالات، قد لا يكون من الصعب إنشاء آلية لمشاركة البيانات بين الأطراف الفاعلة لكي يتمكن أحد هذه الأطراف الفاعلة من تجميع وتعميم البيانات.

ينبغي أن يكون كلّ مؤشر مصحوباً بوصف موجز للبيانات الوصفية والمنهجية. إضافة إلى ذلك، ينبغي شمل بيانات خطّ الأساس حيثما توفّرت - إن كانت البيانات متّاحة أو في حالة كون المؤشّر قيد العمل مُسبقاً. يرجى النّظر إلى المثال التّالي حول المؤشرات التّقريريّة للمقصد ١٠.٧.

إذا قام بلدٌ بإجراء تقييم مؤشرات حوكمة الهجرة مع المنظّمة الدوليّة للهجرة، يُمكن للحكومات تسخير نتائج ذاك التّقييم للإبلاغ عن التّقدّم المُحرز في تحقيق المقصد ١٠.٧ وغيره من المقاصد المرتبطة بالهجرة من خلال الإبلاغ عن نتائجها وتتبّعها في مجالات حوكمة الهجرة المُختلفة. وفي حين أنّها لا تقيسُ سوى المُدخلات، تُقدّم مؤشرات حوكمة الهجرة مقياساً مُفيداً لقياس التّقدّم المُحرز في حوكمة الهجرة ١٥. وحيثما يتمّ إجراء تقييم على المُستوى القطري، من الجيّد تتبّع هذا التّقييم واستخدامه باعتباره سبيلاً مُمكنًا لقياس التّقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. ويجب أن تتمّ مُراجعة القائمة النّهائية للمؤشرات واعتمادها بصورة رسميّة من قبل الهيئة التّنفيذية وكافة الأطراف المعنية الأخرى.

مثال: تطوير مؤشرات تقريبية للمقصد ١٠,٧

وكنتيجة لذلك، تُسلط المؤشرات في كل حالة من الحالات الضوء على أولويات معينة لتلك البلد بموجب المقصد ١٠,٧، تتمتع بالتنوع كالجو والتوظيف العادل . وتتيح هذه المؤشرات المجال أمام البلدان لقياس التقدم التدريجي المحرز في هذه المجالات وصولاً إلى عام ٢٠٣٠، وتدعم صنع السياسات المستقبلي القائم على الأدلة.

قامت الحكومات في بعض البلدان بتطوير مؤشرات تقريبية للمقصد ١٠,٧، مُعترفة بأن المؤشرات العالمية للمقصد ليست مُلائمة لهذا الغرض. وتم في هذه الحالات تطوير المؤشرات، مع مراعاة السياق المحلي و/أو القطري، وغايات واستراتيجيات الهجرة والتنمية ذات الصلة كذلك.

البلد	المؤشر/ المؤشرات القطرية	خلفية
جمهورية مولدوفا ^{١٧}	عدد الاتفاقيات الثنائية بشأن العمالة في الخارج	قامت حكومة جمهورية مولدوفا وفريق الأمم المتحدة القطري، في عام ٢٠١٦، بإجراء عملية لتحديد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وتعديلها، ولتطوير مؤشرات ذات صلة تُناسب تلك المقاصد. وتم إجراء عملية مسح للنظر في البيانات المتاحة على خلفية المؤشرات العالمية ولتبيان وتحديد أية فجوات في البيانات القطرية نحو هذه المؤشرات ولاقتراح مؤشرات تقريبية إضافية حيثما اقتضت الحاجة.
	عدد الاتفاقيات الثنائية بشأن الضمان الاجتماعي	وتتمثل إحدى أولويات جمهورية مولدوفا في إطار المقصد ١٠,٧ في تحسين العمليات النظامية والمُنصفة والمستنيرة للمهاجرين عبر تيسير الاتفاقيات الثنائية بشأن الهجرة وتحسين بعض أحكام حقوق العمل المعنية. وتعكس المؤشرات التقريبية لهذا المقصد تلك الأولويات.
جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية ^{١٨}	نسبة المهاجرين الذين يتلقون توجيهًا كاملاً قبيل الهجرة	تمت صياغة تقرير أساسي حيال أهداف التنمية المستدامة من قبل لجنة التخطيط الوطني، التابعة للحكومة النيبالية، بالتشاور مع الوزارات القطاعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمؤسسات الأكاديمية. وشمل التقرير وضع مؤشرات تقريبية قطرية لبعض المقاصد.
	تكلفة التوظيف التي تتحملها العمالة المهاجرة (متوسط التكلفة بالدولار الأمريكي لكل من ماليزيا وجمهورية كوريا والشرق الأوسط)	تعكس المؤشرات الموضوعة للمقصد ١٠,٧ تركيزاً على هجرة العمالة، وتتعلق بزيادة تدريب المهاجرين وخفض تكاليف الاستقدام والتوظيف. ويُعتبر التركيز الأخير، علاوة على ذلك، ذا أهمية خاصة باعتباره يرصد التكاليف في ثلاثة ممرات هجرة شائعة مُحددة لنيبال.

النسبة المئوية للمهاجرين
العائدين الذين قاموا بعمل
مدفوع الأجر خلال الأيام
السبعة الأخيرة

قامت الحكومة الأرمينية في عام ٢٠١٦ ببدء عملية لتأميم
أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة، والتي تولي
قيادتها مكتب الإحصاء القطري بمساعدة من قبل المنظمة
الدولية للهجرة. وقد شملت العملية وضع مؤشرات تقريبية
لمقاصد أهداف التنمية المستدامة المختارة.

نسبة طلبات اللجوء الفردية
التي مُنحت حق اللجوء

لقد عكست هذه المؤشرات الأولويات القطرية المحددة
المتمثلة في تحسين إدماج سوق العمل للمهاجرين
العائدين وتعزيز الكفاءة في نظم اللجوء القطرية. كما
تأخذ بالحسبان قدرات البيانات القطرية وتستخدم
مجموعة من مصادر البيانات الموجودة مسبقاً؛ تستخدم
أولاهما دراسات استقصائية دورية للأسر في حين تستخدم
الأخرى سجلات من وزارة الهجرة.

زيادة عدد الاتفاقيات بشأن
الهجرة الدائرية

أنشأت الحكومة الجورجية في عام ٢٠١٥ فريق عمل تقني
مُشترك ضم مكتب الإحصاء القطري وعدداً من الخبراء
من مختلف الوزارات القطاعية وفريق الأمم المتحدة
القطري. وطلب من الهيئات الحكومية تقديم الأولويات
والمؤشرات ذات الصلة، بما يتماشى مع أهداف التنمية
المستدامة، وشملت العديد منها الهجرة.

عدد المهاجرين العاملين (في
جورجيا)

لقياس المقصد ١٠,٧ اختارت الأطراف المعنية رصد
الهجرة الدائرية وإدماج سوق العمل للمهاجرين المغادرين
والمهاجرين الوافدين، مركزة عموماً على هجرة العمالة.
وعبر رصد كل من أعداد الاتفاقيات والمستفيدين من
اتفاقيات الهجرة الدائرية، تحاول هذه المؤشرات قياس
كل من المدخلات والنتائج.

عدد مواطني جورجيا
العاملين في الخارج عبر
وكالات الاستقدام والتوظيف
الوسيلة

عدد طلبات اللجوء لأول مرة
(الإجمالي والمقبولة لكل
فرد

اعتمدت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٦ تقرير
«الخطوات التالية لمستقبل أوروبي مستدام» الذي يعرض
خطة الاتحاد الأوروبي لإدخال أهداف التنمية المستدامة
في إطار السياسة الأوروبية. ويشمل ذلك إطار مؤشرات
لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية
المستدامة في سياق الاتحاد الأوروبي.

ترمي تلك المؤشرات إلى قياس كيفية مساهمة سياسات الاتحاد
الأوروبي في جدول أعمال عام ٢٠٣٠، وتم خصوصاً تفضيل
المؤشرات التي تقيس آثار ونتائج مبادرات الاتحاد الأوروبي.
وتم تكوين هذه المؤشرات باستخدام بيانات كانت متوفرة
مسبقاً وتنتج بصورة دورية. تم تطوير هذا المؤشر للمساعدة
في قياس الهدف ١٠، ويستخدم بيانات المتوفرة على موقع
المكتب الإحصائي الأوروبي، المعروف كذلك ببيوروستات.

إن تعزيز تصنيف البيانات بحسب حالة الهجرة أمرٌ مطلوبٌ، ولاسيما في أهداف التنمية المستدامة، وذو أهمية كبيرة بالنسبة لتعميم منظور الهجرة في جدول أعمال عام ٢٠٣٠. يُساعد هذا التصنيفُ الممارسين في رؤية ما وراء المتوسطات الإحصائية في بيانات التنمية وفهم خصائص المهاجرين الاقتصادية الاجتماعية وغيرها من الخصائص، كالصحة والتعليم والتوظيف وحالة الدخل. يُعتبر تحسين تصنيف البيانات مجال تركيز ذا أهمية خاصة نظراً لارتباطه بتعميم منظور الهجرة. إن تصنيف البيانات في الصحة والتعليم والزراعة وسوق العمل وغيرها من القطاعات بحسب حالة الهجرة سيوفر معلومات جديدة حول المهاجرين في هذه المجالات. سيحدد ذلك شكل النقاشات حول أوضاع المهاجرين واحتياجاتهم في هذه القطاعات، بما يمكن صناع السياسات من معالجتها. ولذلك، يُعتبر تحسين التصنيف شرطاً لازماً للتعميم الناجح لمنظور الهجرة، حيث من شأنه تسهيل النظر إلى الهجرة باعتبارها موضوعاً شاملاً عبر كافة القطاعات.

نتيجة لمسح وربط البيانات، قد لا تجد الهيئات التنفيذية ضرورة لمؤشرات جديدة لقياس مقاصد معينة، وقد تتمثل الغاية بدلاً من ذلك في إضافة التصنيف بحسب حالة الهجرة، أو غيرها من متغيرات الهجرة، للمؤشرات الموجودة مسبقاً. وقد تكون هذه المؤشرات مؤشرات أنتجت مسبقاً في قطاع معين من قبل هيئة حكومية معينة، كالإحصاءات السنوية للصحة النفسية الصادرة عن وزارة الصحة القطرية على سبيل المثال لا الحصر. وقد تكون كذلك مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، كالمؤشر ٤,٣,١: «نسبة مشاركة الشباب والبالغين في الدورات التعليمية والتدريبية الرسمية وغير الرسمية في الأشهر الإثني عشر السابقة، بحسب الجنس»، على سبيل المثال. يُوصي فريق الخبراء الاستشاري المستقل بأنه يمكن تصنيف ٢٤ من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بحسب حالة الهجرة^{٢١}، بيد أن الحكومات التي تستخدم المؤشرات العالمية قد تجد أنه بإمكانها تصنيف أكثر من ذلك. في حين أنه لا يمكن تصنيف بعض المؤشرات على الصعيد العالمي نظراً لكونها مؤشرات مركبة أو مجمعة من قبل بلدان مختلفة، قد يكون باستطاعة كل بلد على حدة تصنيف أكثر من ٢٤ مؤشراً.

يشمل تصنيف البيانات بحسب حالة الهجرة، من الناحية العملية، تضمين المتغيرات التالية في السجلات الإدارية وجمع البيانات القائم على الإحصاء السكاني^{٢٢} :

- ← بلد الولادة، بما في ذلك المجموعات السكانية المولودة في الخارج وتلك المولودة في البلد؛
- ← بلد المواطنة، بما في ذلك الأشخاص غير المواطنين (والأشخاص عديمي الجنسية) والمواطنون.

وقد ترغب الحكومات في القيام بخطوات إضافية وجمع متغيرات بشأن ما يلي:

- ← سبب الهجرة؛
- ← مدة الإقامة في البلد؛
- ← بلد الولادة للأفراد والآباء والأمهات (لتبيان الجيل الأول والجيل الثاني من المهاجرين)؛
- ← اللاجئين وطالبي اللجوء؛
- ← المهاجرين داخلياً أو الأشخاص النازحين داخلياً^{٢٤}؛
- ← المهاجرين النظاميين وغير النظاميين.

قد يكون من الممكن استخدام البيانات الجزئية الموجودة مسبقاً للإحصاءات السكانية لتحقيق هذا الغرض. يمكن لبيانات شبكة سلسلة البيانات الجزئية المتكاملة المتاحة للاستخدام العام تصنيف العديد من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بحسب حالة مكان الولادة لمختلف البلدان؛ وبالتالي، يتعين على المكاتب الإحصائية أو الأطراف المعنية ذات الصلة الاستفادة الكاملة منها، إذا أمكن^{٢٥}.

يجب على الممارسين، متى أمكن، العمل على تعزيز تصنيف بيانات الهجرة بحسب متغيرات كالعمر والجنس والمهنة والوضع الوظيفي وغيرها بغية اكتساب رؤى أكثر عمقاً حيال المجموعات السكانية المهاجرة. سيُمكن، مثلاً، التصنيف بحسب هذه المتغيرات لضحايا الإتجار بالبشر والأشخاص النازحين قسراً الممارسين من تلبية احتياجات هذه الفئات بصورة أفضل.

٤ الإبلاغ عن المؤشرات

تهدف عملية متابعة ومراجعة جدول أعمال عام ٢٠٣٠ إلى أن تكون «مفتوحة وشاملة وتشاركية وشفافة للجميع، وستدعم الإبلاغ من قبل كافة الأطراف المعنية». تتطلب الإدارة الفعالة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، في الوقت ذاته، تنسيقاً واسعاً، حيث من شأنها أن تكون مُعدّة؛ هناك أربع طبقات لمتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة على الصعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمواضيعية. وبالتالي فإن آليات الإبلاغ عن المؤشرات المحلية والقُطرية منهجية وشفافة وتقلل في الوقت ذاته من عبء الإبلاغ. قد تختار الحكومات نهج إبلاغ مختلفة وفقاً للقدرات والسياق.

ينبغي إعداد آلية للإبلاغ عن مؤشرات الهجرة. ويمكن لآليات الإبلاغ إنشاء عمليات جديدة أو يمكن دمج المؤشرات في منصات إبلاغ موجودة مسبقاً، كذلك التي تبلغ عن تقدم تنموي آخر على المستوى المحلي أو القُطري مقابل الخطط. على المستوى القُطري، يتعين على مكاتب الإحصاء القُطرية أو هيئات التخطيط التنموي أو الهجرة، أو أية هيئة تنسيقية أخرى، أن تقوم بإصدار المؤشرات. أما على المستوى المحلي، ينبغي على الهيئة الحكومية المعنية أو الهيئة التنفيذية القيام بذلك عبر منصة مملوكة محلياً، كالموقع الإلكتروني للإدارة المحلية المعنية، ويمكنها كذلك النظر في الإبلاغ الإضافي عبر منصة مُدارة من قبل مكتب الإحصاء القُطري. ويُستحسن نشر هذه المعلومات باللغة أو اللغات المحلية، وكذلك باللغة الإنكليزية.

يجب أن تتواجد الميزات التالية في أية منصة للإبلاغ عن المؤشرات، بغض النظر عن النهج المتبع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٧):

← **الشفافية:** ينبغي شمل مخطط للبيانات الوصفية والمنهجية، ويتضمن ذلك تعريفات المؤشرات ومصادر البيانات.

← **التوقيت المناسب:** يجب أن يتم الإبلاغ عن المؤشرات في الوقت المناسب. يمكن إصدار المؤشرات، اعتماداً على دورية القياس والقدرات الحكومية، إما على أساس مستمر أو على فترات منتظمة مُتفق عليها. ويجب على السلسلة الزمنية البدء من عام ٢٠١٥ إن توفرت بيانات قديمة، وإلا فتبدأ في أول تاريخ متاح.

← **إمكانية الوصول:** ينبغي تمكين العامة من الوصول إلى المؤشرات وينبغي عرضها بشكل يُسهّل الوصول إليها. مثلاً، يمكن عرضها في جزء مُخصّص على الموقع الإلكتروني أو في جدول إكسل متاح للتحميل.

تُقدم عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها فرصة قيمة لخلق وتعزيز الاتساق العمودي بشأن بيانات الهجرة. مثلاً، يمكن لاستخدام أنظمة الرصد والإبلاغ على الإنترنت توفير

سبل سهلة للتنسيق العمودي ضمن الحكومات. ويعني ذلك التنسيق مع المستويات والأطراف المعنية للعمل من أجل إجراء عمليات إبلاغ ورصد تكون مُنسقة، ومُتكاملة حيثما أمكن ذلك، في كافة المستويات المحلية والقُطرية والإقليمية والعالمية.

يتعين على الأطراف الفاعلة، على المستوى المحلي، النظر في الاتساق مع الإبلاغ على المستوى القطري. ينبغي الحرص على ضمان استخدام المعلومات المجموعة من قبل الحكومة المحلية في الإبلاغ على المستوى القطري قدر الإمكان، وقد يكون ذلك عبر الإبلاغ الإضافي من خلال منصة يُديرها مكتب الإحصاء القطري أو الهيئة القطرية للتخطيط التنموي أو غيرها من الهيئات على المستوى القطري. وأن تكون المؤشرات المحلية والقُطرية هي ذاتها وتستخدم المنهجية نفسها أيضاً (مثلاً، لمقاييس أكثر توحيداً كالإتجار بالبشر)، يجب أن تؤثر المؤشرات المحلية بشكل مباشر على الإبلاغ على المستوى القطري. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تجتمع وتشكل المؤشرات المحلية المؤشرات القطرية.

أما على المستوى القطري، فينبغي الإبلاغ عن كافة مؤشرات ومعلومات الهجرة جنباً إلى جنب مع أية عمليات إبلاغ قُطرية أخرى لأهداف التنمية المُستدامة. وتُشجّع الدول الأعضاء على تطوير منصات قُطرية مُخصصة للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة. وإن لدى البلد منصة إبلاغ قُطرية مُسبقاً، ينبغي عندها إدخال مؤشرات الهجرة إلى هذه المنصة ليتم الإبلاغ عنها مع غيرها من مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة.

يتعين على الأطراف الفاعلة، على المستوى القطري، النظر في الاتساق مع الإبلاغ على المستوى الإقليمي والعالمي. وأن تكون المؤشرات القُطرية مُماثلة تماماً لأي مؤشرات إقليمية أو عالمية، يجب أن تدخل هذه المؤشرات في أنظمة مُلائمة وأن تُجمع بشكل مباشر. وينبغي مُجدداً الحرص على ضمان أن يكون لكافة البيانات المُدخلة عمودياً المنهجية ذاتها وأن من مستوى الجودة ذاته.

تشمل آليات المُشاركة الإقليمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومُندى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المُستدامة (دو لا موت وآخرون، ٢٠١٥). ويتعين كذلك على الهيئات التنفيذية الساعية إلى التنسيق مع عمليات بيانات الهجرة على المستوى الإقليمي مُراجعة بوابة بيانات الهجرة العالمية لإجراء التقييم.

إن المُندى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المُستدامة هو عبارة عن منصة حكومية دولية تُشرف على عمليات المُتابعة والمُراجعة لجدول أعمال عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، ويتم ذلك في اجتماعات تُعقد كل أربع سنوات. وتمثل إحدى وظائف المُندى السياسي رفيع المستوى في تيسير مُراجعة تقدّم أهداف التنمية المُستدامة للدول الأعضاء عبر المُراجعات الوطنية التطوعية؛ وهي تقارير طوعية وبقيادة من الدول. وحيثما يتم إجراء هذه المُراجعات الوطنية التطوعية في بلد ما، يتعين على الهيئات التنفيذية ضمان أن يشمل التقرير مؤشرات الهجرة وأي تطورات أخرى تتعلق بأهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة. ويجدر الانتباه إلى أنه رغماً من أن صيغة المُراجعات الوطنية التطوعية مفتوحة للتعديل من قبل البلدان، عادة ما يتم الإبلاغ إلى المُندى السياسي رفيع المستوى وفقاً للأهداف، وليس المقاصد. عندما يُخطط بلد ما لإبلاغ المُندى السياسي رفيع المستوى بشأن هدف مُحدد - كالهدف ١٠ بشأن الحد من عدم المُساواة - يتعين على الهيئة التنفيذية ضمان الإبلاغ عن كافة مقاصد الهجرة ذات الصلة بموجب هذا الهدف، كالمقصد ١٠،٧. عند الإبلاغ عن مقصد قطاعي مُقابل استخدام بيانات مُصنفة بحسب حالة الهجرة، يتعين على الهيئات التنفيذية كذلك ضمان وجود هذا التصنيف في التقرير النهائي. مثلاً، ينبغي أن يشمل أي إبلاغ عن المقاصد المعنية بالصحة في إطار الهدف ٣ معلومات حول مؤشرات حالة الهجرة، إن وُجدت.

سيكون هناك عددٌ من الاستعراضات المواضيعية السنوية قبيل حلول عام ٢٠٣٠، والتي يمكن أن تُعزّز المُنْتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المُستدامة. ستتم هذه الاستعراضات بقيادة من وكالات أو لجان متخصصة وستوفر مراجعات تقنية مُعمّقة لقضايا مُحددة. وعلى الرغم من أن هذه الاستعراضات لا تتم بقيادة من البلدان، إلا أنه عند وجودها للهجرة أو الإتجار بالبشر أو أي موضوعات أخرى تتعلق بالهجرة، يجب على الهيئات التنفيذية ضمان اشتغالها على أنشطتها ورصدها لأهداف التنمية المُستدامة المرتبطة بالهجرة. يُمكن للمُنْتدى العالمي للهجرة والتنمية أن يقوم بدور في المساعدة على التوصل إلى ذلك في المُستقبل؛ لقد قدّم مُنتدى الهجرة والتنمية توصيات خاصة بالهجرة للمُنْتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المُستدامة في عام ٢٠١٧^{٢٦} وسبواصل الإبلاغ إلى المُنْتدى السياسي رفيع المستوى في المُستقبل.

عموماً، يُمكن للبلدان والأقاليم اتباع نهج أخرى في الإبلاغ عن أهداف التنمية المُستدامة على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية. للعمل وفقاً لهذه النهج والنظر في كيفية تضمين الهجرة فيها، يتوجّب على الأطراف الفاعلة مُراجعة مُختلف الموارد ذات الصلة بصورة مُستمرة، ومنها موارد مبادرة الإبلاغ القطري لأهداف التنمية المُستدامة^{٢٧}

مثال: المراجعات الوطنية التطوعية

اختارت بعض المراجعات تسليط الضوء على مُستجدات حوكمة الهجرة على المستويين القطري والإقليمي. مثلاً: أبلغت كينيا بأن تم إنشاء إطار إقليمي لسياسات الهجرة بإشراف هيئتها الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبدأت العمل بآلية التنسيق القطرية بشأن الهجرة. تُعد آلية التنسيق القطرية بشأن الهجرة منصة للوزارات الحكومية ودوائر وهيئات الدولة لتتناول عبرها التحديات المتعلقة بالهجرة في البلد.

أبلغت البرتغال عن خططها الاستراتيجية بشأن الهجرة بين ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهي الأداة السياسية القطرية المُشتركة بين الوزارات التي ترمي إلى معالجة ديناميات الهجرة المُتغيرة والمُعقدة في البرتغال، وأبلغت كذلك بشأن خططها لإدماج المهاجرين.

اختارت بعض المراجعات تسليط الضوء على أهمية الهجرة بالنسبة للتنمية والاقتصاد، كمساهمات سوق العمل والتحويلات المالية. مثلاً:

أبلغت السويد بأنه لتخفيض تكاليف معاملات التحويلات المالية المُرسلة من السويد، أنشأت مصلحة الدولة للشؤون الاستهلاكية السويدية خدمة على شبكة الإنترنت لمقارنة أسعار إرسال الأموال من السويد إلى بلدان أخرى بعنوان «مال من السويد، تُتيح المجال أمام المقارنة البسيطة أسعار ومُدات التحويلات عبر مُختلف مُقدمي الخدمات.

أبلغت دولة قطر عن وجود طلب كبير ومُتزايد على اليد العاملة، يفوق الإمدادات القطرية لليد العاملة. ونتيجة لذلك، تشهد البلد تدفقاً للعمال المهاجرين للمساعدة في بناء المنشآت المُخصصة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم، عام ٢٠٢٢.

يُشير عددٌ من المراجعات الوطنية التطوعية إلى الهجرة حتى الآن. فمن بين ٤٣ مُراجعة وطنية تطوعية، جاء ٢٩ منها على ذكر مُصطلحات الهجرة/المهاجرين و/أو اللاجئين و/أو الإتجار/الإتجار بالبشر و/أو الأشخاص النازحين داخلياً و/أو التحويلات المالية. وقد أبلغت العديد من هذه المراجعات حيال المهاجرين في سياق عدم ترك أحد في الخلف، مُسلطة الضوء على حالات الضعف الخاصة بالمهاجرين في قطاعات مُعيّنة ومُشاركة للممارسات السليمة للتخفيف من أثر مواطن الضعف هذه. مثلاً:

أبلغت تايلاند عن توفيرها لتأمينات صحية للعمال المهاجرين المؤقتين وغير المؤقتين والأشخاص الذين يُعلونهم. إضافة إلى ذلك، يُمكن لكافة الأطفال في تايلاند، بصرف النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني، الالتحاق بأي مؤسسة تعليمية (ومن بينهم أولاد العمال المهاجرين المؤقتين وغير المؤقتين).

أبلغت سلوفينيا عن إصدارها لقاموس مؤخرًا بغرض تسهيل التواصل بين المهاجرين الوافدين والطواقم الطبي.

أبلغت الأردن عن توقيع اتفاق مُفاوضة جماعية في قطاع الملابس على مُستوى القطاع بأكمله في عام ٢٠١٣ وتم تجديد الاتفاق في عام ٢٠١٥، وهو قطاع يُشكل المهاجرون نحو ٨٠٪ من إجمالي العمال فيه.

أبلغت جمهورية تشيلي عن تحسينها لإمكانية وصول المهاجرين إلى الرعاية الصحية، عبر المرسوم العالي رقم ٦٧، لعام ٢٠١٥، الذي يُمكن المهاجرين ذوي الأوضاع غير النظامية، غير الحاصلين على تأشيرة أو من ليست لديهم وثائق، من الوصول إلى النظام الصحي، وذلك من خلال جعلهم من المُستفيدين بشكل مساوٍ من الصندوق الوطني للصحة في تشيلي.

اختارت بعض المراجعات تسليط الضوء على موضوعات محدّدة خاصّة بالهجرة كالإتجار بالبشر والسياسات والقوانين المعمول بها لمنع الإتجار. مثلاً:	وذكرت بعض المراجعات اللاجئيين والأشخاص النازحين داخلياً باعتبارهم ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. مثلاً:
← أبلغت الأوروغواي أنها قامت في عام ٢٠١٥ بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لمنع ومكافحة الإتجار بالأشخاص، وأشارت إلى اعتماد اتفاق لمكافحة تهريب المهاجرين بين دول السوق المشتركة الجنوبية.	← أبلغت نيجيريا عن شروع الحكومة في عدّة مبادرات وبرامج لبناء السلام بغية إدارة تحرّكات الأشخاص النازحين داخلياً، وذلك بعد أن أدت الأزمات الأمنية، كذلك التي وقعت في منطقة دلتا النيجر وفي الشمال الشرقي، إلى تشكّل عدّة مخيمات للأشخاص النازحين داخلياً.
← أبلغت روسيا البيضاء عن تعاونها الجاري مع وكالات الأمم المتّحدة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.	

بمجرّد إنشاء آليات الرصد والإبلاغ لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتعيّن على الهيئات التنفيذية المضيّ قدماً لتقييم التقدّم المحرّز مقابل بأهداف التنمية المستدامة. يُمكن إجراء مراجعات مُستقلة، بصورة مُنظمة أو على أساس مُخصّص، لتحليل التقدّم المحرّز تجاه تحقيق مقاصد الهجرة. تعكس المؤشرات التقدّم المحرّز مقارنة بمقاييس مُعيّنة، بيد أنّ هناك حاجة إلى عملية تقييم أوسع من ذلك لتقييم الأسباب الكامنة وراء التغييرات في المؤشرات.

٥ بناء قدرات بيانات الهجرة

تمثّل البيانات تحدّياً خاصاً في حوكمة الهجرة، حيث أنّ المعلومات الحالية قليلة وقدرات البيانات مُقيّدة في كافّة البلدان والقضايا. يحتاج صنّاع السياسات إلى بيانات الهجرة الدوليّة الموثوقة والصالحة للمقارنة والتي يُمكن الوصول إليها والحصول عليها في الوقت المناسب وذلك بغية إدارة الهجرة بشكل فعّال وحماية حقوق المهاجرين^{٢٨}. وبينما قد يشكّل نقص البيانات تحدّياً مباشراً لرصد أهداف التنمية المستدامة، يُقدّم جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة هامة لتحسين جمع وتحليل وتبادل وإدارة بيانات الهجرة. وبالنسبة للحكومات القائمة بتنفيذ المقاصد المُتعلقة بالهجرة، ستتحسّن قدراتها في عدد من قضايا الهجرة ويجب أن يُشجّع المقصد ١٧، ١٨ ممارسة زيادة التصنيف بحسب حالة الهجرة في كافّة البيانات. كما وقد تستفيد الحكومات من المضيّ إلى أبعد من ذلك والنظر في سُبل تعزيز بيانات الهجرة على المدى البعيد. يُعدّ تحسين بيانات الهجرة خطوة جوهرية لتحسين إدارة الهجرة، ويُمكن لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المُساعدة في تحفيز بدء الجهود للقيام بذلك.

هناك حاجة ماسّة لتوفير بيانات هجرة مُحسّنة في كافّة المجالات في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تصعب على مُعظم البلدان تلبية مُتطلبات آليات مُتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة، ولاسيّما على البلدان النامية ذات القدرات الإحصائية الضعيفة. إنّ التحديّ، في الواقع، أكبر من ذلك بكثير نظراً لأنّه وصولاً إلى أواخر عام ٢٠١٧ لم تكن هناك أية بيانات ثلثي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسميّة المُحدّدة دولياً البالغ عددها ٢٣٢ مؤشراً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٧). ويعني ذلك أنّه لا ينبغي على الممارسين حشد الجهود لتحسين بيانات الهجرة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وحسب، بل ينبغي عليهم القيام بذلك جنباً إلى جنب مع الأطراف المعنية الأخرى وفي إطار الجهود الجارية «لثورة البيانات» في سياق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كيف يمكننا تحسين البيانات ٢٩؟

ويمكن للحكومات كذلك تعزيز وتوسيع نظم الدراسات الاستقصائية المتكاملة. وإضافة إلى كل ذلك، يتعين على الحكومات الرجوع إلى البيانات التي تجمعها الجهات الفاعلة الأخرى في بلدانها - يمكن للأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية جمع البيانات على الصعيدين المحلي والقطري حيال طيف من مواضيع الهجرة عبر أبحاثها أو عملياتها، وهو أمر قد يكون مفيداً لرصد أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ما طرح عبر تضمين مجموعة من مختلف الجهات الفاعلة في أي عملية مسح وربط للبيانات.

تضمين الهجرة. يمكن للعمل نحو تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي على الصعيد المحلي أو القطري المساعدة على تحسين بيانات الهجرة. عند تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي محلياً أو قِطرياً، يصبح جمع البيانات أقرب إلى أولوية سياسية، وقد تتوفر عندها المزيد من الموارد لبناء قدرات بيانات الهجرة. وبالتالي، وبمعزل عن تضمين منظور الهجرة في أهداف التنمية المستدامة، يتعين على كافة الأطراف المعنية ذات الصلة الدعوة إلى اعتبار الهجرة معياراً بشكل أكثر منهجية في قطاعات التنمية، من الآن فصاعداً.

تسخير مصادر البيانات غير التقليدية. يمكن للحكومات مساعدة الجهود الساعية إلى زيادة توفر وجود إحصاءات الهجرة التي تستخدم مصادر بيانات ابتكارية. وقد يشمل ذلك مصادر البيانات الكبيرة غير المستغلة. مثلاً، يصعب إيجاد بيانات دقيقة حول تدفقات الهجرة في حالات الطوارئ أو ما بعد وقوع الكوارث. لقد استخدم عدد من الدراسات الحديثة سجلات تفاصيل المكالمات من شبكات الهواتف المحمولة سعياً لتتبع تحركات السكان في تلك السيناريوهات^{٣٠}.

استخدام أدوات جمع البيانات بشكل أفضل. يجب أن تضمن الحكومات استخدامها وتجميعها لكافة مصادر بيانات الهجرة المتاحة، ومنها الإحصاءات السكانية والإسكانية والدراسات الاستقصائية للأسر والمصادر الإدارية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم أدوات جمع البيانات هذه بجمع أكبر قدر ممكن من بيانات الهجرة الهامة. يجب على الإحصاءات، مثلاً، جمع معلومات حول بلد الولادة وبلد المواطنة وسنة الوصول، ويمكن للدراسات الاستقصائية للأسر أن تشمل مجموعة من الأسئلة الأساسية بشأن الهجرة وحدات هجرة متخصصة دورية. كما يجب أن تضمن أدوات البيانات الإدارية أن يتم النظر في الهجرة بشكل فعال، ويمكن ذلك، مثلاً، عبر ضمان قيام البيانات المأخوذة من السجلات السكانية وقواعد بيانات تصاريح الإقامة والعمل وطلبات اللجوء والنقاط الحدودية بجمع متغيرات هجرة وافية (مركز التنمية العالمية، ٢٠٠٩).

الاستفادة الأمثل من عمليات البيانات. تنشأت بيانات الهجرة في كثير من الأحيان بين الوكالات الحكومية، مما يصعب تكوين رؤية شاملة ودقيقة للوضع والاتجاهات وتقييم مدى فعالية سياسة أو برنامج ما. وقد تشكل البيانات الإدارية أداة مفيدة للحوكومات المحلية التي قد لا تجمع سوى القليل نسبياً من البيانات الإحصائية. ويمكن لهذه المصادر جمع بيانات حول استخدام المهاجرين للخدمات الحكومية الأساسية أو غيرها من الخدمات الحكومية على مستوى مدينة أو منطقة. تستفيد الحكومات من تبادل بيانات الهجرة، ويحسن هذا التبادل من إمكانية الاتساق السياساتي. وبالتالي، يمكنها التركيز على زيادة تضمين بيانات الهجرة من مختلف المصادر، ومنها بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية من مختلف الوكالات. ويساعد تجميع البيانات من مختلف المصادر كذلك في تكوين صورة أكثر ثراء للهجرة عبر تحصيل وإدراك مختلف الميزات والخصائص الاقتصادية الاجتماعية.

مثال: وحدة تحليل بيانات الهجرة في مصر.

أطلق كل من جهاز مصر المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنظمة الدولية للهجرة وحدة تحليل بيانات الهجرة، في شهر نيسان، أبريل، من عام ٢٠١٧. وتهدف الوحدة إلى سد ثغرات المعلومات حيال الهجرة، من خلال إجراء تقييمات وإصدار إحصائيات هامة بشأن قضايا الهجرة، بغية دعم وضع سياسات قائمة على الأدلة وتعزيز الإدارة العامة للهجرة في مصر. كما سيساعد ذلك على إنتاج بيانات هجرة هامة لأهداف التنمية المستدامة. قامت المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم عدد من الدورات التدريبية وزيارة دراسية إلى

ينبغي أن تكون الأنشطة المتعلقة ببناء قدرات بيانات الهجرة مُستمرة. يُمكن ويتوجَّب إجراؤها خلال وبعد أي جهود تنفيذية لأهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة. وإن تمَّ استحداثُ جهاز أو فريق عمل مُتخصَّص مُشترك بين الوكالات لقيادة عملية رصد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة، فمن المُفضَّل المحافظة على الاستمرارية وتكليف الجهاز أو فريق العمل هذا بقيادة هذه الأنشطة. وخلال بذل الجهود لتحقيق ذلك، ينبغي أن يكون هناك تعاون مُستمر بين مُمثلي البيانات وصُناع السياسات، وذلك لتمكين استخدام مُستجدات بيانات الهجرة في تحسين السياسات، وتنعكس احتياجات السياسات بدورها في أنشطة البيانات. أضف إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لضمان أن تكون الأنشطة شاملة للقطاعات قدر الإمكان وللتنسيق مع المؤسسات والأطراف المعنية الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أنه ينبغي تحسين بيانات الهجرة، ولاسيما تصنيفها، في مُختلف مجالات الحوكمة والسياسات.

قد تشمل أنشطة بناء قدرات بيانات الهجرة ما يلي (لاتسكو، ٢٠١٦):

- ← وضع خطط عمل محلية أو قطرية أو إقليمية لبيانات أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة، تحدّد أولويات واستراتيجيات لتحسين توافر وجودة بيانات الهجرة في سياق جدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب تضمين هذه خطط العمل هذه بشكل كامل ضمن خطط العمل الإحصائية المحلية أو القطرية، حيثما أمكن ذلك.
- ← العمل لإنشاء أطر مؤسسية وقانونية للإحصاءات، تدعم بشكل استباقي وضع ممارسات وسياسات ومعايير وتشريعات أفضل الممارسات بشأن بيانات الهجرة.
- ← تعزيز التعاون والتنسيق بين مكاتب الإحصاء القطرية والوزارات وغيرها من المنظمات التي تنتج بيانات الهجرة، بغية مواءمة مفاهيم بيانات الهجرة بشكل أفضل وتحسين آليات تبادل البيانات ودمجها.
- ← بذل جهود مُنسقة لتعزيز وتوسيع عمليات جمع بيانات الهجرة ذات الجودة العالية في مجالات التي تفتقر إليها بصورة خاصّة، والمساعدة في دفع تطوير المفاهيم والمنهجيات وأطر ضمان جودة البيانات في تلك المجالات. يُمكن تصميم دورات تدريبية لصُناع السياسات بشأن مواضيع مُحددة للهجرة.
- تنظيم ورش عمل أو مشاورات مع مُمثلين حكوميين، وغيرهم من الممارسين لبناء القدرات ومُشاركة أفضل الممارسات بشأن بيانات الهجرة:
- ← وفقاً لموضوعات مُحددة: يُمكن للجلسات استعراض التحديات والعقبات الرئيسية التي تحوّل دون الجمع الناجح للبيانات في هذا المجال، وسُبل تجاوزها والمضي قدماً. ويُمكنها تناول مواضيع يصعب على الجميع جمع بيانات حولها، كالهجرة غير النظامية أو الإتجار بالبشر أو جرائم الكراهية مثلاً. أو يُمكنها كذلك التعمّق أكثر في التحقيق في مواضيع البحث المُختارة، كتأثيرات أنماط الهجرة المُختلفة على التنمية، على سبيل المثال لا الحصر.
- ← ضمن قطاعات مُحددة: يُمكن تنظيم الجلسات في قطاعات حوكمة أو تنمية مُحددة لاتباع نهج قطاعات بأكملها في معالجة بيانات الهجرة في ذاك المجال. يتعيّن على هذه الجلسات التركيز على تقييم كيفية تصنيف بيانات ذاك القطاع عموماً بحسب حالة الهجرة. كما يُمكنها بحث مواضيع بحثية خاصّة بذاك القطاع وبالهجرة، كدراسة آثار سياسات مُحددة لسوق العمل على الهجرة مثلاً، كتوفير المهارات المهنية على سبيل المثال. وستكون هذه الجلسات ضمن قطاع مُحدّد قيّم للغاية، حيث أنها ضرورية لتضمين الهجرة بفطنة.

← تطوير وتعزيز علاقات شراكة متعددة الأطراف المعنية عبر الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الأطراف المشاركة في إنتاج واستخدام بيانات الهجرة على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية. وينطوي ذلك أيضاً على التعاون مع البلدان الرئيسية الشريكة في مجال الهجرة لتسهيل تبادل البيانات بشأن إحصاءات الهجرة ومجالات كالاستقدام والتوظيف وحقوق العمال المهاجرين.

← إنشاء أو المشاركة في مبادرات تبادل البيانات أو البيانات المفتوحة لخفض تكاليف المعلومات وجعل بيانات الهجرة متاحة لطيف من مختلف الأطراف المعنية بغية إعداد قاعدة الأدلة لتطوير برامج الهجرة وصنع سياساتها ^{٣٢}.

← حشد الموارد لبناء قدرات بيانات الهجرة. وقد يعني ذلك السعي إلى تحقيق ذلك كجزء من أي مساعدة إنمائية متاحة للإحصاءات، وكذلك السعي إلى ذلك في إطار أي تمويل متاح عبر المساعدات الإنمائية الخاصة بالهجرة.

← العمل مع المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات الدولية ذات الصلة لتحسين قدرات بيانات الهجرة بواسطة أدوات محددة، مثلاً:

← تطوير أو تحديث ملف هجرة موجود مسبقاً. تمكن هذه الملفات الحكومات من تقييم بيانات الهجرة لديها تقييماً شاملاً، حيث تُحدد البيانات باستخدام تقارير ونماذج قياسية وتنتج مختلف مؤشرات الهجرة وتقدم توصيات بشأن البيانات. يساعد القيام بذلك العمل نحو تحسين وتسخير قاعدة الأدلة لسياسات الهجرة ويشكل بناء القدرات بحد ذاته، حيث تشارك الحكومات في إنتاج هذه الملفات. كما يخلق ذلك فرصاً لتحقيق المزيد من اتساق وقابلية مقارنة بيانات الهجرة دولياً.

← مراجعة الإرشادات بشأن بناء قدرات بيانات الهجرة وأمثلة عن أفضل الممارسات على بوابة المنظمة الدولية للهجرة لبيانات الهجرة العالمية ^{٣٣}. تقدم البوابة معلومات حول مصادر بيانات الهجرة الدولية للبلدان وتتيح لها قائمة بمؤشرات الهجرة القياسية على المستوى الدولي. يجب على الحكومات التعامل مع المنصة باعتبارها أداة تعليمية، مثلاً، عبر مراجعة تحليلات الخلفية وموارد التقييم الأخرى المتاحة عليها.

← المشاركة في أنشطة بناء قدرات البيانات المتاحة التي يقدمها المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة. تجرى في العديد من البلدان دورات تدريبية وورش عمل تقنية بشأن احتياجات بيانات الهجرة وحلولها في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومنها خاصة المؤشرات على المستوى العالمي وتصنيفها بحسب حالة الهجرة ^{٣٤}.

← ستبدأ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية برنامجاً بشأن قدرات بيانات الهجرة وسوف تجري عدداً من الدورات التدريبية ^{٣٥} في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية وآسيا ابتداءً من عام ٢٠١٨.

← المشاركة في الحوارات الإقليمية والدولية بشأن بيانات الهجرة. هناك اهتمام عالمي متزايد حيال تحسين بيانات الهجرة ^{٣٦}، ويتعين على الحكومات انتهاز الفرصة التي يوفرها هذا الزخم لتبادل الخبرات مع الجهات الأخرى وتحسين ممارسات بيانات الهجرة الخاصة بها. يجب على الحكومات المشاركة في المبادرات الهامة كالمُنْتَدَى الدولي لإحصاءات الهجرة، المُنْظَم بشكل مُشْتَرَك من قِبل المنظمة الدولية للهجرة

وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومواكبة أية مبادرات في إحصاءات الهجرة التي يُنظمها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغيره من هيئات الأمم المتحدة. ويجب عليها كذلك بدء الحوارات مع الدول المعنية حول كيفية تعزيز تحسينات بيانات الهجرة الثنائية أو الإقليمية، والمشاركة أيضًا في المبادرات الإقليمية ذات الصلة.

← المشاركة في الحوارات الإقليمية والدولية بشأن بيانات التنمية. هناك دعوة متداولة في المجتمع الدولي لبدء «ثورة في بيانات التنمية»^{٣٧}. ويُتيح هذا فرصة لإبراز جدوى وأهمية بناء قدرات بيانات الهجرة. ينبغي تضمين الهجرة في الجهود الأوسع الرامية إلى تحسين بيانات التنمية، ويجب على الحكومات مواكبة التطورات الجارية في هذا المجال والالتزام بالتوجيهات الدولية بشأن بيانات التنمية، كخطة العمل العالمية لبيانات التنمية المستدامة التي أعدتها المجموعة رفيعة المستوى للشراكات والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات (المجموعة رفيعة المستوى، ٢٠١٧)، وغيرها من المبادرات الإقليمية.

٨ الأداة: نموذج مسح وربط البيانات

مقصد أهداف التنمية المُستدامة :

١٠. ج خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية للمهاجرين إلى أقل من ٣ بالمئة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكاليفها على ٥ بالمئة، بحلول عام ٢٠٣٠.

مجالات البيانات المُقترحة :

← التحويلات المالية، كتكاليف التحويل وأحجام المبالغ المُحوّلة، مثلاً

← أثر التحويلات المالية، كنسبة الاستهلاك/الاستثمار، مثلاً

المؤسسة (القسم، إن كان ذا صلة)	البيانات التي تم جمعها أو تلقيها	كيف وكل متى يتم جمعها / تلقيها؟ (شهرياً، فصلياً، سنوياً)	كيف يتم تخزينها؟ (على الورق، على شريحة إكسل، غيرها)	مع من تتم مشاركتها؟ (المؤسسة / القسم)	كيف ومتى تتم مشاركتها؟ (على الورق، على شريحة إكسل، غيرها)	أين أُبلغ عنها، وبأي شكل، وكل متى؟
البنك الدولي	رسوم التحويل إلى البلد ومنها، لمبلغ ٢٠٠ دولار أمريكي ومبلغ ٥٠٠ دولار أمريكي	عبر أنشطة التسوق السري (ينتحل) الباحثون صفة مُتسوقين للاتصال بمختلف مزودي الخدمات ^{٣٨}	قاعدة البيانات	مُتاحة للعمامة عبر الإنترنت بشكل فصلي (انظر التقرير)	تتم مشاركتها عبر الإنترنت بشكل فصلي (انظر التقرير)	https://remittanceprices.worldbank.org/en
البنك المركزي	إجمالي حجم التحويلات المالية المُرسلة في البلد وخارجها، بحسب بلد المقصد	بشكل آلي من البنوك التجارية، شهرياً	قاعدة البيانات	وزارة الاقتصاد	تتم مشاركتها شهرياً في ملف إكسل	تقارير عمامة على الإنترنت بصورة فصلية
معلومات حول استخدام الأسر للتحويلات المالية، بما في ذلك نسبة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار	دراسات استقصائية مُتخصصة للأسر، بصورة مُخصصة وغير مُخطط لها	سجلات إكسل معزولة لنتائج الدراسات الاستقصائية	بيانات نتائج المُتضمنة للدراسات الاستقصائية للأسر	قاعدة بيانات نتائج المُتضمنة للدراسات الاستقصائية للأسر	تتم مشاركة الدراسات على شكل تقارير: بصورة مُخصصة وغير مُخطط لها	بيانات خام وتقارير نوعية حول الدراسات الاستقصائية للأسر عبر الإنترنت، سنوياً

آية بيانات هامة أخرى تم جمعها في هذا المجال:

ما هي التحدّيات أو العقبات الرئيسية التي تحول دون الجمع الناجح للبيانات في هذا المجال؟ من الصعب جمع البيانات بشكل منهجي حول استخدامات التحويلات المالية وحول تدفقات التحويلات المالية غير الرسمية.

كيف يمكن تحسين جمع البيانات في هذا المجال؟

إجراء المزيد من جمع البيانات حول استخدامات التحويلات المالية، إما عبر إجراء دراسات استقصائية مُتخصصة دورية أو إضافة سؤال حول ذلك في الدراسة الاستقصائية السنوية للأسر.

٤٨ الأداة: مجالات البيانات المقترحة مسحها وربطها

المقصد	مجال البيانات المقترحة
٤,٤	<ul style="list-style-type: none"> ← التعليم لمواطني البلد الموجودين في الخارج، على سبيل المثال، البيانات حول إمكانية الوصول إليه والالتحاق به ← التعليم للمهاجرين ضمن البلد، كما هو الحال أعلاه (يشمل إمكانية الوصول إلى التعليم وفرص التعلم للمهاجرين القصر بشكل خاص)
٥,٢	<ul style="list-style-type: none"> ← الإتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك نسبة الإناث من بين الضحايا الذين تمّ تحديدهم والغرض الذي تمّ لأجله الإتجار بهنّ ← أيّ عنف ضدّ النساء أو استغلال لهنّ مرتبط بالهجرة، ويشمل ذلك العنف الجنسيّ وذاك القائم على النوع الاجتماعيّ ← انظر أيضاً المقصدين ١٦,٢ و ٨,٧
٨,٧	<ul style="list-style-type: none"> ← المقاييس المعيارية للإتجار بالبشر كعدد ضحايا الإتجار بالبشر الذين تمّ تحديدهم وعدد المُنَجَّرين الذين قبضَ عليهم/المُتَّهَمين/تمّت محاكمتهم/تمّت إدانتهم وعدد التّحرّيات المفتوحة/المنتهية حيال قضايا الإتجار. ينبغي على المقاييس السّعي إلى تبيان ما إذا كان الإتجار يتمّ عبر الحدود الدوليّة، وإن كان الأمر كذلك، تبيان نوع الغرض الاستغلاليّ الذي تمّ من أجله الإتجار بالأشخاص والنوع الاجتماعيّ للأشخاص المعيّنين وأعمارهم/سُنّ ← أشكال أخرى للعبودية الحديثة، والتي تشمل العمالة القسريّة والزواج القسريّ وعمالة الأطفال، والتي تشمل بدورها تجنيد واستغلال الجنود الأطفال ← أنواع السّياسات والتّشريعات والممارسات الحكوميّة القائمة للتّعامل مع مسألة الإتجار بالبشر وغيرها من أشكال العبوديّة الحديثة ← البيانات بشأن الأطفال المهاجرين ← انظر أيضاً المقصدين ٥,٢ و ١٦,٢
٨,٨	<ul style="list-style-type: none"> ← إحصائيات هجرة العمالة، مثلاً، كمّ العمّال المهاجرين بحسب القطاع الصّناعيّ، ومن بينهم العمّال الموسميّون ← حوكمة هجرة العمالة، مثلاً، التّصديق على صكوك منظمّة العمل الدوليّة وتنفيذها والالتزام بها ← هجرة العمالة النّسائيّة، بما في ذلك العاملات المنزليّات ← بيانات أخرى، مثلاً، حول تكاليف الاستقدام والتّوظيف وانتهاكات حقوق العمّال، بما في ذلك من الإصابات المهنيّة، والعمّال المهاجرين غير النظاميّين ومُساهمات المهاجرين في الاقتصادات
١٠,٧	<p>حوكمة الهجرة</p> <ul style="list-style-type: none"> ← الالتزام بالمعايير الدوليّة والوفاء بحقوق المهاجرين ← اتّباع نهج قائم على الحكومات بأكملها في سياسات الهجرة ← العمل مع الشّركاء في معالجة القضايا المتعلّقة بالهجرة ← النهوض بأوضاع المهاجرين والمجتمع الاقتصاديّة الاجتماعيّة ← الإجراءات الفعّالة حيال أبعاد الأزمات المتّصلة بالنّقلات ← ضمان أن تقوم الهجرة بصورة آمنة ومنظمة وكريمة. ← يُمكن الرّجوع إلى إطار مؤشرات حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدوليّة للهجرة لتحديد المجالات المُفترّعة من المجالات الرّئيسيّة السّة الواردة أعلاه، والتي يُمكنها تنوير عمليّات مسح وربط البيانات التي تقودها الحكومات ← ١٠,٧,١ تكاليف التّوظيف ← تكاليف التّوظيف التي يتحمّلها الموظّف كنسبة من الإيرادات السنويّة في بلد المقصد

١٠ ج	<p>← التحويلات المالية، كرسوم التحويل وإجمالي الكميات التي تم تحويلها على سبيل المثال</p> <p>← أثر التحويلات المالية، كنسبة الاستهلاك/الاستثمار، مثلاً</p>
١٦,٢	<p>← عدد ضحايا الإتجار بالبشر من بين كل ١٠٠ ألف شخص</p> <p>← تصنيف السّكان بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال الذي تعرّضوا له</p> <p>← الإتجار بالأطفال، ويشمل نسبة الأطفال من بين ضحايا الإتجار بالبشر الذين تمّ تحديدهم والغرض الذي تمّ لأجله الإتجار بهم</p> <p>← أيّ عنف ضدّ الأطفال المهاجرين أو استغلال لهم</p> <p>← انظر أيضًا المقصدين ٢, ٥ و ٨,٧</p>
١٧,١٨	<p>← وجود والامتثال لخطة لبيانات الهجرة على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وتشريع بيانات الهجرة</p> <p>← مدى التصنيف في كافة قطاعات الحكومة والتنمية بحسب حالة الهجرة وغيرها من متغيرات الهجرة</p> <p>← القدرة الشاملة على الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة</p>
مصادر البيانات	<p>ينبغي على مسح وتخطيط البيانات التركيز على جمع المعلومات من الوزارات والوكالات وغيرها من الهيئات الحكومية. بيد أنه يمكن للحكومات مراجعة مصادر البيانات الدولية. وقد تشمل هذه المصادر ما يلي:</p> <p>← البيانات المتنوعة المجموعة على بوابة بيانات الهجرة العالمية</p> <p>← قاعدة بيانات الهجرة والتحويلات المالية من قبل البنك الدولي، بشأن التحويلات المالية</p> <p>← قاعدة بيانات الهجرة العالمية لشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المهاجرين الوافدين في بلدان المنظمة، وقاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإحصائية للسكان بشأن أنماط الهجرة وحقوق الإنسان</p> <p>← الاستطلاع الدولي لمؤسسة غالوب، بشأن أنماط الهجرة</p> <p>← معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حول تنقّلات الطلبة الدولية</p> <p>← المركز التعاوني لبيانات مكافحة الإتجار بالبشر، المنظمة الدولية للهجرة، https://www.ct-datacollaborative.org</p> <p>← تقديرات عالمية للعبودية الحديثة: العمل الجبري والزواج القسري، منظمة العمل الدولية ومنظمة ووك فري، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة</p> <p>للمزيد من المعلومات حول مصادر البيانات، يُمكنكم الدخول إلى بوابة بيانات الهجرة العالمية.</p>

٤. الأداة: نموذج المؤشرات

المقصد والهدف الذي تتمُّ معالجته

المقصد ٤. ب بشأن تنقّلات الطّلبة الدوليّة: «الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدّراسية المُتاحة للبلدان النّامية على الصّعيد العالمي، وبخاصّة لأقل البلدان نموّاً والدّول الجزرية الصغيرة النّامية والبلدان الإفريقيّة، لئلاّ تتخلف بالتّعليم العالي، بما في ذلك منح التّدريب المهنيّ وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والبرامج التّقنيّة والهندسيّة والعلميّة في البلدان المتقدمة والبلدان النّامية الأخرى، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠». ضمن الهدف ٤ بشأن التّعليم.

المؤشّر

عدّد المنح الدّراسية المُتاحة للمواطنين لئلاّ تتخلف بالتّعليم العالي في الخارج، وتشمل التّدرّيات المهنيّة وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والبرامج التّقنيّة والهندسيّة والعلميّة، في البلدان المتقدمة والبلدان النّامية الأخرى.

تعريف(ات)

المنح الدّراسية: منح مُساعدات ماليّة للطّلاب الفراديّ. وتشمل منحُ المُساعدات الماليّة المنح الثّنائيّة للطّلاب للتّسجيل في التّعليم المنهجيّ في مؤسسات التّعليم العالي الخاصّة أو العامّة لإتمام دورات تعليميّة أو تدريبيّة بدوام كامل في الخارج. (منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية)

وحدة القياس (مثلاً: يتمّ التّعبير عنها باستخدام %) إجمالي عدد المنح الدّراسية المُقدّمة للتّعليم العالي في الخارج.

المعايير الدوليّة ذات الصّلة (إن وُجدت).

للمزيد من المعلومات حول تعريف المنح الدّراسية بموجب المقصد ٤ ب:
<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245570>

المؤشّر العالميّ ٤. ب. ١: «حجمُ تدفّقات المُساعدات الإنمائيّة الرّسميّة للمنح الدّراسية بحسب قطاع ونوع الدّراسة».

مصدر/مصادر البيانات

سجّلات من وزارة التّربية والتّعليم للمواطنين المُلتحقين بالتّعليم بموجب اتّفاقيات المنح الرّاسية في الخارج.

المنهجية (تفاصيل جمع البيانات)

ستقوم وزارة التّربية والتّعليم بتجميع كافّة سجّلاتها حول مُختلف المنح الدّراسية المُقدّمة في جدول أو مُستند لبيانات، ليتمّ تصنيفها وفقاً للشروط الواردة أدناه. ستقوم عندها بإرسال هذه المعلومات إلى مكتب الإحصاء القطريّ الذي سيقوم بدوره بالإبلاغ عن الأرقام الإجماليّة.

دوريّة القياس : سنويّة

التّصنيف

- ← النوع الاجتماعيّ للطّالب الحاصل على المنحة
- ← بلد الدّراسة
- ← مُستوى المنحة (شهادة دبلوم أو درجة جامعيّة أو درجة ماجستير/دبلوم دراسات عليا أو درجة الدّكتوراه أو بحوث ما بعد الدّكتوراه)
- ← موضوع البرنامج التّعليميّ

الجهة الرّئيسيّة المعنيّة / الجهات الأخرى

وزارة التّربية والتّعليم
مكتب الإحصاء القطريّ

خطُّ الأساس، إن كان مُتاحاً

الأداة: قائمة تدقيق تطوير المؤشرات

- ↪ تعكس الأولويات المحليّة أو القطريّة وتقيس جوانب المقصد الهامّة للسياق
- ↪ تمّ إنشاؤها بالاعتماد على مصادر بيانات موثوقة وراسخة
- ↪ يُمكن جمع بيانات المؤشر بصورة منتظمة على مرّ الزمن
- ↪ البناء على البيانات المجموعة والعمليات القائمة مسبقاً، قدر الإمكان، للمحافظة على انخفاض العبء الإضافيّ وللمساعدة في ضمان استدامة القياس
- ↪ أن يسهل تفسيرها وإيصالها للعامة والمجتمع المدنيّ
- ↪ إعطاء الأفضليّة للنتائج بدلاً من العمليات أو المدخلات. يجب أن تقيس المؤشرات النتائج قدر الإمكان
- ↪ تكون على أكبر قدر ممكن من التوافق مع المعايير والإرشادات الدوليّة ذات الصلة وتتبع المصطلحات والتعاريف المحدّدة دولياً قدر المستطاع

الأداة: قائمة الموارد:

بشأن الهجرة

رَتشارد إي. بيسبورو

٢٠١٦ الحاجة العالمية لبيانات أفضل بشأن الهجرة الدولية والإمكانات المُهمّة لدراسات استقصاء الأسر. جامعة نورث كارولينا لصالح المُنظمة الدولية للهجرة، التاريخ غير مُحدد.

مركز التنمية العالمية

٢٠٠٩ المُهاجرون مُهمون: خمس خطوات نحو بيانات أفضل للهجرة. مركز التنمية العالمية، واشنطن.

المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

٢٠١٤ / المائدة المُستديرة ٢،٢: الهجرة في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. مُتاح على الرابط التالي:
٢٠١٥ <http://www.gfmd.org/docs/turkey-2014-2015>

المجموعة العالمية المعنية بالهجرة

٢٠١٧ دليل بشأن تحسين حماية بيانات الهجرة واستخدامها للأغراض التّنموية. المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، واشنطن.

المُنظمة الدولية للهجرة

التاريخ بوابة بيانات الهجرة العالمية. المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمُنظمة الدولية للهجرة، برلين.
غير مُتاح على الرابط: <https://migrationdataportal.org/>
مُحدد

٢٠١٧ الورقة المواضيعية للمُنظمة الدولية للهجرة: إحصاءات الهجرة الدولية. المُنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط: <https://www.iom.int/iom-thematic-papers>
الهجرة والتنمية في أرمينيا: الأولويات والبيانات في سياق أهداف التنمية المُستدامة. المُنظمة الدولية للهجرة، جنيف (سيصدر قريباً).

٢٠١٨ دراسة أولية حول تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة بحسب حالة الهجرة. المُنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/a_pilot_study_on_disaggregating_sdg_indicators.pdf

المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمُنظمة الدولية للهجرة

المبادئ التوجيهية الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وموريتانيا: بناء قدرات بيانات الهجرة. تقرير إلى مشروع دعم الحركة والهجرة الحرة في غرب إفريقيا: دعم الحركة الحرة للأشخاص والهجرة في غرب إفريقيا. المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمُنظمة الدولية للهجرة (سيصدر قريباً).
المُنظمة الدولية للهجرة ومُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢٠١٨ نشرة للبيانات: إبلاغ ميثاق عالمي للهجرة - تحسين البيانات من أجل هجرة آمنة ونظامية ومنظمة. المُنظمة الدولية للهجرة ومُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

كريستن جفرس، ياسبر تشيادن، فرانك لاتسكو

٢٠١٨ عدم التخلي عن أي مُهاجر: دراسة أولية حول قياس التقدم المُحرز نحو تحقيق المقصد ١٧،١٨ من أهداف التنمية المُستدامة عبر تصنيف بيانات الإحصاءات السكانية المُنسقة بحسب حالة الهجرة. المُنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

فرانك لاتسكو

- ٢٠١٦ أخذ الهجرة بالحسبان في ثورة بيانات التنمية. المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، برلين.
- ٢٠١٧ تحسين البيانات بشأن الهجرة: خطة من عشر نقاط. ممارسة سياسات الهجرة، ٧(٣): ٢٨-٢٣.

فرانك لاتسكو ومارتسيا رانغو

- ٢٠١٤ هل يمكن للبيانات الضخمة مساعدتنا في تحقيق «ثورة بيانات الهجرة»؟ سياسات وممارسات الهجرة، ٤(٢): ٢٠-٢٩.

فرانك لاتسكو وسولون أرديتيس

- ٢٠١٧ مقدمة: تحسين بيانات الهجرة - نحو جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والميثاق العالمي للهجرة. ممارسة سياسات الهجرة، ٧(٣): ٢.

شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة

- ٢٠١٧ تحسين بيانات الهجرة في سياق جدول أعمال عام ٢٠٣٠. اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، نيويورك.

بشكل عام

منظمة العفو الدولية

- ٢٠١٦ أهداف التنمية المستدامة: دليل عملي للعمل والمساءلة على المستوى القطري. منظمة العفو الدولية، لندن. متاح على الرابط: www.amnesty.org/download/Documents/ACT1046992016ENGLISH.PDF

الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة

- التاريخ موقع إلكتروني. متاح على الرابط: <http://www.data4sdgs.org>
- غير مُحدد

المجموعة رفيعة المستوى للشراكات والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

- ٢٠١٧ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة. المجموعة رفيعة المستوى للشراكات والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات، كيب تاون. متاحة على الرابط التالي:

<https://undataforum.org/WorldDataForum/wp-content/uploads/2017/01/Cape-Town-Action-Plan-For-Data-Jan2017.pdf>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- ٢٠١٧ تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٧: بيانات من أجل التنمية. مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. متاح على الرابط التالي: <http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2017-en>

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- ٢٠١٦ تعزيز قاعدة الأدلة الديموغرافية لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك. متاح على الرابط التالي:

<http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/ConciseReport2016/English.pdf>

- ٢٠١٧ تقرير أهداف التنمية المستدامة. متاح على الرابط التالي: <https://undesamaps.arcgis.com/apps/MapSeries/index.html?appid=9f608346a69644c387ddc9df29f12b43>

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

القسم ب٧: الرصد والإبلاغ والحس بالمسؤولية. تعميم الدليل المرجعي لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الفرق القطرية للأمم المتحدة. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك.

التاريخ غير مُحدد

مبادئ توجيهية لدعم الإبلاغ القطرية حيال أهداف التنمية المستدامة. مُتاحة على الرابط التالي: <https://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/Guidelines-to-Support-Country-Reporting-on-SDGs-1.pdf>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠١٧ الآليات المؤسسية والتنسيقية لرصد التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. في الآليات المؤسسية والتنسيقية: مذكرة توجيهية بشأن تيسير التعميم والاتساق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

٢٠١٧ مذكرة توجيهية: بيانات لتنفيذ ورصد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. مُتاحة على الرابط التالي: <https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/guidance-note--data-for-implementation-and-monitoring-of-the-203.html>

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

٢٠١٧ مؤتمر خارطة طريق الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، نيويورك وجنيف. مُتاح على الرابط التالي: <http://www.unece.org/info/ece-homepage.html>

٢٠١٧ مذكرة من قبل المجموعة التوجيهية المعنية بإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. خلاصة مؤتمر خارطة طريق الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، جنيف. مُتاحة على الرابط التالي: <http://www.unece.org/info/ece-homepage.html>

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢٠١٦ خارطة الطريق لجعل أهداف التنمية المستدامة محلية: التنفيذ والرصد على المستوى دون القطري

فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بثورة البيانات لأجل التنمية المستدامة.

٢٠١٤ عالم مهم: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة. مُتاح على الرابط التالي: <http://www.undatarevo-lution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf>

شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة

٢٠١٧ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: قاعدة البيانات العالمية. مُتاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database>

٢٠١٨ مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة المفتوح: مُتاح على الرابط التالي: <http://www.sdg.org>

شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة

٢٠١٥ بيانات للتنمية: تقييم لاحتياجات رصد أهداف التنمية المستدامة وتطوير قدراتها الإحصائية. مُتاحة على الرابط التالي: <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/04/Data-for-Development-Full-Report.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢٠١٨ تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ٢٠١٨. (الصفحة ٣-٢).

مُتاح على الرابط التالي: <http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/2/gender-equality-in-the-2030-agenda-for-sustainable-development-2018>

- ١ للمزيد في هذا الصدد راجع خارطة طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمَوْضعة أهداف التنمية المُستدامة: التنفيذ والرصد على المُستوى دون القطري. انظر أيضًا التقرير التجميعي للأمن العام للأمم المتحدة «الطريق إلى العيش بكرامة بحلول ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض»، ٢٠١٤.
- ٢ المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، تضمين منظور الهجرة في التخطيط التنموي (جنيف، ٢٠١٠). مُتاح على الرابط التالي: www.globalmigrationgroup.org/system/files/uploads/UNCT_Corner/theme7/mainstreamingmigration.pdf
- ٣ انظر الرابط: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/doco-summary-brief-on-maps-march2016.pdf
- ٤ انظر الرابط: www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/sdg-accelerator-and-bottleneck-assessment.html
- ٥ انظر الرابط التالي: <https://emergencymanual.iom.int/entry/37151/migration-crisis-%20operational-framework-mcof>
- ٦ انظر الرابط: http://migration4development.org/sites/default/files/en-jmdi-success_stories.pdf
- ٧ هناك دليل إرشاد تفصيلي حول إنشاء آليات الرصد والتقييم القوية، مُتاح لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرابط، <http://web.undp.org/evaluation/handbook/documents/english/pme-handbook.pdf>
- ٨ للمزيد من المعلومات حول المؤشرات من المستوى الثالث يُمكنكم زيارة الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/?aspxerrorpath=/sdgs/%20for%20the%20latest%20on%20the%20indicators,%20and%20https://%20unstats.un.org/sdgs/tierIII-indicators> ومن الجدير بالانتباه أيضًا أنه لم يتم تضمين المؤشر ١٠,٧,٢ «عدد البلدان التي قامت بتنفيذ سياسات هجرة مُدارة بشكل جيد» في هذه القائمة، وذلك نظرًا لعدم إمكانية قياسها على المُستوى القطري. انظر أيضًا شعبة البيانات التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧.
- ٩ مُتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/metadata-compilation>
- ١٠ للمزيد من المعلومات حيال مصادر بيانات الهجرة، يُرجى مُراجعة الرابط التالي: <https://migrationdata-portal.org/themes/migration-data-sources>
- ١١ مُتاح على الرابط التالي: <http://www.gfmd.org/pfp/policy-tools/migration-profiles/repository.tory> يُمكن إنتاج ملفات الهجرة من قِبل المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

والمفوضية الأوروبية وغيرها من الشركاء. انظر أيضًا، ملفات الهجرة: الاستفادة القصوى من العملية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١١).

١٢ مُتَاحٌ على الرّابطة التّالي: <https://migrationdataportal.org>. تعرّض البوّابة صفحات تحتوي على مؤشرات الهجرة العالمية الرئيسية، التي تشمل معلومات حول مؤشرات حوكمة الهجرة بالنسبة للبلدان ذات الصلة.

١٣ يُمكن للهيئات التّنفيذية مُراجعة المؤشرات المُقترحة في ملفات الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة: الاستفادة القصوى من العملية للمساعدة في إرشاد عملية تطوير المؤشرات. وهي مُتاحة على الرّابطة التّالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/migrationprofileguide2012_1oct2012.pdf

١٤ الأمم المُتحدة، ١٩٩٨. مُتَاحٌ على الرّابطة التّالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1e.pdf. انظر أيضًا مبادئ وتوصيات الأمم المُتحدة بشأن الإحصاءات السكانية والإسكانية.

١٥ تعملُ كلٌّ من المنظمة الدولية للهجرة وشعبة السّكان التابعة لإدارة الأمم المُتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تطوير منهجية جديدة لقياس «عدد البلدان التي تُنفذ فيها سياسات هجرة جيّدة» على المُستوى العالميّ للمقصد ١٠,٧. وبينما سيكون هذا المقياسُ على المُستوى العالميّ، يُمكن لصُناع السّياسات الرّجوع إلى المؤشرات الفرعية المُتضمنة فيها، ويُمكنهم النّظر في الإبلاغ عن التّقدّم المُحرز فيها، كما هو الحال بالنسبة لمؤشرات حوكمة الهجرة. انظر الرّابطة: <https://migrationdataportal.org/sdgs#10%20and%20> <https://unstats.un.org/sdgs/tierIII-indicators/files/Tier3-10-07-02.pdf%20for%20more%20information>

١٦ تجدر الإشارةُ إلى قيام البلدان في بعض من هذه الحالات، وليس كافتها، بتعديل أو تغيير مقاصد الهجرة، كجورجيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا. يُمكن الحصول على مزيدٍ من المعلومات في مصدر كل بلد مُشارٍ إليه.

١٧ مُتَاحٌ على الرّابطة: <http://www.md.undp.org/content/moldova/en/home/library/sdg/naionalizarea-agendei-de-dezvoltare-durabil-in-contextul-republ/adaptarea-agendei-2030-de-dezvoltarea-durabil-la-contextul-repub.html>

١٨ مُتَاحٌ على الرّابطة: [https://www.npc.gov.np/images/category/SDGs_Baseline_Report_fi-nal_29_June-1\(1\).pdf](https://www.npc.gov.np/images/category/SDGs_Baseline_Report_fi-nal_29_June-1(1).pdf)

١٩ للمزيد من المعلومات، انظر دراسة الحالة الكاملة الواردة في هذا المُستند.

٢٠ مُتَاحٌ على الرّابطة: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10683Annex%20-Preliminary%20version%20of%20Nationalized%20SDGs%20Georgia.pdf>

- ٢١ <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/276524/7736915/EU-SDG-indicator-set-with-cover-note-170531.pdf> مُتاحٌ على الرّابط:
- ٢٢ https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data/EGM%20Recommendations_FINAL.pdf مُتاحٌ على الرّابط:
- ٢٣ https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data/EGM%20Recommendations_FINAL.pdf انظر توصيات فريق الخبراء الأمم المتحدة المُشترك بين الوكالات المُتاحة على الرّابط التّالي:
- ٢٤ عند تناول النّزوح القسريّ، قد يختلف هذا التّصنيفُ وفقًا للسياق. فقد تجدُ الحكومات، في بعض الحالات، أنّه من الأسهل لها جمع المعلومات بحسب «طالبِي اللّجوء والأشخاص النّازحين» بدلًا من «الأجئِين والأشخاص النّازحين داخليًا»، أو قد ترغب هذه الحكومات في القيام بذلك.
- ٢٥ انظر الرّابط: <https://international.ipums.org/international/index.shtml> وكريستن جفرس، ياسبر تشيادِن، فرانك لاتسكو (٢٠١٨)، عدمُ التّخليّ عن أيّ مُهاجر. وهي دراسةٌ أوليّةٌ حول قياس التّقدّم المُحرز نحو تحقيق المقصد ١٧،١٨ من أهداف التّنمية المُستدامة عبر تصنيف بيانات الإحصاءات السّكانية المُنسقة بحسب حالة الهجرة. المُنظمة الدوليّة للهجرة، جنيف. وانظر كذلك المُنظمة الدوليّة للهجرة (٢٠١٨)، دراسة أوليّة حول تصنيف مؤشرات أهداف التّنمية المُستدامة بحسب حالة الهجرة. المُنظمة الدوليّة للهجرة، جنيف.
- ٢٦ مُتاحٌ على الرّابط التّالي: <https://gfmd.org/process/gfmd-and-2030-agenda>
- ٢٧ مُتاحٌ على الرّابط التّالي: http://reports.opendataenterprise.org/CODE_StrategiesforSDGReporting.pdf
- ٢٨ انظر الورقة المواضيعيّة للمُنظمة الدوليّة للهجرة/ الميثاق العالميّ للهجرة: إحصاءات الهجرة الدوليّة، فرانك لاتسكو، ٢٠١٦، ورتشارد إي. بيسبورو ٢٠١٦.
- ٢٩ انظر نشرة البيانات: إبلاغٌ ميثاق عالميّ للهجرة – تحسينُ البيانات من أجل هجرة آمنة والنظامية والمنظمة. إدارة الأمم المتّحدة للشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومُنظمة التعاون الاقتصاديّ والتّنمية والمُنظمة الدوليّة للهجرة. مُتاحةٌ على الرّابط التّالي: <https://publications.iom.int/books/data-bulletin-inform-ing-global-compact-migration-improving-date-safe-orderly-and-regular> انظر أيضًا فرانك لاتسكو، ٢٠١٧.
- ٣٠ - انظر فرانك لاتسكو ومارتسيا رانغو، «هل يُمكن للبيانات الضّخمة مُساعدتنا في تحقيق «ثورة بيانات الهجرة»؟»، سياسات وممارسات الهجرة، ٤(٢)، من نيسان، أبريل، إلى حزيران، يونيو.
- ٣١ - انظر أيضًا الرّابط التّالي: <https://egypt.iom.int/ar/node/3113>

- ٣٢ - مثلاً، قامت المنظمة الدولية للهجرة، بالشراكة مع منظمة بولاريس غير الحكومية، ومقرها في الولايات المتحدة، بإطلاق المركز التعاوني لبيانات مكافحة الاتجار بالبشر، الرابط: <https://www.ctdatacol-laborative.org/>. ويعدُّ هذا المركز هو أول بوابة لبيانات الاتجار بالبشر تتضمن بيانات أسهمت بها مختلف الوكالات. وتُتيح البوابة إمكانية الوصول إلى أنواع مُحددة من البيانات، لأول مرة، بطريقة آمنة.
- ٣٣ - مُتاحة على الرابط: https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2017. ويمكن إيجاد خلفيات المواضيع على الرابط: <https://migrationdataportal.org/themes>. كما أنَّ هناك أدوات للبيانات، يمكن البحث فيها بحسب الموضوع، على الرابط التالي: <https://migrationdataportal.org/tools>.
- ٣٤ تتوافر المزيد من المعلومات على موقع المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة: <https://gmdac.iom.int>
- ٣٥ انظر الرابط: <https://unstats.un.org/sdgs/tierIII-indicators/files/Tier3-10-07-02.pdf> وموارد إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الإنترنت، بشكل دوريٍّ للمزيد من المعلومات.
- ٣٦ وافقت الحكومات في حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، في ٢٠١٣، على ضرورة إيجاد بيانات إحصائية أكثر موثوقية بشأن التنمية والهجرة الدولية. وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، «بأمان وكرامة: التعامل مع التحركات الكبيرة للأجثين والمهاجرين»، هناك دعوة لتحسين بيانات الهجرة. مُتاح على الرابط التالي: https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/in_safety_and_dignity_-_addressing_large_movements_of_refugees_and_migrants.pdf
- ٣٧ فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بثورة البيانات لأجل التنمية المستدامة، ٢٠١٤.
- ٣٨ مُتاح على الرابط التالي: <https://remittanceprices.worldbank.org/en/methodology>

دراسات الحالة

أرمينيا

غانا

الإكوادور

إثيوبيا



دراسات الحالة: أرمينيا

بدأت الحكومة الأرمينية عمليةً لتأميم أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة عبر مشروع المُنظمة الدولية للهجرة «رصد التقدُّم المُحرز في تحقيق مقاصد الهجرة لجدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠». وتمَّت خلال المشروع دراسة قضايا الهجرة والتنمية في أرمينيا في سياق أهداف التنمية المُستدامة وتمَّ تحديد المقاصد ذات الصلة والأولوية. وعقب ذلك، تمَّ وضع عدد من المؤشرات التقريبية لقياس التقدُّم المُحرز بالمُقارنة بتلك المقاصد. وأخيراً، أُجريت عملية مسح وربط البيانات واتخذت خطوات لتحسين جمع واستخدام بيانات الهجرة على الصعيد القطري.

المنهجية

- ➔ تحديد أولويات أهداف التنمية المُستدامة : تحديد مقاصد أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة ذات الأولوية وفقاً للغايات الوطنية.
 - ➔ مسح وربط بيانات الهجرة : مسح وربط بيانات الهجرة لاحتياجات رصد أهداف التنمية المُستدامة وإجراء تحليل للضجوات.
 - ➔ تطوير المؤشرات : تطوير مؤشرات تقريبية لقياس التقدُّم المُحرز مُقارنة بالمقاصد ذات الأولوية.
 - ➔ رصد وتقييم المؤشرات : إعداد عمليات ونظم بيانات مُلائمة لتنفيذ المؤشرات، بغية ضمان جمع بيانات الهجرة الضرورية وإمكانية البدء في الإبلاغ عن المؤشرات.
- تولّت قيادة المشروع الخدمة الإحصائية الوطنية في جمهورية أرمينيا، نظراً لتركيزها الشديد على بيانات الهجرة وغاياتها العامة المُتمثلة في تطوير ورصد مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة الخاصة بالهجرة. وقد شمل النشاط عمومًا عمليةً تشاوريةً واسعةً للأطراف المُشاركة، التي شملت المُجتمع المدني والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي والعامة، وشارك فيها نحو ١٠٠ شخص من خلال التَّشاورات المُباشرة و/أو ورش العمل في المرحلتين الأولى والثانية.

تحديد الأولويات

عقدت في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، ٢٠١٦ ورشة عمل لمناقشة أي من مقاصد أهداف التنمية المُستدامة ينبغي اعتبارها ذات الأولوية. وقد تمَّ ذلك عبر إجراء مناقشات مع الأطراف المُشاركة من الحكومة والمُجتمع المدني والوسط الأكاديمي وغيرها. وقد أُمعنت الأطراف المعنية النُّظر في مقاصد أهداف التنمية المُستدامة في سياق قضايا الهجرة والتنمية في أرمينيا. وتمَّ عقب ذلك تحديد خمسة مقاصد باعتبارها الأكثر أهمية. وتمَّ عندئذ إجراء ورشة عمل للمصادقة بغية مناقشة هذه المقاصد بشكل أكثر تفصيلاً. وتمَّ خلال المُناقشات تحديد بعض المواضيع الفرعية، المُندرجة في إطار بعض المقاصد، التي مثلت أولويات

خاصة بالنسبة لأرمينيا. فقد تمَّ تحديد هجرة العمالة والهجرة العائدة، مثلاً، باعتبارهما من المكوّنات الهامّة لأرمينيا في إطار المقصد ١٠,٧. عقب إجراء ورشتي العمل، تمَّ تكييف المقاصد ذات الأولويّة لجعلها أكثر مواءمة للسياق الأرميني. وتوجد أدناه قائمة بالمقاصد ذات الأولويّة وصياغاتها المعدّلة^١.

الصورة: استعراض إحدى المشاركات لنتائج أعمال أرمينيا حيال مؤشرات حوكمة الهجرة في ورشة العمل بشأن «تأمين أهداف التنمية المستدامة: تطوير المؤشرات القطريّة لمقاصد أهداف التنمية المستدامة في مجال الهجرة والتنمية». جميع الحقوق محفوظة © المنظمة الدوليّة للهجرة، ٢٠١٧ (المصوّر: ماتيفوسيان)



الهجرة والتّعليم



المقصد ٤.ب: الزيادة العالميّة الكبيرة في عدد المنح الدراسيّة المتاحّة للمواطنين الأرمينيين للالتحاق بالتّعليم العالي، التي تشمل منح التّدريب المهنيّ وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والبرامج التّقنيّة والهندسيّة والعلميّة في البلدان المتقدمة والبلدان الناميّة الأخرى، والعمل على ربط تعليم المهاجرين بأسواق العمل، بحلول عام ٢٠٢٠.

عدد المنح الدراسيّة المتاحّة للبلدان الناميّة، وبخاصّة لأقلّ البلدان نموّاً والدول الجزرية الصغيرة الناميّة والبلدان الإفريقيّة، للالتحاق بالتّعليم العالي، بما في ذلك منح التّدريب المهنيّ وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والبرامج التّقنيّة والهندسيّة والعلميّة في البلدان المتقدمة والبلدان الناميّة الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠.

هجرة العمالة



المقصد ٨.٨: حماية حقوق العمّال وتعزيز بيئة عمل سائلة وأمنة لجميع العمّال، والتركيز على العمّال المهاجرين في الخارج، ولاسيّما المهاجرات، والعاملين في الوظائف غير المستقرّة.

حماية حقوق العمّال وتعزيز بيئة عمل سائلة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، ولاسيّما المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرّة.

حَوَكَمَة الهَجْرَة



المقصد ١٠، ٧: تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

المقصد المقترح على المستوى القطري: تيسير الهجرة وتنقلات الأشخاص بطريقة مُنظمة وأمنة ونظامية ومسؤولة، ومنها عبر تنفيذ وإعمال سياسات وقوانين هجرة مُحطَط لها ومُدارة بصورة جيّدة، مع التركيز على تعزيز إدارة هجرة اليد العاملة المُغادرة والهجرة العائدة وعمليات اللّجوء القطرية، إضافةً إلى تحسين القدرات لتعزيز الحوكمة القطرية للهجرة في المُستقبل.

إِشْرَاكُ مُجْتَمَعَاتِ الْغَرْبَة



المقصد ١٧، ١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما في البلدان النامية

المقصد المقترح على المستوى القطري: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتركيز على إشراك مجتمعات الغربية في دعم التنمية القطرية عبر نقل المعرفة والمهارات والتحويلات والاستثمارات المالية.

بَيَانَاتِ الهَجْرَة



المقصد ١٧، ١٨: تعزيز تقديم دعم بناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومُناسبة التّوقيت وموثوقة يتمّ تصنيفها بحسب الدّخل والنوع الاجتماعي والسّن والانتماء العرقي وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

المقصد المقترح على المستوى القطري: تعزيز دعم بناء القدرات لتحقيق زيادة كبيرة في البيانات عالية الجودة ومُناسبة التّوقيت والموثوقة، والمُصنّفة بحسب الدّخل والنوع الاجتماعي والسّن والانتماء العرقي وحالة الهجرة والإعاقات والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص الهامة للسياقات القطرية، وتحسين عمليات ونظم البيانات لدعم السياسات الاستباقية والواعية والذكية في كافة المجالات في إدارة الهجرة القطرية.

مسح وربط بيانات الهجرة

تمّ في الآن ذاته إجراء أنشطة مسح وربط بيانات الهجرة. واستعرضت هذه الأنشطة مصادر بيانات الهجرة القطرية، ومنها مصادر البيانات الإدارية والإحصائية، بغية تقييم مدى توافر البيانات في مختلف مواضيع الهجرة. وقامت عملية مسح وربط البيانات بمعاينة تجميع وتخزين ومعالجة ومشاركة وتعميم ونشر بيانات الهجرة. وتمّ لهذا الغرض إجراء ١٩ مقابلة في الوكالات الحكومية ومنظمات أخرى. وقد أجريت المقابلات مع الوزارات المعنية بشؤون التعليم والعلوم والشؤون الاجتماعية والعمل ومجتمعات الغربة والرعاية الصحية والشؤون الخارجية والاستثمارات والتنمية الاقتصادية ووكالة الدولة للتوظيف وخدمة الدولة لشؤون الهجرة، إضافة إلى مصرف أرمينيا المركزي وثلاثة من أقسام الشرطة وعدد من المنظمات الدولية.

وكشفت عملية مسح وربط البيانات أنّه رغمًا من جمع بيانات هجرة كثيرة قيمة من قبل مختلف الهيئات في أرمينيا، لا يزال من الممكن تحسين إحصاءات الهجرة وهنالك نقص في البيانات المجموعة حيال عدد من الموضوعات المعنية. فمثلاً، كانت هناك حاجة إلى إحصاءات أكثر موثوقية حول الهجرة المغادرة والهجرة الوافدة في مختلف قطاعات سوق العمل، إضافة إلى زيادة جمع البيانات حول مواضيع أخرى، من بينها، مثلاً، العودة وإعادة الإدماج وإشراك مجتمعات الغربة والاستفادة من التحويلات المالية وحقوق المهاجرين. وقد حدّدت عملية المسح سلسلة من تحديات بيانات الهجرة وتوصيات قابلة للتنفيذ لمُعالجة تلك التحديات. مثلاً، للاستفادة القصوى من رأس المال البشري لمجتمعات الغربة الأرمينية، هناك ضرورة لتحسين جمع البيانات حيال مستوى التعليم والمهارات والمعرفة للأرمينيين المقيمين في الخارج. وكانت إحدى التوصيات المُقدّمة هي توسيع الجمع القائم للبيانات حول الأرمينيين الذين يدرسون في الخارج عبر البرامج الحكومية ليشمل معلومات حول أنشطتهم المهنية بعد التخرج. لقد اعتمدت العديد من التوصيات، ومنها بعض التوصيات المتعلقة بالتغييرات الواجب إجراؤها على المسح القطري المُتكامل للظروف المعيشية. ساعدَ على هذا النحو مسح وربط البيانات في تحديد أماكن نقص بيانات الهجرة وتعزيز قدرات الخدمة الإحصائية الوطنية الخاصة ببيانات الهجرة.

تطوير المؤشرات

وضع مؤشرات تقريبية قطرية للمقاصد الخمسة ذات الأولوية. وتمّ تطوير هذه المؤشرات بناءً على قدرات بيانات الهجرة الأرمينية القائمة ولم تتطلب أية موارد إضافية أو عمليات أخرى لجمع البيانات. وتضمنت بعض المؤشرات بيانات مُختارة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. وتشمل هذه عموماً مزيجاً من مؤشرات المُدخلات والنتائج وبعضاً من المؤشرات العالمية القائمة وعدداً من المنهجيات القطرية حديثة التطوير.

البيانات الوصفية للمؤشرات التقريبية المختارة في أرمينيا

المؤشر

النسبة المئوية (%) للمهاجرين العائدين الذين قاموا بعمل مدفوع الأجر خلال الأيام السبعة الأخيرة.

التعريفات

المشاركة في عمل مدفوع الأجر وفقاً لما تحدده المواصفات الواردة في المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية كما هو موضح أدناه.

الهدف والمقصد المتناول

٨,٨ و ١٠,٧

وحدة القياس

النسبة المئوية (%) للمهاجرين العائدين

المعايير الدولية ذات الصلة (إن وجدت)

-

مصدر/ مصادر البيانات

المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية

المنهجية (تفاصيل جمع البيانات)

ستقوم الخدمة الإحصائية الوطنية بإحصاء عدد الأشخاص الذين يُجيبون على السؤال في القسم ب: «هل هاجر - اسم الشخص - منذ ١ كانون الثاني، يناير، من عام «س» إلى محافظة أخرى أو بلد آخر خلال ٣ أشهر أو أكثر؟» كما يلي،

«٢. نعم، قام بالهجرة والعودة بعد غياب لم يزد عن ٣ أشهر؛»

«٣. نعم، قام بالهجرة والعودة بعد غياب طال لمدة ٣-١٢ شهراً.»

وبالنسبة للأشخاص الذين أجابوا بـ «نعم» ٢ أو ٣ أعلاه، ستقوم الخدمة الإحصائية الوطنية بجمع إجاباتهم على السؤال في القسم د: «هل قمت بعمل مدفوع الأجر أو وظيفة ربحية (عمل تجاري خاص) خلال الأيام السبعة الأخيرة، حتى وإن كان ذلك العمل لساعة واحدة فقط (قد يذكر العمل في مزرعة أو في شركة عائلية)؟» ستقوم عندها الخدمة الإحصائية الوطنية بالإبلاغ عن نسبة الذين أجابوا بـ «نعم» على السؤال الوارد أعلاه من القسم «د» باعتبارها نسبة مئوية للمهاجرين العائدين وفقاً للسؤال الوارد في القسم «ب». إضافة إلى ذلك، سوف تعرض الخدمة الإحصائية الوطنية بالتفصيل نقاط التصنيف التالية خلال عملية الإبلاغ.

دورية القياس

سنوية

التصنيف

التصنيف للجميع بحسب ما يلي:

- ← النوع الاجتماعي
- ← المحافظة أو البلد التي عادوا منها
- ← سبب العودة

وبالنسبة للذين أجابوا بـ «نعم» على السؤال في القسم «د»، يتم تصنيفهم بحسب الإجابات على الأسئلة الآتية:

- ← «النوع الرئيسي للأنشطة الاقتصادية في مكان عملك أو تجارتك»
- ← «ما هو وضعك الوظيفي؟»
- ← «عملك أو النشاط الذي تقوم به هو ذو: ١. دوام كامل؛ ٢. دوام جزئي؛ ٣. دوام إضافي»

وبالنسبة للذين أجابوا بـ «لا» على السؤال في القسم «د»، يتم تصنيفهم بحسب الإجابات على الأسئلة الآتية:

- ← «يرجى تسجيل سبب عدم قيامكم بعمل مدفوع الأجر أو وظيفة ربحية خلال الأيام السبعة الأخيرة»

يتم تضمين نقاط البيانات لكل ما ذكر أعلاه في المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية

الجهة الرئيسية المعنية / الجهات الأخرى

الخدمة الإحصائية الوطنية

التعليقات

نظراً لكون كافة نقاط التصنيف الواردة أعلاه مجموعة مسبقاً من قبل المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية، يمثل هذا المؤشر فرصة للمضي إلى ما هو أبعد من النسبة المئوية، مُتيحاً المجال أمام الأطراف المعنية لمعرفة المزيد حيال قضايا التوظيف التي تواجه المهاجرين العائدين. ملحوظة: أن ذلك سيشمل الأشخاص العائدين من كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية.

للمرجعة: استبيان المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية لعام ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

<https://www.armstat.am/file/doc/99501303.pdf>

المؤشرات التقريبية المختارة

مقصد أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات المختارة التي تم تطويرها
٤.ب	عدد المنح الدراسية الممنوحة للمواطنين الأرمينيين للالتحاق بالتعليم العالي، التي تشمل منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية، ويتضمن ذلك التبادلات الطلابية. مصادر البيانات: سجلات من وزارة التعليم والعلوم الأرمينية والاتحاد الخيري الأرميني العام
١٠.٧	النسبة المئوية (%) للمهاجرين العائدين الذين قاموا بعمل مدفوع الأجر خلال الأيام السبعة الأخيرة. مصادر البيانات: المسح القطري المتكامل للظروف المعيشية
	نسبة طلبات اللجوء الفردية التي مُنحت حق اللجوء مصادر البيانات: دائرة الدولة للهجرة في أرمينيا وقاعدة بيانات تسجيل طالبي اللجوء.
١٧، ١٦	عدد المبادرات التنموية التي يتم إشراك المواطنين الأرمينيين المقيمين بالخارج فيها باعتبارهم شركاء فاعلين. مصادر البيانات: سجلات من مختلف الهيئات، ومنها دائرة الدولة للهجرة ووزارة المقترين والوكالة الأرمينية للتنمية والاتحاد الخيري الأرميني العام والجامعات القطرية الكبرى.
١٧، ١٨	نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنتجة على المستوى القطري مع تصنيف بحسب الهجرة. مصادر البيانات: بيانات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري (كما حددها مجلس أهداف التنمية المستدامة أو أي من الهيئات المعنية الأخرى).

الخلاصة

قدّم جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال هذا المشروع إطار عمل مفاهيمي لأرمينيا لتحديد قضايا الهجرة والتنمية القطرية الرئيسية، ولرصدها بشكل فعال. تعكس المقاصد ذات الأولوية طيفاً واسعاً من القضايا، من حقوق العمال إلى إشراك مجتمعات الغربة وإعادة إدماج المهاجرين العائدين، مُظهرة بذلك مدى تنوع نطاق الهجرة والتنمية لأهداف التنمية المستدامة. ونجح المشروع كذلك في تعزيز قدرات الخدمة الإحصائية الوطنية لتمتين جمع بيانات الهجرة وإدارتها، بغية رصد التقدم المحرز في سياق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحسين بيانات الهجرة القطرية على المدى البعيد كذلك.

دراسات الحالة : غانا

أطلقت المنظمة الدولية للهجرة في شباط، فبراير، ٢٠١٨ مشروعاً لمُدَّة عامين بعنوان «تضمين الهجرة في خطط التنمية القطرية: نحو اتِّساق السياسات وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة على الصَّعيدين القطريِّ والعالميِّ». وتمَّ تمويلُ المشروع من قبل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عبر الصندوق الفرعي للأمم المتحدة لخطَّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، الذي تُعدُّ جمهورية الصين الشعبية من الأطراف الرئيسيَّة المُساهمة فيه. ويتمثَّل الهدف من المشروع، الذي يتولَّى تنفيذه مكتب المنظمة الدولية للهجرة في غانا، في دعم حكومة غانا في تضمين الهجرة في سياسات التنمية القطرية وتحقيق الاتِّساق السياسيَّ، بشكلٍ يتماشى مع أهداف التنمية المُستدامة.

المنهجية

- ➔ إنشاء هيئة مُخصَّصة لأهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة: تشكيل فريق عمل تقنيٍّ مُشترك بين الوكالات معنيٍّ بالهجرة.
- ➔ أنشطة بناء القدرات بشأن الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة: إجراء أنشطة بناء القدرات لفريق العمل التقنيِّ المُشترك بين الوكالات.
- ➔ أنشطة أخرى يتمَّ تحديدها لاحقاً: سيتمُّ استناداً إلى الأولويات التي حدَّدها فريق العمل التقنيِّ المُشترك بين الوكالات اختيار وتطوير مُبادتين من خطَّة عمل سياسات الهجرة القطرية لعام ٢٠١٦.

الهيكل المؤسسي

انطوت أولى أنشطة المشروع على إنشاء هيئة مؤسسية للمُضيَّ قدماً في الأنشطة المُتعلِّقة بالهجرة وأهداف التنمية المُستدامة في غانا. تمَّ إنشاء هيئة مُتخصَّصة مُشتركة بين الوكالات على شكل فريق عمل تقنيٍّ مُشترك بين الوكالات معنيٍّ بالهجرة. وتمَّت عقب ذلك صياغة الاختصاصات للهيئة التي توضَّح غاياتها وتفويضها ومُختلف الوظائف والعمليات الأخرى.

تضمين الهجرة في خطط التنمية القطرية : نحو اتساق السياسات وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة على الصعيدين القطري والعالمي

اختصاصات فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات

← تجريب نهج ابتكارية للتنفيذ العملي للسياسات
القطرية المُتَّسقة وإنمائية المنحى والمُتماشية
مع أهداف التنمية المُستدامة.

وَيَتِمَاشِي ذَلِكَ مع الأولويات المُحددة في أهداف
التنمية المُستدامة في إطار جدول أعمال ٢٠٣٠ ومع
تحقيق الغاية الطموحة المُتمثلة في تضمين منظور
الهجرة في سياسات التنمية القطرية وضمان الاتساق
السياساتي. وسيتم في إطار تنفيذ المشروع إنشاء فريق
عمل تقني مشترك بين الوكالات للمساعدة في رصد
التقدم المُحرز في مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة
المُرتبطة بالهجرة.

وشركائها من تضمين الهجرة في سياسات التنمية
القطرية وتحقيق الاتساق السياساتي بما يتماشى مع
أولويات أهداف التنمية المُستدامة القطرية.
وسيتم تحقيق ذلك عبر خمسة أنشطة رئيسية:

- ← تشجيع تشكيل فريق عمل تقني مشترك بين
الوكالات لرصد التقدم المُحرز في مقاصد
أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة.
سيقوم فريق العمل هذا بتحديد الأولويات
ومسح الثغرات الموجودة وتبيان مصادر البيانات
المُمكنة.
- ← إعداد التقارير القطرية حيال غاية أهداف
التنمية المُستدامة فيما يتعلق بإدارة الهجرة،
والذي يشمل البيانات ذات الصلة.
- ← إجراء الدورات التدريبية لبناء قدرات الأطراف
المُحلية المعنية.
- ← التوعية حيال مقاصد وأهداف التنمية المُستدامة
المُرتبطة بالهجرة.
- ← اختبار خطة العمل.

الدور العام لفريق العمل التقني المشترك بين الوكالات
سيقوم فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات
بالدور العام المُتمثل في تنفيذ ورصد وتقييم المشروع.
الوظائف المُحددة: سيقوم فريق العمل التقني
المُشارك بين الوكالات بما يلي:

- ← تقديم الإرشاد والتوجيه لضمان إنشاء هيكل
قطري لحوكمة الهجرة، وهو ما يعد الخطوة
الأولى نحو تنفيذ خطة عمل سياسات الهجرة
القطرية؛

الخلفية والغرض

اتَّفقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول،
سبتمبر، ٢٠١٥ على جدول أعمال عالمي طموح للتنمية
المُستدامة للسنوات الخمسة عشر المقبلة واعتمدت
إطاراً جديداً للتنمية العالمية، ألا وهو جدول أعمال
التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠. يدعو جدول أعمال
التنمية المُستدامة إلى اتخاذ إجراءات من قبل
الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية حيال ١٧ هدفاً
للتنمية المُستدامة و١٦٩ مقصداً. وخلافاً للأهداف
الإنمائية للألفية، التي اعتمدت منذ أكثر من عقد
من الزمن، يُدرج جدول أعمال التنمية المُستدامة
لعام ٢٠٣٠ الهجرة بوضوح باعتبارها أولوية عالمية
لإنشاء خطة سياساتية عالمية. وترد سياسات الهجرة
بشكل خاص في مقصد أهداف التنمية المُستدامة
١٠،٧، الذي يركز على تيسير الهجرة على نحو منظم
وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية عبر سياسات هجرة
مُدارة بشكل جيد. وإضافة إلى ذلك، يُشير جدول أعمال
التنمية المُستدامة بشكل ضمني إلى أهمية حماية
حقوق المهاجرين واحتياجاتهم عبر ضمان تكافؤ فرص
وصول الجميع إلى التعليم والعمل اللائق وسبل العيش
والحماية الاجتماعية والصحة. كما تم التأكيد على
ضرورة تطوير إطار عالمي بشأن الهجرة والتنمية في
قمة الأمم المتحدة للأجئين والمهاجرين، التي انعقدت
في ١٩ أيلول، سبتمبر، ٢٠١٦. وقد تم في هذه القمة إلى
اعتماد إعلان نيويورك، الذي يهدف من بين جملة من
الالتزامات إلى تعزيز حوكمة الهجرة العالمية وحماية
حقوق المهاجرين. لتفعيل الالتزامات العالمية على
المستوى القطري، تسعى الحكومات والأطراف الشريكة
إلى تحقيق الاتساق الشامل للسياسات وتضمين الهجرة
في خطط التنمية القطرية والسياسات القطاعية. ومع
التجسيد الواضح للهجرة في جدول أعمال التنمية
المُستدامة، يُصبح من الضروري على المجتمع الدولي
دعم جهود البلدان فيما يلي:

- ← مواصلة تحسين استراتيجيات وسياسات الهجرة
القطرية لخلق البيئة الملائمة للمهاجرين والهجرة
للمساهمة بشكل إيجابي في التنمية المُستدامة؛
- ← ضمان الاتساق السياساتي وتضمين الهجرة في
خطط التنمية القطرية وسياسات القطاعات
الأخرى؛

- ← تبادل المعلومات لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة؛
- ← جمع المعلومات ذات الأهمية من المؤسسات دعماً لتنفيذ المشروع؛
- ← توفير الإرشاد والدعم في التعامل مع العقبات التي قد تتم مواجهتها طيلة المدة الزمنية للمشروع؛
- ← الإشراف على التقدم المحرز في تنفيذ المشروع؛
- ← والمساعدة في تقييم المشروع.
- تكوين فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات**
- سيألف الفريق من مسؤول تنسيقي معني بأهداف التنمية المستدامة من كل مؤسسة من المؤسسات التالية:
- ← وزارة الداخلية
- ← وزارة الشؤون الخارجية والاندماج الإقليمي
- ← وزارة التوظيف وشؤون العمل
- ← وزارة النوع الاجتماعي والأطفال والحماية الاجتماعية
- ← وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية
- ← وزارة التخطيط
- ← وزارة الصحة
- ← وزارة التعليم
- ← وزارة المالية
- ← بنك غانا
- ← مركز دراسات الهجرة
- ← إدارة شؤون الهجرة في غانا
- ← دائرة شرطة غانا
- ← لجنة تخطيط التنمية القطرية
- ← دائرة الخدمات الإحصائية في غانا
- ← مكتب علاقات المغتربين - مكتب الرئيس
- ← منصة المجتمع المدني للتنفيذ
- مسؤوليات فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات، مكتب المنظمة الدولية للهجرة في أكرا:
- ← تقديم مسودة جدول أعمال لكل اجتماع ومشاركته مع الأعضاء للحصول على مساهماتهم.
- ← تيسير كل اجتماع مع الالتزام بجدول الأعمال المتفق عليه.
- ← ضمان الالتزام الوثيق لفريق العمل التقني المشترك بين الوكالات بخطة العمل السنوية المتفق عليها وتيسير كل اجتماع لاستعراض نقاط العمل المتفق عليها في الاجتماع الذي سبقه.
- ← تقديم تحديث للجنة التوجيهية للمشروع بشأن التقدم المحرز مقابل خطة العمل السنوية.
- مسؤوليات الأعضاء:**
- ← حضور اجتماعات شهرية. يُمكن تعيين ممثلين في حالات الغياب في حالات استثنائية فقط.
- ← المساهمة في المناقشات والقرارات الخاصة بتنفيذ المشروع.
- ← تقديم تقارير دورية إلى وزاراتهم ودوائرهم ووكالاتهم ومؤسساتهم ومنظماتهم المعنية.
- ← إبلاغ فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات وفريق المشروع بشأن القضايا التي قد تؤثر على عملية تنفيذ المشروع.
- الدعم اللوجستي والمتطلبات المالية**
- تتحمل المنظمة الدولية للهجرة مسؤولية الدعم اللوجستي والإداري لتنظيم اجتماعات فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات. ويحق لكافة أعضاء فريق العمل التقني الحصول على تعويضات بدل النقل في نهاية كل اجتماع.

بناء القدرات

تم إجراء ورشة عمل لبناء القدرات بشأن الهجرة والتنمية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وتم على مدار يومين إجراء سلسلة من العروض التقديمية والتمارين الجماعية بشأن مسائل مواضيعية والإرشاد العملي. وقد استعرضت العروض والتمارين مفهومي الهجرة والتنمية وناقشت الروابط بين الهجرة وقطاعات محددة، كالصحة والتعليم والتوظيف وحقوق العمال والزراعة. كما ناقش المشاركون هذه الروابط في إطار السياق الغاني. كما قدمت ورشة العمل الإرشاد العملي للمشاركين حيال كيفية تضمين اعتبارات الهجرة في قطاعاتهم المعنية، بغية المساهمة في التنمية المستدامة في إطار جدول ٢٠٢٠. وقد حضر الورشة كذلك عدد من الأطراف القطرية المعنية. وقد شارك ممثل عن مركز الأمم المتحدة للإعلام في غانا في تيسير جلسة حول كيفية إجراء أنشطة التوعية للعامة والممارسين حيال الهجرة في أهداف التنمية المستدامة.

آراء المُشاركين

«إن هذا النوع من ورش العمل مُفيد للغاية نظرًا لكونها تُحفز أفكارًا جديدة ونُهجًا بناءة في العمل. كما تضمين الهجرة في خطط التنمية القطرية هو أسلوبٌ عبقرِيٌّ أيضًا في مواجهة تحديات التنمية التي تواجهنا. بيد أننا سنحتاج إلى الدعم اللوجستي من مختلف القطاعات لكي نتمكن من تطبيق أي شيء نناقشه. من الواضح أنه لا يمكن لأي قطاع التعامل مع قضايا الهجرة بمفرده. ينبغي علينا مضافة الجهود وتوحيد الموارد لكي نتمكن من تحقيق النتائج المرجوة».

السيدة فكتوريا ناتسو، القائمة بأعمال الأمين التنفيذي للأمانة المعنية بالاتجار بالبشر، وزارة النوع الاجتماعي والأطفال والحماية الاجتماعية

«لقد تعلمت من ورشة العمل هذه كيف ستساعدني ديناميات الهجرة في تحسين موضوعة الموارد التعليمية. الهجرة ليست سيئة. يمكنها إما تطوير أو عرقلة غاياتنا المحددة. وكخبير في مجال التعليم، يمكنني الآن فهم كيفية وسبب حاجتنا لفهم الهجرة والتنمية بشكل أفضل».

السيد إرنست سولي-أوتو، منسق شركاء التنمية، وزارة التعليم

«إن بعضنا لم يقرأوا الكثير عن مسألة الهجرة والتنمية، حتى الآن. لقد تعلمت الكثير من ورشة العمل هذه، ومن هنا، سيتم إجراء كافة عملياتي مع أخذ هذا الموضوع بالحسبان. ففهم البيانات في مجالي الهجرة والاتجار بالأطفال، مثلًا، يمكنه تنوير نهجنا الرامي إلى إيجاد حل للجريمة في هذا البلد. وأرى أنه من المهم جدًا علي أن أقوم بمشاركة المعرفة والمعلومات التي حصلت عليها حيال الهجرة وأهداف التنمية المستدامة مع زملائي».

السيد المياو عباس، نائب قائد في الشرطة، ضابط مشرف، قوات التدخل السريع الوطنية، المقر الرئيسي للشرطة، قسم العمليات

«الآن الأمر الذي وضحته هذه الورشة بالنسبة لي هو الحاجة إلى تضمين البيانات المُصنفة بحسب الهجرة في مصفوفة النتائج - للجنة تخطيط التنمية القطرية - أنا أرى أن فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات ضروري لأنه يُبقينا مُركّزين على الهجرة. وما علينا القيام به هو تحديد أولوياتنا الرئيسية والعمل لتحقيقها».

ليلى كارن أمبئساه، مُحللة تخطيط، لجنة تخطيط التنمية القطرية

لقد أتاح المشروع المجال أمام طيف واسع من مختلف الأطراف الحكومية المعنية للتفاعل مع بعضها البعض حيال قضايا الهجرة والتنمية القطرية للمرة الأولى، عبر تشكيل فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات. إن ضم فريق العمل التقني المشترك بين الوكالات لعدد كبير من الممثلين من مختلف الوزارات هو أمر من شأنه زيادة فرص تحقيق الاتساق الأفقي المتين للسياسات بين القطاعات بمجرد تصميم وتنفيذ تدخلات محددة برعاية فريق العمل التقني. وقد تم عبر ورشة بناء القدرات إطلاع الأطراف المعنية بشأن مختلف مواضيع الهجرة والتنمية، وتم كذلك تمكينهم من دراسة هذه المواضيع في السياق الغاني، مما يُعدهم كذلك لتصميم تدخلات مُخصصة شاملة مُرتبطة بالهجرة وأهداف التنمية المُستدامة. لقد كان المشروع لايزال مُستمراً، وصولاً إلى تموز، يوليو، ٢٠١٨، وسيقوم بوضع وتنفيذ المزيد من الأنشطة.



صورة ضعيفة

↑

الصورة: مشاركون في ورشة العمل بشأن «الهجرة والتنمية في سياق أهداف التنمية المُستدامة».

دراسات الحالة: الإكوادور

شَرَعَت الحكومة اللامركزية المُستقلة في محافظة إمبابورا، في الإكوادور، ومجلس المحافظة التابع لها، في عام ٢٠١٤، بعملية تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي المحلي. لقد رغبت الحكومة في معالجة ديناميات الهجرة المُعقدة في المنطقة، التي شملت تواجدًا كبيرًا للأجنيين الكولومبيين والعديد من المهاجرين الوافدين والمهاجرين العائدين. وسعيًا لمعالجة ذلك، اختارت الحكومة تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي المحلي بغية تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة من شأنها حماية حقوق المهاجرين والأشخاص النازحين وضمان حصولهم على الخدمات، إضافةً إلى توفير المزيد من الفرص لهم وتمكينهم. لقد بدأ العمل على المشروع قُبيل اعتماد جدول أعمال التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠، فلم يتم إجراؤه بالتالي ضمن إطار مُرتبط بأهداف التنمية المُستدامة. تُسهم رغماً من ذلك تدخلات الهجرة التي قامت بها في العديد من المقاصد والأهداف، وقد تم منذ ذلك الحين ربط هذه العمليات بمُختلف أهداف التنمية المُستدامة. تم إجراء العملية بمُساعدة مبادرة الأمم المتحدة المُشتركة للهجرة والتنمية في إطار مشروع «تعزيز الحكومات اللامركزية المُستقلة في المنطقة الشَّمالية للإكوادور حيال قضايا التنقّلات البشرية».

المنهجية

- ➔ أنشطة بدء المشاركة : البدء عبر إجراء مُختلف العمليات التشاركية لتقييم أولويات الهجرة والتنمية بشكل شامل في المنطقة.
- ➔ الهيكل المؤسسي: إنشاء هيئات مُناسبة وعدد من آليات التنسيق بين المؤسسات لإدارة عملية التعميم.
- ➔ تعميم منظور الهجرة : تصميم وتنفيذ مُختلف السياسات والبرامج المُتعلقة بالهجرة والتنمية في المنطقة، وذلك من خلال إدخال الهجرة في تخطيط مُختلف الوحدات الحكومية.

المُشارَوات

تمَّ إطلاقُ عمليةٍ تشاركيّةٍ للتّشاور العامّ المُباشر سعيًا لإجراء تقييمٍ للاحتياجات لتحديد المتطلّبات الدّقيقة لعملية التّعميم. وانطوى ذلك على عقد عددٍ من التّجمعات العامّة. وتمَّ في هذه التّجمعات جمعُ أشخاصٍ من محافظة إمبابورا لمُشاركة قضاياهم واحتياجاتهم الخاصّة. وتمَّ الحرصُ على تضمين بعض مجموعات الاهتمام ذات الأولويّة، كالأطفال والشّباب والمُسنّين والمُهاجرين والأشخاص النّازحين.



↑

الصّورة: تانيا إندارا، مديرة حكومة المحافظة، مُخرطة في أنشطة بناء القدرات مع مؤسسة ديخاندو ويلاس (ترك آثار) المُكوّنة من لاجئات ونساء إكوادوريات في حالات ضعفٍ.

الهيكل المؤسسيّ

تمَّ تأسيسُ وحدة التّنقّلات البشريّة في عام ٢٠١٥. وشهدَ هذا تضمين فريق تقنيّ مُخصّص يتبع لحكومة المحافظة، كُلفَ بدعم والمُساهمة في عمل مُختلف الوحدات الحكوميّة حيال عملية تعميم منظور الهجرة، وتعزيز التنسيق بين المؤسّسات. وقامت الحكومة الإقليميّة عقب ذلك بوضع «قرار قانونيّ خاصّ بتعزيز وحماية حقوق المُهاجرين والأشخاص النّازحين وأفراد أسرهم في محافظة إمبابورا» اعتُبرَ تعزيز وحماية حقوق المُهاجرين والأشخاص النّازحين سياسةً عامّة، وقامت الحكومة بتعيين وحدة التّنقّلات البشريّة باعتبارها الوكالة المسؤولة عن التنسيق والتّنفيد.

قامت حكومة المحافظة بتبيان مُختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة التي تعمل مع المُهاجرين في المحافظة. وكان من المُمكن عقب ذلك التّسيق مع الجهات الفاعلة القطريّة الأخرى -كوزارات الصحة العامة والشّمول الاقتصادي والاجتماعي والتّعليم والشؤون الخارجيّة والتنقّلات البشريّة- للمُضي قدماً في عددٍ من عمليّات التّدخل لحماية ودعم حقوق المُهاجرين.

التدخلات: تعميم منظور الهجرة

قامت العديد من الوحدات الحكوميّة في كافّة القطاعات بتضمين الهجرة في تخطيطاتها بطرق مُختلفة. بدأت الوحدات الأخرى في حكومة المحافظة بشمل المُهاجرين والأشخاص النازحين باعتبارهم مُستفيدين من خدماتها، ومنها الوحدات المعنيّة بالسيادة الغذائيّة والخدمات الصحيّة والعنف المنزليّ والعجز. ولقيام بذلك، قامت هذه الوحدات بتضمين مقاصد جديدة في برامجها كانت ذات صلة بالمُهاجرين واحتياجاتهم. ومن بين أمثلة الأنشطة الأخرى التي تمّ إطلاقها تلك التي رمت إلى خلق فرص اقتصاديّة للمُهاجرين. وشملت هذه الأنشطة الأخرى معارض ريادة الأعمال والتدريب على الحرف اليدويّة ودعم إدارة مشاريع المُهاجرين الصّغيرة.

وأخيراً، شجّعت حكومة المحافظة المشاركة المُباشرة باعتبارها سبيلاً لضمان الاشتغال السياسيّ للمُهاجرين والأشخاص النازحين. وتمّ من هذا المُنطلق تشجيع المُهاجرين والأشخاص النازحين على المشاركة النشطة في مجالات صنع القرار السياسيّ.

الخلاصة

نَجَحَ المشروع ككلّ في تضمين الهجرة في السياسات العامة في كافّة القطاعات في محافظة إمبابورا. وبينما يميل إجراء عمليّات تعميم منظور الهجرة هذه إلى الحدوث على المُستوى القطريّ، بيد أن المُستوى المحليّ هو المكان الذي قد تَوَثَّر فيه هذه العمليّات بأكبر قدر مُمكن. ويوضّح هذا المثال كيف أن تحقيق ذلك من شأنه المُساعدة على تلبية احتياجات السّكان المُهاجرين، وفي الوقت ذاته إشراكهم بصورة مُباشرة في العمليّة. ساعدت عمليّة تعميم منظور الهجرة في محافظة إمبابورا على إحراز تقدّم نحو العديد من مقاصد أهداف التنمية المُستدامة. مثلاً، المقصد ١٠,٣ (ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج)، والمقصد ١٠,٧ (تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤوليّة)، و١٦.ب (تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزيّة لتحقيق التنمية المُستدامة) و١٧,٤ (تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المُستدامة) و١٧,١٦ (تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المُستدامة)^٢

دراسات الحالة : إثيوبيا

بدأت عملية في إثيوبيا لتضمين الهجرة في سياسات التنمية القُطريّة في عام ٢٠١٨، وذلك في إطار مشروع المنظّمة الدوليّة للهجرة «تضمينُ الهجرة في خطط التنمية القُطريّة : نحو اتّساق السياسات وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة على الصّعيدين القُطريّ والعالمي» ذاته الذي تمّ إجراءه في غانا. وتمثّلت الغاية منها في تعزيز الشّركاء الحكوميين لقدراتهم في تنفيذ سياسات هجرة وتنمية مُتسقة في إثيوبيا، في سياق جدول أعمال عام ٢٠٣٠.

المنهجية

- ➔ التّوعية وبناء القدرات بشأن الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة : عقدُ جلسات للتّوعية حيال الهجرة في أهداف التنمية المُستدامة وبناء قدرات الأطراف الحكوميّة المعنيّة لتقوم باتّخاذ الإجراءات المُناسبة.
- ➔ إنشاء هيئة مُخصّصة لأهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة : إنشاء هيئة مُشتركة بين الوكالات لإدارة عملية أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة.
- ➔ أنشطة أخرى يتمّ التقرير حيالها لاحقاً : سيتمّ استناداً إلى أولويّات الهجرة والتنمية، التي تحدّدتها الهيئة المُشتركة بين الوكالات الواردة أعلاه، وضع وتنفيذ عددٍ من التّدخلات.

التّوعية وبناء القدرات

تمّ كخطوة أولى في المشروع تنظيمُ دورة تدريبية للتّوعية وبناء القدرات، في شباط، فبراير، ٢٠١٨. وقد خصّصت هذه الدّورة التّدريبية الأطراف الحكوميّة المعنيّة من مُختلف الوزارات، وتمّ إجراؤها بالتعاون الوثيق مع أمانة فريق العمل القُطريّ لمُكافحة الاتّجار بالبشر وتهريبهم التّابعة لمكتب النّائب العام. وشملت الأجهزة الحكوميّة المُمثّلة في الدّورة وكالة الإحصاء المركزيّة ووزارة العمل والشؤون الخارجيّة والوكالة الاتّحادية لخلق الوظائف والأمن الغذائيّ وغيرها.

وتمثّلت غايات الدّورة التّدريبية في إطلاع الأطراف الفاعلة على الهجرة في أهداف التنمية المُستدامة وتوعيتها بشأن مفهوم تعميم منظور الهجرة وبناء قدراتها حيال تصميم سبُل ملموسة لتعميم منظور الهجرة. كما تمّ إجراء الدّورة التّدريبية للمُساعدة في تحديد طبيعة وتكوين فريق العمل الذي سيتولّى قيادة بقية عملية أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة.

تمّ إطلاع المُشاركين على مداخل الهجرة المُختلفة في أهداف التنمية المُستدامة، بما فيها أنّي تضمّنت المقاصد بوضوح الهجرة، وأنّ كانت الهجرة موضوعاً شاملاً في الأهداف كذلك. استعرض المُشاركون الرّوابط بين الهجرة ومُختلف القطاعات، وناقشوا تلك الرّوابط في سياق قضايا الهجرة والتنمية في إثيوبيا. لقد بيّنت الدّورة التّدريبية

للمشاركين كيفية عمل عدة سُبل لتضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي القطري. وعقب ذلك، قام المشاركون بالتفكير معاً حيال كيفية تصميم تدخلات هجرة مُرتبطة بمقاصد أهداف التنمية المُستدامة المُختارة في قطاعاتهم المُعينة. وللقيام بذلك قاموا أولاً بتحديد الأطر والسياسات والقوانين القائمة ذات الصلة، وناقشوا بناءً على تلك الأطر التدخلات المُمكنة.



الصورة: أجرى المشاركون في ورشة عمل «تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي القطري» أنشطة للنظر في روابط الهجرة والتنمية في قطاعات مُحددة.

الهيكل المؤسسي

ساعدت الأمانة القائمة لفريق العمل المُشترك بين الوزارات لمُكافحة الإتجار والتّهرّب في قيادة الخطوات الأولى للمشروع، نظراً لمُشاركتها في القضايا المُتعلقة بالهجرة في إثيوبيا. ومع ذلك، تتمثل الخطوة القادمة، بعد إجراء الدورة التّدريبية، في إنشاء هيكل مؤسسي يتولّى قيادة بقية عملية أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة قُدمًا.

تمّ عقد المُشاورات في مُختلف الوزارات بغية إنشاء هيكل القيادة والتنسيق للعملية المُستقبلية. وتمثّل المراد في التأسيس على هياكل حوكمة الهجرة وآليات التنسيق القائمة مُسبقاً قدر الإمكان، بدلاً من إنشاء هياكل جديدة. وركّزت المُناقشات حول كيفية تكييف فريق العمل المعني بمُكافحة الإتجار والتّهرّب وتوسيع نطاقه ليتمكّن من قيادة عملية أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة. مثلاً، يُمكن لأمانة فريق العمل المعني بمُكافحة الإتجار والتّهرّب تولي قيادة وتنسيق العملية بالتعاون مع إحدى الوزارات. كانت عملية تحديد السبيل قُدمًا لا تزال جارية وصولاً إلى تموز، يوليو، ٢٠١٨.

وبمُجرد التقرير بشأن الهيكل المؤسسي سيتمّ إجراء العديد من الأنشطة، ومنها إعداد تقرير قطري بشأن غايات أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة واقتراح وإجراء خطوات التعميم والمُساعدة في رصد التقدّم المُحرز في مقاصد أهداف التنمية المُستدامة المُرتبطة بالهجرة.

نَجَحَ المشروعُ في التَّوعية حيال المفاهيم والممارسات حيال الهجرة وأهداف التنمية المُستدامة، وفي بناء قدرات الأطراف القطريّة المعنِيّة للمُضي قُدَمًا بها. إضافةً إلى ذلك، نظرًا لشمَل الأنشطة إلى تاريخه مُختلف الوزارات أصبحت فرص تحقيق الاتّساق السّياساتيّ في الهجرة أكبر بكثير. وبمُجرد الانتهاء من إعداد الهيكل المؤسّسيّ، في إطار المشروع، سيتمُّ تنفيذُ عددٍ من مبادرات التّعميم.



↑

الصّورة: منظّمو ورشة العمل يُقدّمون ورشة العمل بشأن «تضمين الهجرة في التّخطيط الإنمائيّ القطريّ»: إلزا موسلر فيدال (المنظمة الدوليّة للهجرة) ومالامبو مونغا (المنظمة الدوليّة للهجرة) ويوسف جيمائو (مكتب النّائب العام الاتّحاديّ).

الهوامش

- ١ - ملاحظة: تنتظر هذه المقاصد الموافقة النهائية للحكومة وصولاً لتموز، يوليو، ٢٠١٨
- ٢ - للمزيد من المعلومات يُرجع مُراجعة الرّابط التّالي: http://migration4development.org/sites/default/files/en-jmdi-success_stories.pdf

الملحقات

المراجع



الملحقات : المراجع

و. نيل أدر وجوان م. بولمين وجون بارنيت وجيفري د. دابيلكو وغريتيه ك. هوفلسرود ومارك ليفي وأورسولا أوسوالد سبرينغ وكولين ه. فوجل

٢٠١٤ الأمن البشري. في: تغيّر المناخ ٢٠١٤: الآثار والتكيف وحالات الضعف. الجزء «أ»: الجوانب العالمية والقطاعية. مساهمة الفريق العامل الثاني للتقرير التقييمي الخامس للجنة الدولية للتغيرات المناخية (المحررون: كرستوفر ب. فيلد وفينسينت ر. باروس ودافيد جون دوكن وكاشن ج. ماك ومايكل د. ماسترانديا وت. إرن بيلير ومناييزا تشاتيرجي وكريستي ل. إبي ويوكا أتسوكي إسترادا وروبرت س. جنوفا وبيتيلما غريما وإريك إس. كيسل وأندرو ن. ليفي وساندي ماكراكن وباتريسيا ر. ماسترانديا وليسلي ل. وايت). مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك، الصفحة: ٧٥٥-٧٩١.

بلدية كيتو والمبادرة المشتركة للهجرة والتنمية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وجدول الأعمال المحلي بشأن الهجرة والتنمية

٢٠١٥ منتدى البلديات الثاني حول التنقل والهجرة والتنمية في العاصمة كيتو، الوثيقة الختامية. كيتو، الإكوادور. متاح على الرابط التالي: https://unitar.org/dcp/sites/unitar.org.dcp/files/uploads/quito_outcome_document_en.pdf

سولون أرديتيس وفرانك لاتسكو

٢٠١٧ مقدمة: تحسين بيانات الهجرة - نحو جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والميثاق العالمي للهجرة. ممارسة سياسات الهجرة، ٧ (١) كانون الثاني، يناير-آذار، مارس، ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/system/files/pdf/mpp29.pdf>

س. بانرجي وأ. ميشرا

٢٠١٧ الهجرة والتغير البيئي في أهداف التنمية المستدامة. في: الهجرة في جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ (المحرران: جيرفيس أباف ونيا سينه). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

إليانا باراغان وبونام دهافن وخوليا بوببلا فورتير ودافيدي موسكا وجاكلين فيكرز وكوليتا ويكراماج

٢٠١٧ الهجرة والصحة في أهداف التنمية المستدامة. في: الهجرة في جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ (المحرران: جيرفيس أباف ونيا سينه). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

رتشارد إي. بيسبورو

٢٠١٦ الحاجة العالمية لبيانات أفضل بشأن الهجرة الدولية والإمكانات المميزة للدراسات الاستقصائية للأسر. ورقة مؤتمر: تحسين بيانات الهجرة الدولية نحو جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والميثاق العالمي للهجرة، برلين، ٢-٣ كانون الأول، ديسمبر، ٢٠١٦. متاح على الرابط التالي: https://gmdac.iom.int/sites/default/files/Bilsborrow_background%20paper.pdf

مركز التنمية العالمية

٢٠٠٩ المهاجرون مهمون: خمس خطوات نحو بيانات أفضل للهجرة. تقرير للجنة المعنية ببيانات الهجرة الدولية لبحوث وسياسات التنمية. مركز التنمية العالمية، واشنطن. متاح على الرابط التالي: http://www.cgdev.org/sites/default/files/1422146_file_CGD_migration_FINAL_web_0.pdf

المركز التعاوني لبيانات مكافحة الإتجار بالبشر

٢٠١٧ موقع المركز التعاوني لبيانات مكافحة الإتجار بالبشر. مُتاحٌ على الرابط التالي:
<https://www.ctdatacollaborative.org/>

فورسايت

٢٠١١ الهجرة والتغير البيئي العالمي: التحديات والفرص المستقبلية. تقرير المشروع النهائي. مكتب الحكومة للعلوم، لندن.

مارتا فوريسي و جسيكا هاغن-زانكر

٢٠١٧ الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

جسيكا هاغن-زانكر وإليزا موسلر فيدال وجورجينا سترج

٢٠١٧ الحماية الاجتماعية والهجرة وجدول أعمال عام ٢٠٣٠ التنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

جسيكا هاغن-زانكر هانا بوستل وإليزا موسلر فيدال

٢٠١٧ الفقر والهجرة وجدول أعمال عام ٢٠٣٠ التنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

المجموعة رفيعة المستوى للشراكات والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٠١٧ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة. المجموعة رفيعة المستوى للشراكات والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات، كيب تاون. مُتاحٌ على الرابط التالي: <https://undataforum.org/WorldDataForum/wp-content/uploads/2017/01/Cape-Town-Action-Plan-For-Data-Jan2017.pdf>

إيمي هونغ وآنا كنول

٢٠١٤ تعزيز ترابط الهجرة والتنمية عبر تحسين الاتساق المؤسسي والسياسي. ورقة معلومات أساسية لورشة عمل شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية حول الاتساق السياسي والمؤسسي. مركز مؤتمرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، ٤-٥ كانون الأول، ديسمبر، ٢٠١٣.

مركز رصد النزوح الداخلي

٢٠١٦ التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي. مركز رصد النزوح الداخلي، جنيف.

فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بثورة البيانات لأجل التنمية المستدامة

٢٠١٤ عالمٌ مهمٌ: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة. فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بثورة البيانات لأجل التنمية المستدامة. التاريخ غير موجود.

٢٠١٧ اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة: تحسين بيانات الهجرة في سياق جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠: التوصيات. المقر في نيويورك. مُتاحٌ على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data/EGM%20Recommendations_FINAL.pdf

منظمة العمل الدولية

٢٠١٣ تضمين الهجرة في سياسات التنمية وتضمين الهجرة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. مذكرة خلفية: مساهمة هجرة العمالة في نتائج تنموية أفضل. مكتب العمل الدولي، جنيف.

٢٠١٥ التقديرات العالمية للعمال المهاجرين: النتائج والمنهجية - تركيز خاص على العمال المنزليين المهاجرين. مكتب العمل الدولي، جنيف.

٢٠١٧ التقديرات العالمية للعبودية الحديثة: النتائج والمنهجية - العمالة القسرية والزواج القسري. منظمة العمل الدولية ومنظمة ووك فري، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: http://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_575479/lang-en/index.htm#banner

المنظمة الدولية للهجرة

٢٠١١ ملفات الهجرة: الاستفادة القصوى من العملية. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: http://publications.iom.int/system/files/pdf/migrationprofileguide2012_1oct2012.pdf

٢٠١٥ إطار حوكمة الهجرة: تيسير الهجرة وتنقلات الأشخاص بطريقة منظمة وأمنة ونظامية ومسؤولة عبر تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها ومدارة بصورة جيدة. المنظمة الدولية للهجرة، ج/١٠٦/٤٠ دورة المجلس رقم ١٠٦ (٢٠١٥).

٢٠١٦ المساهمات في جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10263International%20Dialogue%20on%20Migration%20contribution.pdf>

٢٠١٦ ب قياس الهجرة المدارة بشكل جيد: مؤشر حوكمة الهجرة لعام ٢٠١٦، دراسة من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية. المنظمة الدولية للهجرة ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، جنيف.

٢٠١٧ أ إدارة الحدود. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Border-Management.pdf

٢٠١٧ ب مكافحة كافة أشكال الاتجار بالبشر وأشكال العبودية الحديثة. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Trafficking-in-persons.pdf

٢٠١٧ ج مساهمات الهجرة والمهاجرين في التنمية - تعزيز الروابط. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Contributions-of-Migrants-and-Migration-to-Developm.pdf

٢٠١٧ د مكافحة تهريب المهاجرين. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Counter-Smuggling.pdf

٢٠١٧ ه توسيع قنوات تنقلات اليد العاملة. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOMThematicPaper-ExpandingLabourMobilityChannels.pdf

٢٠١٧ و تيسير الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Facilitation-of-Safe-Orderly-and-Regular-Migration.pdf

٢٠١٧ ز متابعة ومراجعة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. رقم ٢٦. الحوار الدولي بشأن الهجرة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/IDM/2016_IDM/RB26_EN_web_24.02.17.pdf

- ٢٠١٧ ح صحة المهاجرين: موضوع أساسي شامل. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Health-of-Migrants.pdf
- ٢٠١٧ ط احتجاج المهاجرين وبدائل الاحتجاز. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Immigration-Detention.pdf
- ٢٠١٧ ي الاندماج والتماسك الاجتماعي: العناصر الأساسية لجني فوائد الهجرة. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Integration-and-Social-Cohesion.pdf
- ٢٠١٧ ك إحصاءات الهجرة الدولية. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
- ٢٠١٧ ل المهاجرون والمُدن في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/MProcesses-es/Migrants-and-Cities-in-SDG-Agenda-infographic.pdf
- ٢٠١٧ م سياسة الهجرة والمهاجرون في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي. ورقة مواضيعية للميثاق العالمي. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاحة على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-Thematic-Paper-Climate-Change-and-Environmental-Degradation.pdf
- ٢٠١٧ ن بيان المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وليم لاسي سوينغ. الفريق ١: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الجلسة المواضيعية ٢. مقر الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٢ أيار، مايو. متاح على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/IOM-DG-STATE-MENT-TS2-Panel-1.pdf
- ٢٠١٧ س المهاجرات في أهداف التنمية المستدامة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/MProcesses/Women-Migrants-in-the-SDGs.pdf
- مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية**
- ٢٠١٦ أ المشاركة العالمية للمجتمع المدني حيال الهجرة والتنمية المحلية. التقرير التجميعي، منتدى البلديات الثالث حول التنقل والهجرة والتنمية. متاح على الرابط التالي: http://migration4development.org/sites/default/files/report_cso_final-2.pdf
- ٢٠١٦ ب إدماج المهاجرين باعتباره شرطاً مسبقاً للتنمية: دور المدن. موجز سياساتي، منتدى البلديات الثالث حول التنقل والهجرة والتنمية. متاح على الرابط التالي: http://www.migration4development.org/sites/default/files/jmdi_policy_brief_migrants_integration_as_a_pre-requisite_for_development_role_of_the_cities.pdf
- ٢٠١٧ الإرشادات بشأن تضمين الهجرة في التخطيط الإنمائي المحلي. مبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية. متاحة على الرابط التالي: http://migration4development.org/sites/default/files/guidelines_on_mainstreaming_migration.pdf

فرانك لاتسكو

- ٢٠١٦ تحسين البيانات بشأن التنمية والهجرة الدولية: نحو خطة عمل عالمية؟ ورقة مناقشة. المنظمة الدولية للهجرة، المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة، ألمانيا.
- ٢٠١٧ تحسين البيانات بشأن الهجرة: خطة من عشر نقاط. في: ممارسة سياسات الهجرة، ٧ (١) كانون الثاني، يناير-آذار، مارس. مُتاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/system/files/pdf/mpp29.pdf>

كاتي لونج وإيزا موسلر فيدال وأميليّا كوش وجسيكا هاغن-زانكر

- ٢٠١٧ المواطنة والهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

لاش يوهن لنباك

- ٢٠١٤ تضمين الهجرة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة، بانكوك وواشنطن العاصمة.

باولا لوتشي ودينا منصور وإفان إيستن-كالابريا وكليركمينغز

- ٢٠١٦ المدن المستدامة: الهجرة الداخلية والوظائف وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

إفا ماخ

- ٢٠١٧ تنفيذ التزامات جدول عام ٢٠٣٠ المرتبطة بالهجرة والبيئة وتغير المناخ. في الهجرة في جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ (المحرران: جيرفيس أباف ونياها سينه). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

سوزانا ملدا وفرانك لاتسكو وفرانسوا جمن (محررون)

- ٢٠١٧ جعل التنقلات مفيدة لصالح التكيف مع التغيرات البيئية: نتائج البحث العالمي «الهجرة والبيئة وتغير المناخ: أدلة للسياسات». المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: <https://environmentalmigration.iom.int/making-mobility-work-adaptation-environmental-changes-results-meclep-global-research>

إيزا موسلر فيدال

- ٢٠١٧ أهداف التنمية المستدامة وتنقلات اليد العاملة: دراسة حالة أرمينيا. في: الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. (المحرران: جيرفيس أباف ونياها سينه). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

جسيكا إسبي وايف دو لاموت كاروبي وغويدو شميت-تروب

- ٢٠١٥ قياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة: الإبلاغ متعدد المستويات. موجز التقرير العالمي للتنمية المستدامة. مُتاح على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6464102-Measuring%20Progress%20on%20the%20SDGs%20%20Multi-level%20Reporting.pdf>

سوزان نيكولاى وجوزيف ويلز وإريكا أيازي

- ٢٠١٧ التعليم وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

تام أونيل وأنجالي فليوري ومارتا فوريسي

- ٢٠١٦ النساء المتنقلات: الهجرة والمساواة بين الجنسين وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

٢٠١٧ تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٧: بيانات من أجل التنمية. مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. مُتاح على الرابط التالي: <http://dx.doi.org/10.1787/dcr-2017-en>

سيسيل غيبيلون

٢٠١٧ ضمان إفادة الهجرة للتنمية. مقالة مدونة. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: <http://weblog.iom.int/ensuring-migration-benefits-development>

ليزل ريدل

٢٠١٧ إشراك مجتمعات الغربة وأهداف التنمية المستدامة. في: الهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. (المحرران: جيرفيس أباف ونيها سينه). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

غويلمو سكينينا وكارولينا بوب

قريباً الصحة النفسية للمهاجرين وأوضاعهم في سياق جدول أعمال عام ٢٠٣٠ لأهداف التنمية المستدامة. في: الصحة النفسية والتنمية الدولية. (المحررة: لورا دافيدسن). المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. روتلدج.

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

٢٠١٤ ورقة عمل سويسرية حول الهجرة في جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥. الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، برن. مُتاح على الرابط التالي: https://www.eda.admin.ch/dam/agenda2030/en/documents/topics/20140708-Swiss-Working-Paper-on-Migration-in-the-Post-2015-Agenda_EN.pdf

أوليفيا تالك وفورتوناتى ماكينغورا وكليمر ميليمد

٢٠١٦ الصحة والهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

الأمم المتحدة

٢٠١٦ في السلامة والكرامة: معالجة التنقلات الكبيرة للأجانب والمهاجرين. الأمين العام للأمم المتحدة. مُتاح على الرابط التالي: https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/in_safety_and_dignity_-_addressing_large_movements_of_refugees_and_migrants.pdf

٢٠١٦ ب تعليقات الأمين العام للأمم المتحدة. مؤتمر: جعل علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفيدة لأهداف التنمية المستدامة: الأمم المتحدة مُحفزة للإبداع. ٢٠ كانون الثاني، يناير. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2016-01-20/secretary-generals-remarks-making-public-private-partnerships-work>

٢٠١٧ جدول أعمال أعمال حضري جديد. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). كيتو، الإكوادور، ٢٠ تشرين الأول، أكتوبر. مُتاح على الرابط التالي: <http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-English.pdf>

صندوق الأمم المتحدة للطفولة

٢٠١٦ المُشرّدون: الأزمة المتزايدة للأطفال اللاجئين والمهاجرين. صندوق الأمم المتحدة للطفولة، نيويورك. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.unicef.org/videoaudio/PDFs/Uprooted.pdf>

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٠١٧ تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧. مُتاح على الرابط التالي: <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017.pdf>

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

٢٠١٧ خلاصة مؤتمر خارطة طريق الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. مذكرة من قبل المجموعة التوجيهية المعنية بإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. ٧ نيسان، أبريل، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/cees/ge.32/2017/mtg1/CES_2-Road_Map_on_statistics_for_SDGs.pdf

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

٢٠١٧ الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي عُقد برعاية مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الموضوع: «القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير». الجزء رفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. ١٤ تموز، يوليو، نيويورك. مُتاح على الرابط التالي: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2017/L.29&Lang=A

الجمعية العامة للأمم المتحدة

٢٠١٥ القرار، (A/RES/70/1): تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول، سبتمبر، في نيويورك. مُتاح على الرابط التالي: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/%20RES/70/1&Lang=A

مكتب الأمم المتحدة في أرمينيا

٢٠١٥ إطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية لأرمينيا للفترة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠. مكتب الأمم المتحدة في أرمينيا، يريفان. مُتاح على الرابط التالي: http://www.un.am/up/library/UNDAF_Armenia%202016-2020_eng.pdf

٢٠١٥ ب الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير التقدم المحرز على الصعيد القطري في أرمينيا، ٢٠١٥. مؤسسة إي.في. الاستشارية. مُتاح على الرابط التالي: http://un.am/up/library/MDG%20NPR_15_eng.pdf

المنتدى الاقتصادي العالمي

٢٠١٧ الهجرة وأثرها على المدن. المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف. مُتاح على الرابط التالي: http://www3.weforum.org/docs/Migration_Impact_Cities_report_2017_HR.pdf

إميلي ويلكنسن وليزا شير وكاثارين سيمونيت وزانيتا كيوبك

٢٠١٦ تغيير المناخ والهجرة وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. معهد التنمية في الخارج، لندن.

البنك الدولي

٢٠١٦ كتاب حقائق الهجرة والتحويلات لعام ٢٠١٦. الطبعة الثالثة. شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، ألمانيا. مُتاح على الرابط التالي: <https://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/4549025-1450455807487/Factbookpart1.pdf>





المنظمة الدولية للهجرة
١٧، شارع الموريون
١٢١١ جنيف ١٩
سويسرا